جـمهوريـــة العـــراق
وزارة التعليم العالـي والـبحث العلـمي
جـــامعـــة الأنبـــار
كـليـــة الـتربيـة للعـلـوم الإنسانيـــة
قســـم اللغـــة العربيـــة

العِلّةُ النّحويّة فَي الأزهار شَرح إظهار الأسرار في النحو لإبراهيمَ القصّاب الرّومِي (ت: ١٠٢٩هـ).

رسالة مقدمة
إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية- في جامعة الأنبار
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
من طالبة الماجستير

مروة عبدالكريم جمعة شهاب العاني

بإشراف

الأُستاذ الدّكتور

جاسم محمد سهيل العاني

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾

(النساء: ٨٢)

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **((العلّة النّحوية في الأزهار شرح إظهار الأسرار في النّحو لإبراهيم القصاب الرومي (ت١٠٢٩هـ))**، المقدمة من طالبة الماجستير **(مروة عبد الكريم جمعة شهاب العاني)**، قد جرى بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

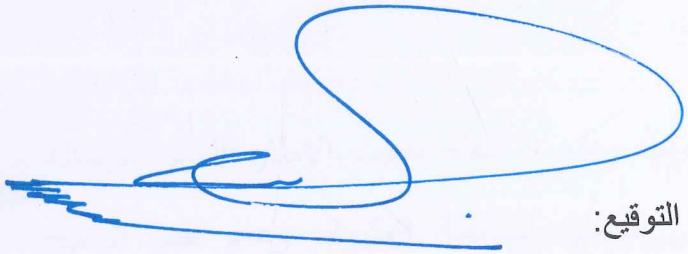

التوقيع:

المشرف: الأستاذ الدكتور

جاسم محمد سهيل العاني

جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ:١٧/ ٨/ ٢٠٢٢م.

توصية رئيس قسم اللغة العربية.

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

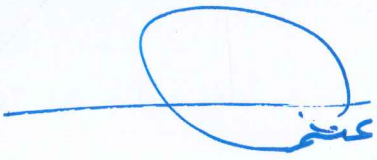

التوقيع:

الأستاذ الدكتور: عثمان عبدالحليم جلعوط

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ:١٧/ ٨/ ٢٠٢٢

إقرار المقوم العلمي

أشهدُ أني قد قرأتُ هذهِ الرسالة الموسومة بـ (**العلة النحوية في الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو لإبراهيم القصاب الرومي ت: 1029 هـ**) المُقدمة من طالبة الماجستير(**مروة عبد الكريم جمعة شهاب**) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في للغة العربية وآدابها ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهَّد بمراعاة الدّقة في التَّقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللّحمة الوطنية، والطلب من مُقدّم الرسالة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل التبعات القانونية كافة، ولأجله وقعت.

توقيع

الاسم: أ.م.د. أحمد صفاء عبد العزيز

جامعة الأنبار / كلية تربية القائم

التاريخ : 2022/9/6م

إقرار المقوم العلمي

أشهدُ أني قد قرأتُ هذهِ الرسالة الموسومة بـ (**العلة النحوية في الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو لإبراهيم القصاب الرومي ت: 1029 هـ**) المُقدمة من طالبة الماجستير(**مروة عبد الكريم جمعة شهاب**) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهَّد بمراعاة الدّقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مُقدّم الرسالة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل التبعات القانونية كافة، ولأجله وقعت.

توقيع :

الاسم: أ.م.د يونس يحيى عبد الله

الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

التاريخ :2022/9/6م

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أنّنا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(**العلة النحوية في الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو لإبراهيم القصاب الرومي (ت١٠٢٩هـ)**)، المقدمة من طالبة الماجستير (**مروة عبد الكريم جمعة شهاب**)، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير (امتياز) .

التوقيع:

أ .م د. عدنان قحطان عبد الله

عضوًا

٢٣/ ١٠ /٢٠٢٢م

التوقيع:

أ.م.د. رغد جهاد عبد

عضوًا

٢٣/ ١٠ / ٢٠٢٢م

التوقيع:

أ.د. جاسم محمد سهيل

(المشرف) عضوًا

٢٣/ ١٠/ ٢٠٢٢م

التوقيع:

أ.د. علي مطر جرو

رئيسًا

٢٣/ ١٠/ ٢٠٢٢م

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الأنبار على قرار اللجنة.

التوقيع:

أ.د. طه إبراهيم شبيب

عميد الكلية

٨/ ١١/ ٢٠٢٢م

الإهداء

- إلى من علمنا خير الكلام، وجعلنا من خير الأمم نبي الرحمة . . . مُحمّد – صلى الله عليه وسلم–.
- إلى سنديّ اللذين لا يميلان عني، ومن صدى دعواتهما تخفف عني مكابدتي . . . والديّ – حفظهم الله.
- إلى رياحين حياتي . . . إخوتي وأخواتي – حفظهم الله–.
- إلى روح الطيبة الطاهرة . . . جدتي – رحمها الله–.
- إلى من أخلدتْ بعطائها فضلا علي لا ينسى الأستاذة . . . شذر – رحمها الله–.
- إلى كلّ محب للغة العربية معلما ومتعلما – وفقهم الله–.

أُهدي ثمرة جهدي

شُكرٌ وعرفان

الحمد والشكر لله أولًا وآخرًا، والشكر من بعده إلى أهل الفضل والمعروف فشكرهم هديٌ حث عليه الحبيب المصطفى.

ومن هنا أتقدم بجزيل الشكرِ ووافر الثناء إلى فضيلة أستاذي الجليل المربي الأستاذ الدكتور (جاسم محمد سهيل العاني) الذي تفضل عليّ بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وجاد عليّ بتوجيهاته وتعليماته، ومنحني الصبر والتشجيع، فكان له الأثر الأكبر في إبراز هذه العمل بأحسن صورة فحفظه الله وأمده بالصحة والعافية وجزاه عنيّ كل خير.

كذلك أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية، وأخص بالذكر منهم الدكتور (عبد الله حميد حسين الدليمي) الذي تفضل علي بموضوع الرسالة فجزاه الله عني كّل خير، وأتقدم بالشكر والعرفان إلى الدكتور (علي مطر الدليمي) لما قدمه لي من النصائح الوافرة فجزاه الله عني كل خير، وأتقدم بغزير الشكر وعميق الامتنان إلى الدكتور (أحمد صفاء عبد العزيز العاني) الذي تفضل علي بنصائحه العلمية القيمة فجزاه الله عني كل خير.

وأتقدم بعميق الشكر والثناء إلى المدرس المساعد (وليد مهدي العاني) لما تفضل عليه به باقتراحات نافعة فحفظه الله وأمده بالصحة والعافية، وجزاه عني كّل خير.

وأتوجه بالشكر والثناء سلفًا إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سيتفضلون بمناقشة علي هذه الرسالة ويرفدونها بآرائهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة النافعة فجعلهم الله لطلابه العلم مرشدين.

ولا يفوتني أن أشكر أقاربي؛ لمتابعتهم ومساندتهم وتشجيعهم لي لبلوغي هذه المرحلة في طلب العلم، وأخص منهم العم الدكتور المحامي (ثائر جمعة شهاب)، وأولاد العم واخص منهم المدرس المساعد (أحمد ليث أحمد جمعة)، والسيد(مصطفى غزوان جمعة) فما صعب علي دربٌ إلا وسهلوه.

وخالص الشكر والامتنان موصل إلى رفاق دربي (أنسام ذياب، وعالية نافع، ودعاء هاتف، وشيماء حمدان، ورعد نوري، ونزار زيدان، ومحمد شاكر، وصالح مصلح، ومحمد إسماعيل، وعبد الرحمن فائق) فقد كان لهم الفضل الكبير في تعاونهم معي نوّر الله دروبهم وسهّل أمرهم وجراهم الله خيرا.

والى كّل من مدّ لي يد العون وأسدى إلي نصيحةً أو توجيهًا أسال المولى عز وجل أن يحسن مثوبتهم في الدارين، وجزاهم الله عني كّل خير.

(ملخص البحث)

تناولتْ هذه الرسالة أصلًا هامًا من أصول النحو العربي عند أحد نحاة القرن الحادي عشر (الشيخ إبراهيم القصّاب الرومي) المعروف بـ (قصاب زاده) المتوفى سنة (١٠٢٩هـ) من بلاد الترك في كتابه (الأزهار) الذي شرح فيه كتاب (إظهار الأسرار في النحو) للإمام محمد بن بير البركوي المتوفى سنة (٩٨١هـ)، وجاءت هذه الدراسة لتبرز الجهود العلمية المتميزة لشخصية الشيخ إبراهيم في العلة النحوية، لما يحظى به كتابه من أهميته لكونه أول شرح على كتاب الإظهار، ولأهمية العلة النحوية في اللغة العربية كونها تفّسر وترسّخ الأحكام التي من خلالها يتم وضع الحكم على ما يتوجب وما يمتنع، وما فيه جواز الأمرين، وما يستحسن ويستقبح في جوازه، واقتضتْ طبيعة البحث أنْ يقسم إلى ثلاثة أفصل تسبقها مقدمة، وتمهيد، وتعقبها خاتمة، وقائمة للمصادر.

أما المقدمة فقد تحدثتُ فيها عن سبب اختيار الموضوع، وتحدثتُ عن المسالك التي أتبعتها في دراستي، وأشرتُ إلى أهم الأمور التي وجب تنبيهها للقارئ ، وأما التمهيد فقد قسمتُه إلى ثلاث فقرات، تناولتُ في الفقرة الأولى تعريفًا بالإمام البركويّ كونه أسبق من الشيخ إبراهيم القصّاب، وتناولتُ في الفقرة الثانية تعريفًا بالشيخ إبراهيم القصّاب الرومي، وتناولتُ في الفقرة الثالثة: العلة النحوية تحدثتُ فيها عن تعريفها لغة واصطلاحا، وتاريخها من القرن الثاني الهجري حتى عصرنا الحديث، وأقسامها ومسالكها، وقوادحها، وأما الفصل الأول فقد كان بعنوان (العلة النحوية في المعرب والمبني)، وقد ضم مبحثين، الأول: العلة النحوية في المعرب، والثاني العلة النحوية في المبني، وأما الفصل الثاني فقد كان بعنوان (العلة النحوية في المرفوعات والنواسخ)، وقد ضم مبحثين. الأول: العلة في المرفوعات، والثاني: العلة النحوية في النواسخ، وأما الفصل الثالث فقد كان (العلة النحوية في المنصوبات والتوابع)، وقد ضمَ مبحثين الأول: العلة النحوية في المنصوبات، والثاني: العلة النحوية في التوابع، ثم اختتمتُ الدراسة بأبرز النتائج فيها، ثم أعقبتها بالمصادر والمراجع.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	١-٣
التمهيد: التعريف بالبركويّ، وإبراهيم القصّاب، والتعريف العلة النحوية.	٤-٢٣
أولا: البركويّ .	٤-٨
١- اسمهُ ونسبهُ ولقبهُ ومذهبهُ.	٤
٢- مولده ونشأته.	٤
٣- حياتهُ وسيرتهُ، ومكانتهُ العلمية.	٥
٤- مؤلفاتهُ.	٥-٨
٥- وفاته.	٨
ثانيا: إبراهيم القصّاب الرّوميّ.	٩-١٢
١- اسمهُ ونسبهُ ولقبهُ.	٩
٢- حياتهُ.	٩-١٠
٣- مذهبه.	٩-١٠
٤- كتاب الأزهار	١٠-١١
٥- مؤلفاته.	١١-١٢
٦- وفاته	١٢
ثانياً: التعريف بالعلة النحوية.	١٣-٢٣

١- العلة لغة واصطلاحًا.	١٣-١٤
٢- أسباب نشأتها.	١٤-١٥
٣- تاريخها.	١٥-١٩
٤- أقسامها، ومسالكها، وقوادحها.	١٩-٢٣
الفصل الأول: العلة النحوية في المعرب والمبنيّ.	٢٤-٦٨
المبحث الأول: العلة النحوية في المعرب.	٢٤-٤٩
أولا: المعرب من الأسماء.	٢٥-٤٥
أ - الأسماء الستة.	٢٥-٢٧
١- علة إعرابها بالأحرف.	٢٥-٢٧
ب - المثنى والجمع المذكر السالم.	٢٧-٣٧
١ -علةُ إعرابِهما بالأحرف.	٢٧-٢٩
٢ - عِلّةَ جعلِ الألفِ لرفعِ المثنى والواو لرفعِ جمعِ المذكرِ والياء للنصب والجرِّ فيهما.	٢٩-٣٣
٣ - علّةَ جعلِ ما قبلَ الياء مفتوحًا في التثنيةِ، ومكسورًا ما قبلها في جمع المذكرِ.	٣٤-٣٥
٤ - علّةَ كسرِ نون التثنية وفتحها في جمع المذكر.	٣٥-٣٧
ج - جمع المؤنث السالم.	٣٧-٤٠
١- علة نصبه بالفتحة.	٣٧-٤٠
د - الممنوع من الصرف.	٤٠-٤٥
١-علة جره بالفتحة، وامتناع دخول التنوين عليه.	٤٠-٤٣
٢-علّةُ جره بالكسرة إذا أضيف أو دخلته لام التعريف.	٤٤-٤٥
ثانيا: المعرب من الأفعال (الفعل المضارع) .	٤٥-٤٩

١- علة إعرابه.	٤٥-٤٩
المبحث الثاني: المبني من الأسماء والأفعال.	٥٠-٦٨
أولا: المبني من الأسماء.	٥٠-٦٣
أ- الأسماء الموصولة.	٥٠-٥٣
١- علة بنائها.	٥٠-٥١
٢- علة امتناع وقوع الجملة الإنشائية صلة.	٥١-٥٣
ب - أسماء الأفعال.	٤٥-٥٨
١- علة بنائها.	٤٥-٥٥
٢- علة امتناع تقدم معمولها عليها.	٥٥-٥٧
ج- الكنايات.	٥٧-٦١
١- علة بناء (كم) الاستفهامية والخبرية.	٥٧-٥٩
٢- علة عمل (كم) الاستفهامية النصب.	٥٩-٦٠
٣- علة عمل (كم) الخبرية الجر.	٦٠-٦٢
ثانيا: المبني من الأفعال .	٦٢-٧٠
أ - الفعل الماضي.	٦٢-٦٥
١- علة بنائه على الفتح.	٦٢-٦٥
ب - الفعل المضارع.	٦٥-٦٦
١- علة بنائه عند اتصاله بنوني التوكيد ونون جمع الإناث.	٦٥-٦٦
ج - فعل الأمر.	٦٧-٦٨
٢- علة بناء فعل الأمر بغير اللام.	٦٧-٦٨

الفصل الثاني: العلة النحوية في المرفوعات والنواسخ.	٦٩-١١١
المبحث الأول: العلة النحوية في المرفوعات.	٦٩-٧٨
أولا: المرفوعات من الأسماء.	٦٩-٨٥
أ - الفاعل.	٦٩-٧٥
١- علة تقديمه على بقية المرفوعات.	٦٩-٧١
٢- علة رفعه.	٧١-٧٣
٣- علة امتناع تقدمه على عامله.	٧٣-٧٥
ب - المبتدأ والخبر.	٧٦-٨٥
١- علة العامل في رفعهما.	٧٦-٨٢
٢- علة أنّ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة.	٨٢-٨٣
٣- علة جواز تعدد الخبر بغير عاطف والمبتدأ واحد.	٨٣-٨٥
ثانيا: المرفوعات من الأفعال (الفعل المضارع).	٨٥-٨٧
١- علة العامل في رفعه.	٨٥-٨٧
المبحث الثاني: العلة النحوية في النواسخ.	٨٨-١١١
أولا: النواسخ من الأفعال.	٨٨-١٠٠
أ - كان وأخواتها.	٨٨-٩٣
١- علة تسميتها بالناقصة.	٨٨-٩٠
٢- علة امتناع تقديم الخبر على ما كان لفظ (ما) في أوله.	٩٠-٩٣
ب - أفعال المقاربة.	٩٣-٩٤
١- علة وجوب أن تكون أخبارها فعلا مضارعا.	٩٣-٩٤

ج - افعال القلوب.	٩٤-٩٨
١- علة امتناع اقتصارها على أحد مفعوليها.	٩٤-٩٥
٢- علة إلغاء عملها اذا تأخرت أو توسطت بين معموليها.	٩٦-٩٨
ثانيا: النواسخ من الحروف.	٩٨-١١١
أ - إن وأخواتها	٩٨-١١٠
١- علة عملها عمل الأفعال.	٩٨-١٠٠
٢- علة امتناع تقديم معموليها عليها، وامتناع تقديم خبرها على اسمها.	١٠٠-١٠٢
٣- علة إلغاء عملها إذا لحقتها (ما) الكافة، مع جواز قلة إعمالها.	١٠٢-١٠٤
٤- علة إلغاء وإعمال (إن) المكسورة.	١٠٤-١٠٧
٥- علة إعمال وإلغاء (أن) المفتوحة.	١٠٧-١١٠
ب - (لا) النافية للجنس.	١١٠-١١١
١ - علة وجوب أن يكون اسمها نكرة.	١١٠-١١١
الفصل الثالث: العلة النحوية في المنصوبات والتوابع.	١١٢-١٤٢
المبحث الأول: العلة النحوية في المنصوبات.	١١٢-١٢٧
أولا: المنصوبات من الأسماء.	١١٢-١٢٤
أ - المفاعيل الخمسة.	١١٢-١١٥
١- علة ترتيب المفاعيل الخمسة بحسب الأولوية.	١١٢-١١٥
ب - الحال.	١١٦-١١٩
١- علة نصبه.	١١٦-١١٧
٢- علة الأصل في الحال أن يكون نكرة.	١١٧-١١٩

ج- التمييز.	١١٩-١٢١
١- علة الأصل في التمييز أن يكون نكرة.	١١٩-١٢١
د- المستثنى.	١٢١-١٢٤
١- علة العامل في نصب المستثنى.	١٢١-١٢٤
ثانيا: المنصوبات من الأفعال (الفعل المضارع).	١٢٤-١٢٧
١ - علة العامل في نصبه.	١٢٤-١٢٧
المبحث الثاني: العلة النحوية في التوابع.	١٢٨-١٤٢
أ - الصفة.	١٢٨-١٣٠
١- علة جواز وصف النكرة بالجملة الخبرية، وامتناعها في المعرفة.	١٢٨-١٣٠
ب - عطف النسق.	١٣٠-١٣٧
١- علة امتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد تأكيده بمنفصل.	١٣٠-١٣٣
٢- علة امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض.	١٣٤-١٣٧
ج- التوكيد.	١٣٨-١٣٩
علة امتناع توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بمنفصل.	١٣٨-١٣٩
د ــ البدل	١٣٩-١٤٤
١- علة وصف النكرة المبدلة من المعرفة في بدل الكل.	١٣٩-١٤٢
الخاتمة.	١٤٣-١٤٤
قائمة المصادر والمراجع.	١٤٥-١٦٥

المقدمة

الحمد لله مستخلص الحمد لنفسه، ومستوجبه على خلقه، وجاعله فاتحة لكتابه، ولا تطيب الحياة إلا بذكره، والصلاة والسلام على من لا نبي من بعده محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آل بيته وأصحابه ومن تبعهم إلى يوم الدين، أحمد الله الذي بفضله جعلني طالبة من طلاب العلم أدرس لغة كتابه الكريم فهو الذي الهمني حب هذا العلم، وبعد....

فإنّ افضل ما رغب فيه الراغب، وتعلق به الطالب ،معرفة لغة العرب؛ لان العربية اختارها الله لهذا الدين وانزل بها القرآن العظيم فقال عز وجلّ: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف: ٢)، وجعلها لغة أهل الجنة، وتكفلَ بحفظها فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩).

إنَّ العلةَ مبدأ ثابت في النحو العربي دعتَ إليه دواعٍ وهيأت لَهُ أجواء علمية إسلامية ولغوية، ودفعتَ إليه حاجة الأنسان الفطرية بالسؤال عن الظواهر اللغوية أو الشرعية ، وإيجاد تفسير مناسب لها، وإنَّها الركن الرابع من أركان القياس بعد المقيس والمقيس عليه والحُكم لذا رغبتُ في دراسة العلة النحوية في أحد الكتب النحوية فاستهواني الموضوع المقترح من الدكتور (عبد الله حميد حسين) ، وكان بعنوان (العلة النحوية في الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو لإبراهيم القصّاب الرومي (ت: ١٠٢٩هـ)) موضوعًا لدراستي التي بين أيديكم

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تقسم على ثلاثة أفصل يسبقها تمهيد، ويعقبها خاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع، أما التمهيد فكان بعنوان: التعريف بالبركويّ وإبراهيم القصاب، والتعريف بالعلة النحوية، وقسمته على ثلاث فقرات وهي:

الأولى: التعريف بالبركويّ: وقد تناولتُ فيه (اسمهُ، ونسبهُ، ولقبهُ، ومذهبهُ، ومولدهُ ونشأتهُ، ومكانته العلمية، ومؤلفاتهُ، ووفاتهُ).

الثانية: التعريف بإبراهيم القصّاب: تناولتُ فيه (اسمهُ، ونسبهُ، ولقبهُ، وحياتهُ، ولقبه، كتابه، ومؤلفاتهُ، ووفاتهُ).

الثالثة: التعريف بالعلة النحوية: تناولتُ فيه (تعريفها لغة، واصطلاحا، وأسباب نشأتها، وتأريخها، وأنواعها، ومسالكها، وقوادحها).

وأما **الفصل الأول** فكان بعنوان (العلة النحوية في المعرب والمبني)، وقد قسمته على مبحثين:

- المبحث الأول: العلة النحوية في المعرب من الأسماء والأفعال.
- المبحث الثاني: العلة النحوية في المبني من الأسماء والأفعال.

وأما **الفصل الثاني** فكان بعنوان (العلة النحوية في المرفوعات والنواسخ)، وقد قسمته على مبحثين:

- المبحث الأول: العلة النحوية في المرفوعات من الأسماء والأفعال.
- المبحث الثاني: العلة النحوية في النواسخ من الأفعال والحروف.

وأما **الفصل الثالث** فكان بعنوان (العلة النحوية في المنصوبات والتوابع)، وقد قسمته على مبحثين:

- المبحث الأول: العلة النحوية في المنصوبات في الأسماء والأفعال.
- المبحث الثاني: العلة النحوية في التوابع.

وأما **الخاتمة** فقد بيّنتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها.

ولا بد أن أشير إلى أهم الأمور، وهي:

١- إنّ أول تعريف للعالم إبراهيم القصاب الرومي كان من خلال تحقيق كتاب (الأزهار) سنه (٢٠١٧م) للباحث (ميثاق خلف فاضل)، وثاني تعريف له من خلال تحقيق كتاب (شرح كفاية المبتدي) للباحث (عطا الله زايم مهيدي) سنة (٢٠٢٢م)، في الصرف، وهو أيضا غزير بالتعليلات الصرفية مثلما كان كتاب الأزهار غزيرًا بالتعليلات النحوية، فلولاهما لما عرفنا ابن القصّاب.

٢- أشار الباحثان المذكوران في ترجمة ابن القصّاب إلى أن كتب التراجم لم تسعفهما بشيء عن ولادته ونشأته وشيوخه وتلاميذه، إلا أن الباحث (عطا الله) أضاف ثلاثة مؤلفات لابن القصاب لم يذكرها الباحث (ميثاق)، وحتى محققو كتاب (خليج البحار) لمحمد بن إبراهيم القصاب لم يقعوا على شيء من نشأته وحياته ، ولا عن حياة أبيه.

٣- ولم تختلف ترجمتي لابن القصّاب عن ما ترجمه الباحثان المذكوران، إلا اني أضفتُ اسم والده، ولقبه، نقلا عن ما ذكره ابنه في كتابه (خليج البحار)، وأضفتُ أربعة

مؤلفات له نقلا عن محقق المثل العقلية الأفلاطونية، لِما كان لإبراهيم القصّاب علم بالمنطق فقد وصِف في أحد كتب المعاجم بالمنطقيّ[1].

٤- أشير إلى أنّ كتاب المغني لابن فلاح اليمني، قسم إلى ثلاثة أقسام، حقق القسم الأول الباحث عبد الرزاق عبد الله أسعد، وهو يقع على ثلاثة مجلدات، والقسم الثاني من باب المنصوبات إلى نهاية التوابع حققه الباحث: (محمد النهاري)، والقسم الثالث من باب المبنيات إلى نهاية الكتاب حققه الباحث: (حسن ضائحي)، فكنت اذكر المحقق في كل مره أخذت من الكتاب للتنبيه، وكذلك الحال في كتاب شرح الرماني.

٥- من خلال اطلاعي على بعض الرسائل العلمية في العلة النحوية وجدتُ ردودًا من الباحث على العلة المذكورة، فإن توافقتُ مع الردّ نقلته مع الإشارة إلى الرسالة المأخوذ منها الرد، فليست كل الردود من عندي، وإنما أنا أتبناها.

وأخيرًا أدعو الله أن أكون قد وفقتُ فيما طرحتُ، ولا أقول إني أحطت في المسألة الواحدة بجميع ما جاء فيها من علل، فالسهو وارد، والكمال لله وحده الذي أحاط بعلمه كل صغيرة وكبيرة، أسال الله التوفيق ليّ ولطلبة العلم.

الباحثة

[1] ينظر: معجم التاريخ التراث الإسلامي: ٥٤/١

التمهيد

التعريف بالبركويّ، وإبراهيم القصّاب، والتعريف العلة النحوية

****

أولا: البركويّ

١- اسمهُ، ونسبهُ، ولقبهُ، ومذهبهُ:

هو الإمام محمد بن بير علي بن إسكندر تقي الدين[١]، وقيل محيي الدين[٢]، الرومي البركِويّ أو البركليّ، واشتهر بالبركويّ نسبة إلى مدينة (بِركِي) في التركيا، ولقب بالإمام وقيل إنه الوحيد الذي حمل هذا اللقب في زمانه[٣]، حنفيّ المذهب وله اعتقاد بالصوفية[٤].

٢- مولدهُ، ونشأتهُ:

ولد الإمام البركويّ في مدينة (بأليسكر)، الواقعة في الشمال الغربي من تركيا عام (٩٢٩هـ)[٥]، وقيل عام (٩٢٦هـ)[٦]، والصحيح (٩٢٩هـ) لما نصّ عليه البركوي في إحدى الرسالة الاعتقادية بقوله: «يوم ولادتي يوم عشرة من جمادى الاولى سنة تسع وعشرون وتسع مئة»[٧].

كان البركويّ معروفًا بعلمه، فقد نشأ في أُسرة جليلة محبة للعلم، وكان والده عالمًا ومدرسًا وقاضيًا بالبلدة المذكورة، فحرص على تعليمه وتلقينه العلوم الشرعية، فحفظ القرآن في صغره جريًا على عادة العلماء السابقين، ولما شبّ عرف فيه والده حبّه للعلم أرسله إلى إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية التي كانت مركزًا للعلم في زمانه بكثرة علمائها ومدارسها وعلومها من شتّى الفروع، فالتحق بالمدارس؛ ليتلقى تعليمه فلازم أفاضل علمائها منهم (شمس الدين كوجك أفندي، وأخي زاده محمد أفندي، وعبد الرحمن أفندي الملقب بـ قيزيل مولى)[٨].

---

[١] يُنظَر: معجم المؤلفين: ١٢٣/٩، والأعلام: ٦/ ٦١، وهدية العارفين: ٢٥٢/٢.
[٢] يُنظَر: ينابيع الألفاظ شرح الإظهار في علم النحو العربي:٩.
[٣] نقلا عن رسالة الإمام البركوي وجهوده في مقاومة البدع في تركيا(رسالة دكتوراه): ٣٩/١.
[٤] يُنظَر: هدية العارفين ٢٥٢/٢، ومعجم المؤلفين ١٢٣/٩، والأعلام ٦١/٦.
[٥] يُنظَر: معجم المؤلفين: ١٢٣/٩.
[٦] يُنظَر: هدية العارفين: ٢٥٢/٣.
[٧] نقلا عن رسالة الإمام البركوي وجهوده في مقاومة البدع: ٥١.
[٨] يُنظَر: ينابيع الألفاظ شرح الإظهار: ١٠.

وبعد حصوله على إجازته الشرعية من شيخه (عبد الرحمن قيزيل المولى) تم تعيينه مدرسًا في مداس إسطنبول الشرعية، ثم عين بمهمة عسكرية في عهد السلطان (سليمان القانوني) في مدينة (أدرنه) التي استمر معها في الدعوة والإرشاد والوعظ ثم عاد إلى إسطنبول، ولسعة علمه كانت لديه مكانة محبة لدى معلم السلطان الشيخ عطاء الله أفندي، فلما بنى الشيخ عطاء الله مدرسة في مدينه (بركي) أسند أمرها إليه وكلفه بالتدريس فيها، حتى اشتهر نسبة إلى تلك البلدة أكثر من أي لقب آخر[١].

٣- حياته، وسيرتهُ ومكانتهُ العلميةُ:

كان البركوي إمامًا واعظًا محدثًا مفسرًا، عالمًا في التفسيرِ والنحوِ والصرف والفقه، ويتمتع بشخصية علمية صادقة، وتميز بالجرأة والشجاعة والإقدام والمواجهة، فلم يكن من المادحين للسلاطين ولا لرجال الدولة إضافة إلى أنه وجه انتقادات بحق المقصرين من رجال الدولة، وعرف بمحاربته للشرك والخلافات، وله الكثير من الإصلاحات في الأوضاع السياسية، قام منهجه على نبذ البدع والخرافات ومحاربة العادات السيئة المنتشرة[٢].

حظي البركوي بثناء العلماء منهم صاحب العقد المنظوم علي بن بالي(ت:٩٩٢هـ)؛ إذ قال عنه: «مِمَّن تعانى العلمَ والعملَ وحصلَ وكَمُلَ فالتحقَ في شبابه بالمشايخ الكُمَّل...، وكان - رحمه الله - في طرف عالٍ من الفضل والكمال وتتبُّع الكتب والرسائل وجمع القواعد والمسائل وجمع العلم وتبحَّر فيه وحوى من الفضلِ والمعرفةِ ما يكفيه»[٣]، وقال عنه الزركلي (ت:١٣٩٦هـ): «عالم بالعربية نحوًا وصرفًا، له اشتغال بالفرائض ومعرفة بالتجويد»[٤].

٤- مؤلفاتهُ:

كتب البركويّ العديد من المؤلفات في مختلف العلوم كالنحو والصرف وعلوم القران والتفسير والحديث والعقيدة والفقه، والآداب والطب وغيرها وأغلبها كتبها باللغة العربية فقد تجاوزت الستين مؤلفا منها ما هو مطبوع، ومنها لم يحقق بعد، رغم أنّه لم يكن من المعمرين فكل ما عاشه خمسين سنة فهذا يدل على عقليته الفذة وسعة اطلاعه ونبوغه، وسأكتفي ببيان

---

[١] يُنظَر: إيضاح المكنون في الذيل عن كشف الظنون: ٢/٣، وهدية العارفين:٢٥٢/٢، وإظهار الأسرار في النحو:١٠.

[٢] يُنظَر: إظهار الأسرار في النحو:١١، وينابيع الألفاظ شرح الإظهار:١٠-١١.

[٣] العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم: ٤٣٦.

[٤] الأعلام: ٦١/٦.

المطبوع، والمخطوط، والمحقق من مؤلفاته في النحو والصرف، أما بقية المؤلفات في المجالات الأخرى فسأكتفي بذكر أسمائها دون تفاصيلها:

١- إظهار الأسرار في النحو: وقد طبع عدة مرات، وله شروح كثيرة تجاوزت العشرين، وأول شارح له إبراهيم القصّاب الرومي في كتابه الأزهار في شرح إظهار الأسرار (كتاب رسالتي).
٢- امتحان الأذكياء: شرح فيها كتاب (لب الألباب في علم الإعراب) للقاضي البيضاوي، وقد طبع عدة مرات.
٣- الأمثلة الفضلية: نسبه إلى ابنه (فضل الله)، وله نسخ خطية كثيرة في مكتبات إسطنبول.
٤- إمعان الأنظار في شرح المقصود: كتاب في الصرف شرح فيه البركويّ كتاب (المقصود) لأبي حنيفة، وطبع الكتاب مرات عديدة.
٥- تعليقات على الفوائد الضيائية للجامي: له نسخة خطية في المكتبة السليمانية برقم(٤٤٦)
٦- تعليقات على امتحان الأذكياء: حقق في رسالة ماجستير في كلية دار العلوم في جامعة القاهرة عام (١٤١٠هـ)[١].
٧- رسالة في الصرف: وهو عبارة عن جامع لكتابي (البناء) و(المقصور) فقد أضاف عليهما البركوي بعض الإضافات، وله نسخة خطية في مكتبة السليمانية برقم (٤١٠).
٨- العوامل الجديدة: حقق في مجلة العلوم الإسلامية – المملكة العربية السعودية عام (١٤٣٠هـ)[٢]
٩- العوامل: كتاب في النحو، طبع في إسطنبول اكثر من سبع وثلاثين طبعة، وله الكثير من الشروح.
١٠- كفاية المبتدي في التصريف: كتاب في الصرف، طبع في إسطنبول، ويعد من أكثر الكتب المتداولة في المدارس العثمانية، وشرح له الكثير من النحاة أولهم مؤلفنا

---

[١] يُنظَر: المصدر نفسه: ٢٠.
[٢] نقلا عن المحقق صالح بن أحمد العماري في رسالة بيان رسوم بيان المصاحف العثمانية الستة للبركوي (رسالة ماجستير): ١٩.

إبراهيم القصاب الرومي، فقد نص على انه أول من شرح لكتاب المبتدي تم توالت الشروح من بعده[1].

ومن مؤلفاته في **العقيدة** نذكر منها:

١- الإرشاد في العقائد والعبادات. ٢ - تحفة المسترشدين في بيان فرق مذاهب المسلمين. ٣- دامغة المبتدعين وكاشفة بطلان الملحدين. ٤- الرسالة الاعتقادية. ٥- رسالة التوحيد. ٦- رسالة في الاعتقادات وألفاظ الكفر. ٧- رسالة في الرياء . ٨- رسالة في زيارة القبور. ٩- شرح حديث آمنت بالله والملائكة.١٠- شرح كلمة التوحيد. ١١- كتاب الإيمان والاستحسان.

ومن مؤلفاته في **الفقه** أذكر منها:

١ - إنقاذ الهالكين. ٢ - إيقاظ النائمين وإفهام القاصرين. ٣ - تعليقات على كتاب العناية شرح الهداية. ٤- حاشية الإيضاح والإصلاح. ٥- ذخر المتأهلين .٦- رسالة المكروهات في الصلاة. ٧ - رسالة إنقاذ أطفال المسلمين. ٨ - رسالة سجود السهو. ٩- رسالة في أحكام الأراضي العشرية والخراجية. ١٠- رسالة في التغني وحرمته. ١١- رسالة في الذكر الجهري. ١٢ - رسالة في الفرائض. ١٣- رسالة في المصافحة. ١٤ - السيف الصارم في عدم جواز وقف المنقول والدراهم، ومعدل الصلاة. ١٥ - شرح شروط الصلاة. ١٦- صلاة النوافل. ١٧ - فتاوى البركوي. ١٨ - نور الأحياء وتحفة الأموات.

ومن مؤلفاته في **علوم القرآن وتفسيره**:

١- أحسن القصص. ٢ - الدر اليتيم. ٣- رسالة في بيان رسوم المصاحف العثمانية الستة .٤- مقدمة المفسرين.

ومن مؤلفاته في **علوم الحديث**:

١- شرح الأحاديث الأربعين.٢- رسالة في أصول الحديث. ٣- رسالة في شرح حديث (إنما الأعمال بالنيات). ٤- الإيمان والامتحان[1]

---

[1] يُنظَر: شرح كفاية المبتدي في التصريف: ١٦.

ولم تقتصر مؤلفاته على هذه العلوم، فله مؤلفات في التاريخ، والسياسة، والفلك، الأخلاق، والزهد، والرقائق.

٥- وفاتهُ:

توفي الإمام البركوي - رحمه الله - بعمر الخمسين سنة تاركًا مسيرة حافلة بالعلم والتأليف والدعوة إلى الإصلاح عام (٩٨١هـ)[٢].

---

[١] ما ذكرته من مؤلفاته في العقيدة ، والفقه، وعلوم القران وتفسيره ، وعلوم الحديث نقلا عن المحقق صالح بن أحمد العماري في رسالة بيان رسوم بيان المصاحف العثمانية الستة للبركوي (رسالة ماجستير): من ص ١٥.... إلى ١٩، وعن المحقق عطا الله العيساوي في شرح الكفاية في التصريف (أطروحة دكتوراه): من ص ١٠.... إلى ص ١٣.

[٢] يُنظَر: والأعلام: ٤٩/٢، ومعجم المؤلفين:١٢٣/٩،

ثانيًا: إبراهيم القصّاب الرّوميّ

١- اسمهُ ونسبهُ ولقبهُ:

هو الشيخ إبراهيم بن محمد القصّاب باشا الروميّ، الاستانبولي العثماني النحوي المنطقي المعروف بـ (ابن القصاب) [١]، أو (قصّاب باشا زاده)[٢]، ونسبه النَّيفي[٣]، من بلاد الترك[٤].

٢- حياته:

لم تسعفنا كتب التراجم بذكر شيء عن حياته، ولا شيوخه، ولا تلاميذه، فلم يذكروا عنه سوى اسمه، وكتابه، ووفاته، التي لا تروي ظمأ السائل، ولكن عُرف أن له ولدًا واسمه محمد بن إبراهيم المتوفى عام (١٠٥٥هـ)[٥]، ولمحمد كتابٌ في الفقه يُعرَف بـ: (خليج البحار في ملتقى الأبحر)[٦]، وقد ذكر محققو خليج البحار أنهم لم يجدوا شيئًا عن حياته سوى اسمه ولقبه ومذهبه[٧]، وهذا يدل على أنّ عالمنا وابنه من العلماء المغمورين.

٣ - مذهبه:

كان الشيخ إبراهيم القصاب حنفيّ المذهب[٨]، وعلى الرغم كونه حنفي ينقل عن علماء الحنفية بدءًا من أبي حنيفة، وتلميذه أبي يوسف، إلا أنه لم يكن متعصبًا لمذهبه، فقد نقل عن الإمام مالك والإمام الشافعي، فضلا عن أن له اعتقادًا بالصوفية، فقد أشاد بعلمائهم، كذلك أشار

---

(١) أشار أبراهيم القصاب إلى لقبه هذا في شرح كفاية المبتدي في التصريف(أطروحة دكتوراه) : ٨١

(٢) نبه محقق المثل العقلية الأفلاطونية على أن إبراهيم القصاب أشار إلى لقبه بين أترابه في رسالته الموسومة (المثل الأفلاطونية والمثل المعلقة والفرق بينهما): ١٥٠

(٣) هذا ما نسبه ابنه إلى نفسه، ينظر: خليج البحار:٣٢.

(٤) يُنظَر: خليج البحار في شرح ملتقى الأبحر: ٣٢/١، ومعجم المؤلفين:٧٨/١،وكشف الظنون عن أسامي الكتب المكنون:٨١/١، وهدية العارفين: ٢٩/١، ومعجم التاريخ التراث الإسلامي: ٥٤/١.

(٥) يُنظَر: إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون: ٣٥٢/٣، هدية العارفين: ٢٨٢/٢، ومعجم المؤلفين: ١٩٩/٨.

(٦) يُنظَر: هدية العارفين: ٢٨٢/٢، ومعجم المؤلفين: ١٩٩/٨.

(٧) يُنظَر: خليج البحار في شرح ملتقى الابحر:٣٢/١-٣٣.

(٨) ينظر: معجم المؤلفين:١ /٧٨،وكشف الظنون عن أسامي الكتب المكنون:١ /٨١، وهدية العارفين: ٢٩/١، ومعجم التاريخ التراث الإسلامي: ٥٤/١.

إلى علماء الفقه واللغة كالمطرزي، والتفتازاني، والشريف الجرجاني، وملا خسرو[١]، والحسن الفناوي[٢] [٣].

٤ - كتاب الأزهار:

إنّ كتاب الأزهار هو أول شرح على كتاب إظهار للبركوي وقد أشار ابن القصّاب إلى ذلك؛ إذ قال: «لما رأيت المختصر المسمى (إظهار الأسرار) للشيخ محمد السالك مسلك الأخيار الشهير بـ (بركوي) حشره الله تعالى مع الأبرار، مشتملًا على القواعد الإعرابية متحرضًا المباحث النحوية، متضمنًا لعلوم الأدبية، مظهرًا لرموز العبقرية، لم ير عدله، ولم يسمع مثله، ولم يشرحه أحد من فضلاء الدهر، وعلماء العصر، فغلب علي الشوق لأعلق على بعض مواضعه نبذة، وعن البحار قطرة من كلام العلماء القدماء، فشرعتُه متلبيا بـأمر القضاء، مع تشتت الحـال وتفرق البال وفقدان الآلة وقلة البضاعة، ليكون وسيلة للاشتغال والمذاكرة، وذريعةً لاستعمال الخواطر في المطالعة، مسترشدًا من المرشد الرشيد، الذي هو يبدئ ويعيد، مسميًا لها بـ(الأزهـار)، مشبهًا بين رياض النحو بالأزهار»[٤].

وهذا يدل على أنّ ابن القصّاب هو أول من لفت الانتباه إلى كتاب الإظهار، فقد توالتْ الشروح على كتاب الإظهار من بعده شرحًا وإعرابًا، بالإضافة إلى الحواشي والتعليقات[٥].

وقد تميز الكتاب بكونه شرحًا لطيفًا،؛ إذ قال عنه حاجي خليفة: «لإبراهيم المعروف بـ (ابن القصّاب) شرح لطيف لهذا المتن»[٦]، وتميز بكثرة التعليلات النحوية، والخلافات النحوية فضلا فضلا عن إلى اهتمامه بمعاني النحو فهذا يدل على أنّ مؤلفه ذو اطلاع واسع بالعلوم العربية

---

[١] محمد بن فرامُرز بن علي، المعروف بملا، أو منلا، أو المولى خسرو، عالم بفقه الحنفية والأصول رومي الأصل، تولى التدريس في زمان السلطان محمد بن مراد، بمدينة بروسة. وولي قضاء القسطنطينية ، من كتبه (درر الحكام في شرح غرر الأحكام) فقه، كلاهما له، مجلدان، و(مرقاة الوصول في علم الأصول)، و(مرآة الأصول)، و(حاشية على المطول) في البلاغة، و(حاشية على التلويح) في الأصول، و(حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، توفي سنة (٨٨٥هـ)، ينظر: الأعلام : ٦/ ٣٢٨.

[٢] هو شمس الدين حسن بن محمد شاه بن محمد بن حمزة الفناري، من علماء الدولة العثمانية، يقال له: ملا حسن شلبي، ولد ونشأ وتوفي ببلاد الروم (تركيا)، وبرع في المعقولات وأصول الفقه، له مجموعة مؤلفات أغلبها في الحواشي، توفي سنة (٨٨٦هـ)، ينظر: ٢١٦/٢.

[٣] يُنظَر: الأزهار: ١-٢ -١٢.

[٤] الأزهار في شرح إظهار الأسرار: ٤٤.

[٥] يُنظَر: جامع الشروح والحواشي: ١/ من ٢٠٢....إلى ٢٠٥.

[٦] كشف الظنون: ٨١/١.

وحبه لها، وهذا ما نلتمسه ومن خلال قراءة نص خطبته، حين وصف النحو العربي بالأزهار الجميلة، وسما كتابه بها.

٣- مؤلفاتهُ:

المشهور عند أهل التراجم أن ابن القصّاب له كتاب شرح فيه إظهار الأسرار في النحو[١]، وقد سماه الأزهار في شرح إظهار الأسرار في النحو، وذكر فيه بأنه أول شارح لكتاب الإظهار[٢].

وله شرح كفاية المبتدي في التصريف، وهو كتاب في الصرف شرح فيه ابن القصّاب كتاب كفاية المبتدي للبركوي[٣]، ولم تذكره كتب التراجم وفهارس المخطوطات العامة.

وله الشرح والفرح، فقد ذكر (عمر كحالة) من غير أن يذكر في أيّ فن هو[٤]، إلا أن خزانة التراث ذكرت أنه كتابٌ في الأدب، ولهذا الكتاب نسخة في ألمانيا بمكتبة (جوتا)، وهو محفوظ تحت رقم (٢٧٠٥)[٥].

وذكرتّ خزانة التراث بأنّ له كتابًا في الأحلام والرؤى، وهو كتاب (الرؤية المنامية)[٦]، وله وله نسخة في مكتبة دار الكتب المصرية - القاهرة، وهو محفوظ برقم : ١٧٧/٦ (٥٩ مجاميع)[٧]، وقد أشار إليه المحقق عبد الرحمن البدري في المثل العقلية الأفلاطونية[٨].

وذكر صاحب معجم التاريخ الإسلامي في مكتبات العالم بأن له كتابًا في المنطق[٩]، وهو رسالة رسالة في بيان مقولات العشر، ولهذا الكتاب نسخة في مكتبة الأوقاف العامة، ومحفوظ برقم

---

[١] يُنظَر: كشف الظنون عن أسامي الكتب المكنون:٨١/١، وهدية العارفين: ٢٩/١، ومعجم المؤلفين:٧٨/١.
[٢] يُنظَر: الأزهار: ٤٥.
[٣] حققه الباحث عطا الله زايم مهيدي العيساوي لنيل درجة الدكتوراه في كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الأنبار سنة (١٤٤٣هـ- ٢٠٢٢م).
[٤] يُنظَر: معجم المؤلفين: ٧٨/١.
[٥] يُنظَر: خزانة التراث: ٥٠/.٣٨٥
[٦] نبه إليه الباحث عطا الله العيساوي في شرح المبتدي في التصريف.
[٧] يُنظَر: خزانة التراث: ٣١٥/٤٦.
[٨] يُنظَر: المثل العقلية الأفلاطونية: ١٥٠.
[٩] نبه إليه الباحث عطا الله العيساوي في شرح المبتدي في التصريف

(٩٦٨١)[١]، كما أشار إليه المحقق عبد الرحمن البدري في صاحب المثل العقلية الافلاطونية[٢].

الافلاطونية[٢].

وأضاف محقق المثل العقلية الأفلاطونية أنّ للشيخ إبراهيم القصّاب رسائل لم أجدها عند من حقق للقصاب، وهي[٣]:

- رسالة تتعلق بأحوال الإشراقيين.
- رسالة تتعلق في بيان المثل الأفلاطونية والمثل المعلقة والفرق بينهما.
- رسالة تتعلق في بيان المركبات التي لا مزاج لها في الجو، وقد كتبها باللغة التركية.
- رسالة تتعلق في بيان منازل القمر ومكانه فيها.

٤- وفاته:

توفي إبراهيم القصّاب الرومي - رحمه الله- عام (١٠٢٩هـ)[٤]، تاركًا آثاره في مجالات عدة منها النحو، والصرف، والأدب، والتفسير، والمنطق، والكيمياء، والفلك، مما يدل على أنه قد أخذ من كل علم بطرف، ولربما لم تقتصر مؤلفاته على ما ذكرته.

---

[١] يُنظَر: معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات): ٥٤/١-٥٥.

[٢] يُنظَر: المثل العقلية الأفلاطونية: ١٥٠.

[٣] يُنظَر: المصدر نفسه: ١٤٩-١٥٠.

[٤] يُنظَر: هدية العارفين: ٢٩/١، ومعجم المؤلفين: ٧٨/١.

ثالثا: التعريف بالعلة النحوية

١- العلة في اللغة والاصطلاح:

إنّ لفظة العلة في اللغة تأتي على معان عدة منها:

- بمعنى (الحدث) كما أشار الخليل بقوله: «العلة حدث يشغل صاحبهُ عن وجههِ»[١].
- بمعنى (المرض)، يقول صاحب العين: «العلة المرض، وصاحبها معتل»[٢]. ويقول الشريف الجرجاني: «عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف»[٣].
- بمعنى (العذر) كما جاء في حديث عاصم بن ثابت عن الجهاد: «ما علتي وأنا جلد نابل»[٤]. أي ما عذري في ترك الجهاد.
- بمعنى (السبب) فيقال: (وهذا علة لهذا)، أَي سببٌ لهُ[٥]، وكما جاء في حديث السيدة عائشة – رضي الله عنها- : قالت: ﴿ يا رسول الله: أيرجع الناس بأجرين وأرجع بأجر؟ فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن ينطلق بها إلى التنعيم، قالت: فأردفني خلفه على جمل له، قالت: فجعلت أرفع خماري أحسره عن عنقي، فيضرب رجلي بعلة الراحلة، قلت له: وهل ترى من أحد؟ قالت: فأهللت بعمرة، ثم أقبلنا حتى انتهينا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالحصبة﴾ [٦]، فقولها عن عبد الرحمن كان يضرب رجلي بعلة الداخلة، أي: بسببها، ويقال هذا علة لهذا السبب.

ومن المدلول اللغوي لمعنى السبب أُخِذ معنى العلة في اصطلاح النحاة[٧]، **فالعلة اصطلاحًا** فيعرفها الرماني(ت:٣٨٤هـ) بقوله: «هي تغيير المدلول عما كان عليه»[٨]. أي خروجه عن أصله، فالعلة ترتبط بالأصل؛ لأنّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته لكن الذي يسال عنه هو ما خرج عن أصله، فكل ما خرج عن أصله افتقر إلى إقامة العلة وهذا شيء ضروري في كل

---

[١] العين: ١/.٨٨

[٢] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[٣] التعريفات: ١٥٤.

[٤] النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/ ٢٩١.

[٥] يُنظَر: لسان العرب:٤/ ٣٠٨٠، وتاج العروس: ٤٨/٣٠.

[٦] صحيح مسلم/ كتاب الحج/ باب بيان وجوه الإحرام/ رقم الحديث ١٢١١: ٨٨٠/٢.

[٧] تختلف العلة في اصطلاح النحاة عن العلة عند العروضيين.

[٨] الحدود في النحو: ٣٨.

قياس لذا عدّتْ العلة أحد أركان القياس؛ لأن القياس كما يعرفه الأنباري هو: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[١].

ويعرفها الشريف الجرجاني(ت:٨١٦هـ): «هو ما يتوقف عليه وجود الشي ويكون خارجًا مؤثرًا فيه»[٢].

ويعرفها الدكتور مازن مبارك بأنها: «هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معيّنًا من التعبير والصياغة»[٣].

ومن العلماء من فرق بين بين العلة والسبب، وهو الفاسي فالعلة عنده ما كان موجبا للحكم، والسبب ما كان مجوزا فقط [٤].

٢- أسباب نشأتها:

اختلفت الأقوال لدى العلماء في الحديث عن أسباب نشأت العلة النحوية، ومن هذه الأقوال الآتي:

القول الأول: ما ذكره إبراهيم مصطفى أن السبب الذي أدى إلى نشوء العلة وقع اللحن في القرآن، فبادر العلماء إلى إعراب القرآن، وضبط كلماته، ونقطه، وكان ذلك من عمل أبي الأسود الدؤلي، وعمل طبقتين من النحاة بعده، وقد أطالوا مراقبة أواخر الكلمات وربما اختلفوا فيها، وتجادلوا عندها إلى أن هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها، والاحتجاج بها، وسموا ما كشفوا أول الأمر (علل الإعراب) أو (علل النحو)[٥].

القول الثاني: منهم من ذهب إلى أن العرب أخذوا التعليل النحوي نتيجة تأثرهم بالمنطق اليوناني[٦]، وهو قول غير مردود؛ لأن التعليل كما يقول أبو علي المكارم: « جاء استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية معا دون تأثير خارجي غير عربي، والسبب في ذلك

---

[١] الأغراب في جدل الإعراب: ٤٥

[٢] التعريفات: ١٤٥/١.

[٣] النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: ٩٠.

[٤] ينظر: فيض الانشراح: ٨٨٢/٢.

[٥] يُنظَر: إحياء النحو: ١٠.

[٦] يُنظَر: في حركة تجديد النحو وتيسره في العصر الحديث:٢٠.

الظروف التي نشأ فيها العربي والتي هيأت له استجابات عقلية خالصة وعاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في نشأة التعليل النحوي»[١].

القول الثالث: ما ذكره الدكتور مازن المبارك أنَّ من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب، ويستقصي العلة، ومن طبيعة العقل أنَّ يتتبع الجزئيات، ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكمًا عامًا فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، فليس غريبًا أن يكون السؤال عن العلة قديمًا، وأن يكون التعليل مرافقًا للحكم النحوي منذ وجد، والعلة التي وُجِدت عند سيبويه، وسابقيه، ومعاصريه كانت مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة، والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن تحمل طابعا فلسفيا[٢].

ويبدو لي أن القول الأرجح القول الثالث إنَّه من طبيعة العقل البشري السؤال في جميع الأسباب التي أدت إلى هذا الحال، أما السؤال عن العلة النحوية فالمرجح القول الأول في أنه بدأ مع ظهور اللحن في العربية.

٣- تأريخها:

إنّ الحديث عن تأريخ العلة النحوية غالبًا ما يكون مرتبطًا بالحديث عن تأريخ النحو، فقد ذكرتْ الروايات أنّ أبا الأسود الدؤلي (ت:٦٩هـ) هو أول من وضع أبواب النحو، يقول ابن سلام الجمحي (ت: ٢٣٢هـ): «وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي.... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب، فغلبت السليقة، ولم تكن نحوية، فكان سَراة الناس يلحنون، ووجوه الناس فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع، والنصب، والجر، والجزم»[٣].

ارتبطت بدايات العلة النحوية بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت:١٤٩هـ)، وعمرو بن العلاء(ت: ١٥٤هـ)، فيروى عن الحضرمي، بأنه أول من شرح العلل[٤]، انه لم يقبل من العرب خرق القواعد التي استقراها من كلامهم[٥]، وروي عنه انه عاب على الفرزدق قوله[٦]:

---

[١] أصول التفكير النحوي: ١٥٠.
[٢] يُنظَر: النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها: ٥١.
[٣] طبقات فحول الشعراء: ١٢/١.
[٤] يُنظَر: طبقات فحول الشعراء: ١٤/١، ونزهة الألباء: ٢٧/١.
[٥] يُنظَر: نزهة الألباء: ٢٧، وطبقات النحويين واللغويين: ٣١.
[٦] البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه :٧٥/٢ ، والرواية في الديوان (مُجرف).

وعضُّ زَمَان يا ابن مروان لم يَدَعْ ..... من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجلفُ

فقال الحضرمي: علام رفعتَ - مجلفُ- فرد الفرزدق: على ما يسوؤك، وينوؤك، علينا أنْ نقول، وعليكم ان تتأولوا[١].

ويرى ابن جني (ت:٣٩٢هـ) أن أبا عمرو بن العلاء هو أول من استعمل التعليل[٢].

لم تكن علل النحو واضحةً في بادئ الأمر كما اتضحت فيما بعد كما عرفها المتأخرون، فقد كان التعليل في بدايته بسيطًا ارتبط بمدلوله اللغوي، وذا طابع تعليمي متوافقًا مع القواعد التي تواصل إليها النحاة[٣].

ثم انتقلت إلى مرحلة النمو والارتقاء مع عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت:١٧٠هـ) وتلاميذه وزاد الاهتمام به وأخذ منطلقا جديدا سار عليه النحاة من بعده، وروي عن الزجاجي (ت:٣٣٧هـ) أنّ الخليل سئل عن العلل التي يعتل بها، هل أخذها من العرب أو هي من عنده، فأجاب «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته له..... فإن سنح لغيري علّة لما عللتهُ من النحو هو أَليقُ ممّا ذكرتهُ بالمعلول، فليأتِ بها»[٤]. وقال عنه الزبيدي: انه أول من «استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، ولم يسيقه إلى مثله سابق»[٥]. ويقول الدكتور عبد الرحمن السيد: «فإذا ما وصلنا إلى الخليل وجدنا أن العلة قد استكملت أسبابها، وأن النحاة قد أشرفوا على الغاية بها، وإنها قد وصلت في مراحل النمو إلى درجة النضج، فقد اتضحت معالمها، وأصبحت أداة فعالة للتفرقة بين حالات الكلمة المختلفة، وضروب الأساليب المتباينة»[٦]. وسار على نهجه تلميذه سيبويه (ت: ١٨٠هـ) فنجد كتابه مليئا بالتعليلات فلا تكاد تخلو مسالة من تعليل وتوجيه، فنراه يكثر التعليلات في كتابه منطلقاً من تأصيله القوي؛ إذ قال عن علل العرب: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[٧].

---

[١] يُنظَر: معاني القرآن للفراء: ١٨٢/٢، ونزهة الألباء: ٢٨/١، والمدارس النحوية (لأحمد شوقي): ٢٣/١.
[٢] يُنظَر: الخصائص: ٢٥٠/١.
[٣] يُنظَر: أصول التفكير النحوي: ١٥٢، ونظرية التعليل في النحو: ٣٩.
[٤] الإيضاح في علل النحو: ٦٦.
[٥] يُنظَر: طبقات النحويين واللغويين: ٤٧.
[٦] مدرسة البصرة: ٢٦٩.
[٧] الكتاب: ٣٢.

في هذا العصر اتسمت العلة النحوية بشمولها وأحكامها، وبطابعها التعليمي، وبعدها عن التعقيد، ولذلك وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيل، أي: وصلت إلى مرحلة النضج، فاتضحت معالمها، وأصبحت أداة للتفرقة بين حالات الكلمة المختلفة[١]، وما كاد ينتهي القرن الثالث حتى استقرت العلة، واتسع نطاق البحث فيها، واتسمت بالطابع الجدلي والنقاش، فقد برز نحاة الكوفة في التعليل فاشتهر منهم الفراء (ت: ٢٠٧هـ) بالتعليل، وكان المبرد (ت: ٢٨٥هـ) من البصرة ومعاصريه يعتبرون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه، ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه، واتخذها المبرد السلاح في مناقشاته مع الزجاج(ت: ٣١١هـ) ومن معه في حلقة ثعلب (ت: ٢٩١هـ)[٢]، غير أن الفراء والمبرد لم يفرداها بالبحث إنما جاء حديثهما عنها في مؤلفاتهما العامة، وأما الذين افردوا العلة بالتأليف، والبحث فقد كان أولهم قطرب (ت: ٢٠٦ هـ) فقد ورد في ترجمته أنه ألف كتابا اسمه (العلل في النحو)[٣]، والمـازني (ت:٢٤٩هـ) فألف كتاب (علل النحو)[٤].

ثم انتقل التعليل إلى مرحلة النضج والازدهار في بدايات القرن الرابع الهجري فصار التعليلُ علمًا لهُ أصولهُ ومصطلحاتهُ الخاصةِ، ومن أشهر المؤلفات في التعليل النحوي (الأصول في النحو) لابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، و(الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، و(علل النحو) لابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، و(علل التثنية) لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، كما أفرد لها أبوابًا كثيرة في كتابه (الخصائص)، وغيرِها منها ما وصل إلينا، ومنها ما لم يصل[٥].

واتسم التعليل بخروجه عن الواقع، والتأثر بالأحكام، واعتماده على الجدل والفروضِ العقلية، فيما يراه بعضهم عيبًا لخروجه من الواقع إلى الفرض والتخيل [٦]، واستطاع ابن جني الرد على من طعن بالتعليل فعقد بابًا سماه (في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفهِ هو في نفسه عن أحكام العلة)، ونقل حجة المعارضين، ورد عليهم مبينا أن طعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوس ولغو وجهل[٧] ، ثم اتسعتِ البحوث النظرية في العلة النحوية فتشعب البحث النحوي، حتى انتهى الأمر إلى أن ذهب بعض النحاة مذاهب غربية في افتعال العلل لكل

---

[١] يُنظَر: أصول التفكير النحوي: ١٧٣، ونظرية التعليل في النحو العربي: ٤٦-٤٧-٤٨.
[٢] يُنظَر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣١٩.
[٣] يُنظَر: نزهة الألباء: ٧٧/١.
[٤] يُنظَر: معجم الأدباء: ٧٦٣/٢.
[٥] يُنظَر: الشاهد وأصول النحو: ٣٢٠-٣٢١-٣٢٣، ونظرية التعليل في النحو العربي: ٥٠-٥١.
[٦] يُنظَر: أصول التفكير النحوي: ١٧٢، والشاهد وأصول النحو: ٣٢٣.
[٧] يُنظَر: الخصائص: ١/ ١٨٥.

ظاهرة اشترطوها في بحوثهم[1]، وتسبب ذلك في تعرض العلل النحوية للطعن، فكانت أشد الحملات عليها حملة ابن مضاء (ت:٥٩٣هـ) الذي دعا إلى نفي جميع العلل عدا اليسير التي تعين على فهم كلام العرب، وأن يقال للبعيدة منها هكذا نطقت العرب[2]، لكن قسما من النحاة وقف على العكس من ذلك فدافعوا عن العلل، وردوا على من طعن فيها منهم ابن خروف (ت: ٦٠٩هـ) فقد وقف مع العلة ورد ابن مضاء في وقوفهِ ضد العلل، ورد على ابن مضاء في كتاب سماه (الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو).

وبعد ثورة ابن مضاء أصبح موقفُ النحاة من العلة مختلفا، فانتقلت العلة مع بدايات القرن السابع وما بعده إلى مرحلة الاستقرار والمراجعة، فمنهم من جمع العلل ورجح بينها في مطولاتٍ نحوية، على نحو ما نجده في (شرح المفصل) لابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، و(شرحِ الكافية) للرضي الاسترا باذي (ت:٦٨٨هـ)، و(همعِ الهوامع) للسيوطي (ت:٩١١هـ)، ومنهم فضل اختيارِ العِلل المناسِبة، والسكوت عن الأُخرى، على نحو ما نجده في (شرح الكافية) لابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، و(قطرِ الندى) لابن هشام (ت: ٧٦١هـ)[3].

وبعد ذلك وجد النحاةُ أنفسهم أمام تراثٍ نحوي ناضج، وأصبح الإكثار من العلل سمةً غالبةً في الكثيـــــر من مُؤلفاتهم[4]، على نحو ما نجده في (شرح التصريح) للشيخ خالد الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، وسار وفق ذلك الركب ابن القصّاب الرومي (ت:١٠٢٩هـ) في (الأزهار في شرح إظهار الأسرار في النحو).

واستمر جدال العلماء تجاه العلة النحوية حتى العصر الحديث، فانقسم المحدثون بين مؤيد ومعارض، فالبعض نادى بطرحها من النحو فظهرت حركات إصلاحية غايتها تسيير النحو على الدارسين فجاءوا بمفاهيم جديدة مخالفة لما عهدناه عند العلماء السابقين، والبعض الآخر غير معارض لها معتبر إياها من أصول النحو العربي، وموروث لغتنا العربي[5].

ومن المؤيدين الدكتور أحمد عبد الستار الجواري إذ يرى أنه ليس من مصلحة البحث العلمي أن يهمل ويترك العلل اذا وعاه الدارس، ويقتضي أصول البحث بتشجيعه؛ ليكون سببًا

---

[1] يُنظَر: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٤٧.
[2] يُنظَر: الرد على النحاة: ١٢٧/١.
[3] يُنظَر: نظرية التعليل في النحو العربي: ٨٢.
[4] يُنظَر: المصدر نفسه: ٨٩.
[5] يُنظَر: المصدر نفسه: ٢٢١.

في ربط مادة البحث العلمي[١]، كذلك دافع الدكتور (علي النجدي) عن فلسفة النحو وعلله، ودعا إلى إعادة النظر في العلل وإبقاء ما يتصل منها بالمعنى، والذوق الصحيح، ويتفق مع طبيعة البيان الرفيع، مع الحفاظ على اللغة العربية في مادتها، وأصولها من غير تبديل في طرق إعرابها الموروثة، إنْ اردنا بقاء لغتنا لغة دين ودنيا[٢].

٤-أقسام ومسالك وقوادح العلة:

للنحاة تقسيمات عديدة للعلة أشهرها تقسيم ابن السراج (ت:٣١٦هـ)، والزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، والدينوري (ت:٤٩٠هـ)، فيقسمها ابن السراج إلى قسمين[٣]:

١- يؤدي إلى معرفة كلام العرب لما كثر في لغتهم، مثاله أن قولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب.
٢- لا يُعرَف من كلام العرب وإنما يستخرج من حكمتها في الأصول التي وضعتها، وهي ما يسمى علة العلة، وبها يتبين ميزة اللغة العربية عن غيرها من اللغات، ومثاله أن يقال: لمَ رفعتم الفاعل ونصبتم المفعول، ولم تجعلوا العكس، فالجواب عليه يسمى علة العلة.

أما أقسام العلة عند أبي القاسم الزجاجي فهي على ثلاثة أضرب[٤]:

١- العلة التعليمية: وهي ما يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، مثاله: (إنَّ زيدًا قائمٌ) فيسأل بمَ نصب (زيدًا) ورفع (قائمٌ)، فيجاب: نصب الاسم ورفع بـ (إنَّ)؛ لأنها تنصب تشبيها بالمفعول وترفع الخبر تشبيها بالفاعل. فهكذا تعلمنا ونعلمه.
٢- العلة القياسية: وهي أن يقاس ما صح من كلام العرب على غيره، مثاله أن يقال: لمّ وجب لـ (إنّ) أن تنصب الاسم وترفع الخبر، فيجاب: لأنها شابهت الفعل المتعدي والفعل المتعدي يرفع الفاعل وينصب المفعول، فحُمِلت عليه (إن) لما بينهما من أوجه شبه فعملت عملها ونصبت الاسم تشبيها بمفعوله ورفعت الخبر تشبيها بفاعله.
٣- العلة الجدلية النظرية: وهي ما تدخل في باب المجادلة والمناظرة، مثاله كل ما يسأل بعد ذلك عن (إن)، بأن يقال: من أي جهة شابهت الأفعال، وبأي الأفعال شبهوها، ولمَ

---

[١] يُنظَر: نحو التيسير:٤٩.
[٢] يُنظَر: سيبويه إمام النحاة: ٤٤-٤٥٤٦.
[٣] يُنظَر: الأصول في النحو: ٣٥/١.
[٤] يُنظَر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤-٦٥.

شبهوا اسمها المتقدم بالمفعول المتأخر، وشبهوا خبرها المتأخر بالفاعل المقدم، وكل ما يسأل بعدها فهو من العلل الجدلية.

أما أقسام العلة عند الدينوري فهي على قسمين:

القسم الأول: علة تّطرد على كل كلام العرب وتنساق إلى قوانين لغتهم، وهي أكثر تداولا واستعمالا، وأوسع تشعبًا، وتتشعب إلى ثلاثة وعشرين نوعا إلا أنّه لم يعقب عليها بالشرح والتمثيل[1]، وذكر السيوطي (ت:٩١١هـ) بأنَّ ابن مكتوم (ت:٧٤٩هـ) مثل عليها في التذكرة وأضاف علة الجواز، ثم نقل السيوطي جميع الأنواع مع شرحها والتمثيل لها، وهي[2]:

١- علة السماع: إنّ يقال: (أمراة ثدياء)، ولا تقال: (رجل أثدى) فلم يسمع عن العرب.
٢- علة التشبيه: وهذا كثير في الأحكام النحوية مثاله: بناء الأسماء لمشابهتها الأحرف من أوجه.
٣- علة الاستغناء: إنّ العرب تستغني عن الفعل (ودع) بالفعل (ترك).
٤- علة الاستثقال: إنّ العرب لا تضم التاء في (تعد)؛ لاستثقال وقوع الضمة بين الياء الكسرة فاصل (تعد) (توعد).
٥- علة الفرق: إنَّ العرب فتحت نون الجمع وكسرت نون التثنية فرقا بينهما.
٦- علة التوكيد: دخول نوني التوكيد على الأفعال لتوكيدها.
٧- علة التعويض أو العوض: تعويض الميم عن الياء في (اللهم) فاصلها (يا الله).
٨- علة النظير: إنّ يكسر الفعل المجزوم إذا التقى ساكنان نحو (لم يكتبِ الدرس)، وإنما خص بالكسر لأن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال.
٩- علة النقيض: إنّ (لا) النافية للجنس نصبت الاسم بعدها لأنها نقيض (إن) فـ (لا) للنفي، و(إن) للتوكيد.
١٠- علة الحمل على المعنى: قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ ﴾ (البقرة:٢٧٥) فقد ورد الفعل (جاء) مذكر مع أن فاعله مؤنث (موعظة)، أنما ذُكِر الفعل حملا على مذكر (موعظة)، وهو (الوعظ).

---

[1] يُنظَر: ثمار الصناعة: ١٣٥.
[2] يُنظَر: الاقتراح في أصول النحو: ٩٨.

١١- علة المشاكلة: قوله عز وجل: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ ﴾ (الأنسان: ٤)، فقد صرفت (سلسبيلا) بتنويه وهو ممنوع من الصرف لمشاكلته (أغلالا).

١٢- علة المعادلة: إنّ العرب نصبت جمع المؤنث السالم بالكسرة ليعادلوا به الممنوع من الصرف المجرور بالفتحة حملا على نصبه.

١٣- علة القرب والمجاورة: إن العرب تجر (خرب) في قولهم: (هذا حجرُ ضبٍ خربٍ)، والأصل فيه الرفع لأنه نعت لـ (جحر)، إلا أنهم جروه لمجاورته (ضب).

١٤- علة الوجوب: ما يعتلونه لرفع الفاعل وغيره.

١٥- علة الجواز: مثاله ما يعتل به في الإمالة من الأسباب المعروفة، فعلتهم ليست واجبة.

١٦- علة التغليب: نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ ﴾ (التحريم: ١٢) فقد ورد (القانتين) بلفظ المذكر والفعل مؤنث، بلفظ المذكر؛ لكثرة المصلين من الرجال.

١٧- علة الاختصار: نحو حذف التاء من (يا فاطم)؛ للاختصار.

١٨- علة الخفيف: ويقع أكثره في الإدغام حرف في الكلمات؛ لخفة النطق بها معا نحو: (من يفعل) فقد ادغم النون الساكنة والياء المتحركة.

١٩- علة دلالة الحال: نحو قول من رأى الهلال: (الهلال) ويقصد (هذا الهلال) فحذف (هذا) لدلاله الحال.

٢٠- علة الأصل: نحو قولهم على أمر كان شيئا، وصار شيئا آخر، مثاله قولهم للجمل (استنوق)، أي صار ناقة.

٢١- علة الإشعار: نحو قولهم في جمع موسى (موسون) بفتح ما قبل الواو وكان الأصل كسرها لأنه جمع مذكر إلا انهم فتحوا؛ أشعارًا بألاف المحذوفة.

٢٢- علة التضاد: نحو قولهم إنَّ أفعال الظن واليقين لا يلغى عملها إن تقدمت؛ لأنها لتوكيد معنى الظن أو اليقين، وإلغاء عملها مخالف للمعنى الذي وضعت له.

٢٣- علة الأولى: كقولهم إنَّ الفاعل أولى بالتقديم في الرتبة من المفعول.

٢٤- علة التحليل: مثاله استدلوا على اسمية (كيف)، وقالوا لو كانت فعل لما جاورت الفعل بلا فاصل نحو: (كيف تقرا)، ولو كانت حرف لما دلت مع الاسم على كلام تام نحو (كيف الحال)، فتحليلهم للمسالة عقد شبه خلاف المدعى[١].

القسم الثاني: علة تظهر حكمتهم في أصولها وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعته، وهي بالعلل التي قسمها ابن السراج.

أما مسالك العلة، أي مأخذها ومظنتها[٢]، فقد ذكر السيوطي ثمانية مسالك، وهي[٣]:

١- علة الأجماع: وهو ما يجمع عليه أهل العربية على علة حكم ما، مثاله إجماعهم على تقدير الحركات في المنقوص للثقل.
٢- علة النص: وهو ما ينصه العربي على العلة، ومثاله أن عمر بن العلاء سمع رجلًا من اليمن يقول: (جاءته كتابي فاحتقرها)، فسأله عمر: (أتقول جاءته كتابي!)، أي تعجب من تذكير والفاعل مذكر، فقال الرجل: (نعم أليس بصحيفة؟) أي إن الكتاب هو صحيفة وهي مؤنث لذا أنث الفعل. يقول ابن جني بأن الأعرابي علل بما رآه هو علة.
٣- علة الإيماء: أي يشيرون إلى العلة دون التصريح بها.
٤- علة السبر والتقسيم: وهو أن يذكر الأوجه المحتملة ثم يسبرها، ويختار الأصلح منها، مثاله الدليل على أن (نعم) و(بئس) فعلان السبر والتقسيم، فهي ليستا حرفين بإجماع النحاة، لو كانتا أسمين لكانت مبنية لمشبهتها بالحرف، وما من وجه شبه لها بالأحرف، فلو كانتا اسمين لأُعربا، ولو كانتا اسمين لكانتا جامدين أو وصفين، ولا يصح أن تكونا جامدتين لوجود وجه الاشتقاق فيهما، ولا يصح أن تكونا وصفين فلا موصوف معهما، فبطل كونهما حرفين واسمين فهما فعلين.
٥- علة المناسبة أو الإخالة: أي يظن أن الوصف علة، ويسمى قياسها قياس العلة، ومنها ما يُحمَل الفرع على الأصل لوجود حُكم في الفرع حَكم عليه في الأصل، مثاله رفعوا نائب الفاعل رفع الفاعل، لوجود الأسناد في النائب فالإسناد هو ما رفع الفاعل.
٦- علة قياس الطرد: وهو ما وجد فيه الحكم وفُقِدت الإخالة في العلة[١].

---

[١] وقد نقل السيوطي عن ابن مكتوم بأنه استعصى عليه تمثيل لعلة التحليل إلا أن ابن الصائغ وجدها في كتب المحققين: ١٠٠
[٢] ينظر: الأصول لتمام حسان: ١٧٦.
[٣] ينظر: الاقتراح في أصول النحو: من ١١٣.... إلى ١٢٠.

٧- علة قياس الشبه: وهو ما يحمل فيه الفرع على الأصل لأوجه مشابهة بينهما، مثاله انهم يعربون المضارع إعراب الأسماء؛ لوجود مشابهة بينهما منها دخول لام الابتداء عليهما، ومشابهتهما في الحركات والسكنات، وفي الخصوص والعموم.

٨- علة إلغاء الفارق: أي يتجاهلون الفرق بين الفرع والأصل لكونه لم يوثر في الفرع فيشركونه في جميع الإحكام.

وأما قوادح العلة، أي ما يبطل حكم العلة أن تسلطت عليها[٢]، فقد أشار السيوطي بأنها كثيرة نذكر منها[٣]:

١- النقض: وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من يرى تخصيص العلة.

٢- فساد الاعتبار: وهو فساد الدليل لتعارضه مع النص.

٣- القول بالموجب: وهو التسليم بالدليل والخلاف مستمر.

٤- فساد الوضع: وهو أن يكون الدليل ضد الحكم أو نقيضه.

٥- عدم التأثر: أي لا يؤثر الدليل في الحكم.

٦- تخلف العكس: وهو انتفاء العلة دون انتفاء الحكم.

٧- المعارضة: وهي معارضة المستدل بعلة مبتداة.

٨- المنع للعلة: هو منع الشيء لوجوده في الأصل والفرع

٩- المطالبة بتصحيح العلة.

---

[١] اختلف العلماء في أن وجود الحكم في الشي بدون وعلة توجبه، فقال قوم ليس بحجه فالطرد لا يوجب غلبة الظن، وقال قوم إنه حجة، وقال قوم نوع من القياس فوجب أن يكون حجة، ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٢٠.

[٢] يُنظَر: الأصول لتمام حسان: ١٧٨.

[٣] يُنظَر: الاقتراح في أصول في النحو: من ١٢٦.... إلى ١٣٠.

الفصل الأول

العلة النحوية في المعرب والمبني

****

المبحث الأول

العلة النحوية في المعرب

توطئة:

يعرّف الإعراب عند أغلب النحاة بأنه: «تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا»[١]، وهذا التغيير حاصل على آخر الكلمة من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ بسبب تغيير العوامل الداخلة على الكلمة فيؤدي إلى تغيير وظيفتها النحوية.

أما وظيفته فهي للفرق بين المعاني المختلفة إذ يقول أحمد بن فارس (ت:٣٩٥هـ): «من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»[٢]. وهذا ما نص عليه جل النحاة إلا قطرب (ت: ٢٠٦هـ)؛ إذ يرى أنّ الإعراب لم يدخل لعلة، بل دخل تسهيلا في الكلام[٣].

والإعرابُ عند البصريين أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال، والأصل في علامات الإعراب الحروف الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر، ومذهب الكوفيين أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء والأفعال، والأصل في علامات الإعراب الحركات والأحرف[٤]، وقد توافق ابن القصّاب مع مذهبِ البصريين في أصل الإعراب وعلامات الإعراب، وعلل عن ما خرج عن أصله من الأسماء عن علامات الإعراب، وهي: (الأسماء الستة، والمثنى، والجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف)، وما أُعرب من الأفعال خلافا لأصله، وهو الفعل المضارع، على نحو ما سأفصله.

---

[١] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١/١، والآجرومية: ٦/١، والحدود في علم النحو للأبذي: ١/ ٤٥٠، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٦/١.

[٢] الصاحبي في فقه اللغة: ٤٣/١.

[٣] يُنظَر رايه الإيضاح في علل النحو: ٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٦/١-٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢٩٨/١.

[٤] يُنظَر: الإيضاح في علل النحو: ٧٢-٧٣.

أولا: المعرب من الأسماء

أ ـ الأسماء الستة:

١ ـعلة إعرابها بالأحرف:

ذهبَ أغلبُ النحاةِ إلى أنّ الأصل في علامات الإعراب الحركات؛ لخفتها[١]، ولأنها على أكثرِ كلام العرب[٢]، ولأنّ الكلمةَ مركبةٌ من حروفٍ، فوجب أنْ تكونَ العلامةُ غير الحروف[٣]، فجُعِلتِ الضمةُ للرفعِ والفتحةُ للنصبِ والكسرةُ للجرِ، وما عداها يكون فرعًا، أو خارجًا عن الأصل، أو نائبًا عن الحركةِ، فكل ما خرج عن الأصل في الإعراب خرجَ لعلةٍ تقتضي خروجَهُ. وما جاء مرفوعًا بالضمةِ، ومنصوبًا بالفتحةِ، ومجرورًا بالكسرةِ لا يسال عن علته فكل ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

تعد الأسماء الستة: (أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذوك، وهنوك) [٤]، من أكثر الأسماء التي نصّت الكتب على كثرة الخلافات بين النحاة فيما يتعلق بإعرابها، فقد اختلف في إعرابها أئمة النحاة، فشيخ النحاة سيبويه (ت:١٨٠هـ) ذهب إلى أن الإعراب فيها مقدر[٥].

أما من قال بإعرابها بالأحرف فالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا فيُنسَب إلى قطرب (ت:٢٠٦هـ)، والزياديّ (ت:٢٤٩هـ)، والزجاجيّ (ت:٣٣٧هـ) من البصريين، وإلى هاشم بن معاوية الضرير(ت:٢٠٩هـ) من الكوفيين[٦]، واشترطوا أن تكون مضافة إلى غيرِ ياءِ النفسِ،

---

[١] يُنظَر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب: ٢٥٠/١، وشرح الرضي على الكافية:٧٤/١.

[٢] يُنظَر: الإيضاح في علل النحو: ٧٢.

[٣] يُنظَر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٢/١-١٥٣.

[٤] النحاة المتقدمين جعلوها خمسة، فلم يعتبروا (هنوك) من ضمنها؛ لوجود لغتين فيها، النقص والإتمام، فهي علي لغة الإتمام تعرب بالأحرف، وعلى لغة النقص تعرب بالحركات، ولغة النقص اشهر من الإتمام لذلك لم يدخلوها ضمن هذه الأسماء.

[٥] أما بقية النحاة منهم الفراءُ(ت:٢٠٧هـ) والكوفيون فمذهبهم أنَّها معربة من مكانين بالأحرف والحركات التي قبلها، ومذهبُ الأخفش(ت:٢١٥هـ) أنَّ حروف المد ليست بحروفِ إعرابٍ إنَّما تدل على الإعرابِ، وكذا مذهبُهُ في إعراب التثنية والجمع، مذهبُ الجُرميّ(ت:٢٢٥هـ) أنَّ انقلابها هو الإعراب، كذا مذهبه في التثنية والجمع، مذهبُ المازنيّ(ت:٢٤٧هـ) أنَّ حروف المد ناتجة من إشباعِ الحركاتِ، مذهبُ علي بن عيسى الرَّبعيّ(ت:٤٢٠هـ) إلى أنَّها في الرفع نقل، أي واو مضمومة لكن نقلت الضمة إلى الحرف الذي قبلها، وفي النصب قلب، أي تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، وفي الجر نقل وقلب، أي تنقلت كسرة الواوِ إلى ما قبلها لسكونها وكُسر ما قبلها وقُلبت ياءً، ينظر المسألة الخلافية في: الإنصاف: ١٧-١٨، واللباب:٩٠-٩١، وتوضيح المقاصد: ٣١٣، وهمع الهوامع:١٣٥-١٣٦-١٣٧.

[٦] يُنظَر: توضيح المقاصد:٣١٤/١، وشرح الاشموني:٥٤/١، وهمع الهوامع: ١٣٦.

وأن تكونَ مفردةً غيرَ مثناةٍ ولا مجموعةٍ، وأن تكونَ مكبرةً غيرَ مصغرةٍ[1]، نحو قولهِ تعالى: ﴿ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ﴾ (القصص:٢٣)، وقولهِ: ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴾ (يوسف:٨)، وقولهِ﴿ ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ ﴾ (يوسف:٨١).

وفي إعرابها بالأحرف خلافًا لأصل الإعراب علة تناولها ابن القصّاب بقوله: «وإنَّما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ لئلا يكون بين المثنى والمجموع، وبين الآحاد من منافرة ووحشة تامة، وإنما اختصت هذه الأسماء بين الأحاد لمشابهتها للمثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد، ولوجود الحروف الصالحة للإعراب»[2].

أي: إنَّ إعرابَ الأسماءِ الستة بالأحرف إنَّما كان تمهيدًا لإعرابِ المثنى والجمع؛ فلما تقرر بأنّ المثنى والمجموع فرعُ المفرد، وأرادوا التفريق بينهما، أُعرابَا بالحروف، وكان لابدَّ مِن التمهيد للإعرابِ بالأحرف في بعضِ الأسماءِ المفردةِ، حتى إذا انتقل هذا الإعراب إلى المثنى والجمع لا ينفران من هذا الإعرابِ؛ لسبق إعرابه في المفرد، وكانت الأسماء الستة أولى من غيرها بالتوطئة للإعراب بالأحرف لسببين:

١- صلاحية الأحرف للإعراب فيها.
٢- وجود المشابهة بينها وبين المثنى؛ كونها لا تستعملُ إلا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان، والإضافة فرع الواحد كذلك التثنية فرع الواحد.

أي إنّ العلة (علة أولى) للسببين المذكورين، واذا تتبعنا آراء النحاة في علة إعرابها بالأحرف عندَ إضافتها، لوجدناها على ثلاثة علل، وهي على النحو الآتي:

العلة الأولى: إن هذه الأسماءَ أُعرِبتْ بالأحرف؛ توطئة لإعراب المثنى والجمع، وهي أولى من غيرها بالتوطئة للمشابهة بينها وبين المثنى، وبهذا قال ابن الوراق (ت:٣٢٥هـ)، والأنباريّ (ت:٥٧٧هـ)، والعكبري (ت:٦١٦هـ)، والرضي (ت:٦٨٨هـ)، والأشموني (ت:٩١٨هـ)[3].

العلة الثانية: ما قاله الجرجاني (ت:٤١٧هـ) وهو أن هذه الأسماء أُعرِبتْ بالأحرف؛ لاستثقال الحركات عليها؛ لأنَّ الأصل فيها أن تعرب بالحركات؛ لكنهم استثقلوا الحركةَ على أحرفِ

---

[1] يُنظَر: شرح الرضي:٧٦/١، والتذييل والتكميل: ١٥٧/١، وشرح الأشموني: ٥٣/١، وهمع الهوامع:١٣٥/١
[2] الأزهار: ٤١٣.
[3] يُنظَر: علل النحو: ١٥٠/١، وأسرار العربية:٥٨، واللباب:٩٥، و شرح الرضي:٧٩/١-٨٠، و شرح الأشموني:٥٤/١.

اللين، ولو أبقوا الحركة لكان الكلام مستثقلًا نحو: (هذا أَبُوُهُ) و(رَأَيتُ ابوَهُ) و(مررت بأبوِه)، فجعلوا مكان الحركة ما يقابلها من الحرف، فالعلة (علة استثقال)[١].

العلة الثالثة: ما قاله ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)، وابن يعيش (ت:٦٢٣هـ)، إنَّ هذه الأسماء جُعِل إعرابها بالأحرف عوضًا عن لامها المحذوفة [٢]، إذ نجد ابن يعيش يدافع عن رأيه أمام من يرون أنَّ هذا الكلام ليس له تأثير وليس سببًا للعلة، فيحتج عليهم بقوله: «فالجواب لا نُسلِّم أنَّه لا تأثير له، وذلك لأنه إذا تضمّن معنى الإضافةِ، صارَ في معنى التثنية، لدلالته على شيئَين، مع أنّا نقول: إنَّ إلحاقَ الوصفِ بالعلّةِ مع عدم المناسَبة إذا ذُكر احترازًا من وُرود نَقصٍ، جازَ كما لو كان له تأثير؛ وذلك لأنّ الأوصاف في العلّة تفتقر إلى شيئَين: أحدهما: أن يكون لها تأثيرٌ، والثاني: أن تكون للاحتراز، فكما لا يكون ما له تأثير حشوًا، كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوًا»[٣]. فالعلة (علة عوض).

وفي هذه العلة نظر؛ لوجود أسماء حذفت لامها لكنها أُعربتْ بالحركات، وهي (غد)، و(يد)، والدليل على حذف لامها عند تصغيرها يُردّ المحذوف، فالتصغير يردّ الكلمات إلى أصلها، فتصغير (يد) و(غد): (يديّ) و(غديّ)[٤] [٥].

ويستخلص مما سبق: أنّ ابن القصّاب تابع أصحاب العلة الأولى أي: إعرابها لأولويتها من الأسماء المفرد لأوجه الشبه بينها وبين المثنى.

والذي يترجح عندي قول الجرجاني إنها علة الاستثقال؛ لأنّ فيها سبب لمنع إعراب الأسماء الستة بالحركات، وهو الثقل، وأما التوطئة فلم تتعلق بمنع شيء وعدمه [٦]، والله اعلم.

ب - المثنى وجمع المذكر السالم

١ -علةُ إعرابِهما بالأحرفِ:

خرجَ المثنى وجمعُ المذكر السالم عن الأصل في الإعراب، فأُعربَا بالأحرف على رأي سيبويه ومن تبعهُ[١]، وفي خروجهما عن أصله علة تتطلب بيانها.

---

[١] يُنظَر: المقتصد على شرح الايضاح:١٠٣/١.
[٢] يُنظَر: المقدمة المحسبة: ١١٩/١، وشرح المفصل: ١٥٣/١.
[٣] شرح المفصل: ١٥٣/١.
[٤] يُنظَر: المقتضب: ٢٣٨/٢، والأصول في النحو: ٧٦/٣، وعلل النحو: ٥٥٢/١.
[٥] يُنظَر: العلة النحوية في كتاب البيان في شرح اللمع لعمر بن إبراهيم الكوفي (ت:٥٣٩هـ) (رسالة ماجستير): ٢٥.
[٦] ينظر: العلة النحوية في شرح ألفية ابن معط لابن القواس (ت: ٦٩٦هـ) (رسالة ماجستير): ٣٢

يقول ابن القصّاب في علة إعرابهما بالأحرف: «إنّما كان إعراب المثنى وجمع المذكر بالأحرف، لأنّهما متفرعان عن الواحد، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، فأعطي الفرع للفرع كما أُعطي الأصل للأصل»[٢]. أي: إنَّ أصل الإعراب بالحركاتِ هو للمفرد، فأُعطِي الأصل من علاماتِ الإعراب، وأما المثنى وجمع المذكر فهما فرع عن المفرد فأعطيا الفرع من علامات الإعراب، وهي الأحرف، فالعلة (علة معادلة).

وللنحاة في علة إعرابها بالأحرف ثلاثة علل، وهي على النحو الآتي:

العلة الأولى: إنّ العرب إذا ثنّتِ الاسم المفرد – الواحد-، أو جمعته جعلتْ له علامة تدل على التثنية والجمع؛ لأنّ ذلك أوجزُ وأكثرُ اختصارًا من عطف أحدهما على الآخر، كقولنا في التثنية (رجل ورجل)، وقولنا في الجمع: (رجل ورجل ورجل...)، فبدل من عطف أحدهما على الآخر اختصروا ووضعوا للتثنية علامة وللجمع علامة، ولما أرادوا التفريق بين الواحد والمثنى والجمع لمْ يستطيعوا التفريق بالحركات؛ لأنّ الحركاتِ قد استوعبت المفرد ففرقوا بعلامة التثنية والجمع وهي أحرف المد واللين، لمجانستها الحركات؛ ولأنها مأخوذة من الحركات، فالواو مأخوذة من الضمة، والألف من الفتحة، والياء من الكسرة، فالعلة (علة فرق)، وبهذا قال السيرافي (ت:٣٦٨هـ)، والجرجاني(ت:٤٧١هـ)، والأعلم (ت:٤٧٦هـ)، والرضي (ت:٦٨٨هـ) [٣].

العلة الثانية: إنّ المثنى والجمع أُعربا بالأحرف؛ لأنّهما أكثر من الواحد، فجُعِل إعرابهما بشيء أكثر من الواحد، والحرف أكثر من الحركة، (علة أولى). وذهب إلى هذا القول ابن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، وأبو الفداء (ت: ٧٣٢هـ)، ويحيى العلوي (ت:٧٤٩هـ)، والنيلي (من علماء القرن السابع الهجري)[٤].

وفي هذه العلة نظرٌ؛ لأنّ جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، واسم الجمع، أكثر من الواحد، لكنها أُعرِبا بالحركات، فالكثرة لا تدل على مزية الإعراب[٥].

---

[١] مسالة الخلاف في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم مشهورة بين النحاة المتقدمين، فذهب قطرب (ت:٢٠٦هـ) والْفراء(ت:٢٠٧هـ) وَأبو إِسْحَاق الزيَادي (ت:٢٤٩هـ) إلى أنَّ هذه الحروف هي الأعراب، وذهب الأخفش(ت:٢١٥هـ) والمبرد(ت:٢٨٥هـ) على أنهما معربان بأحرف مقدرة، وذهب الجرمي (ت:٢٢٥هـ) على أنّ المثنى في الرفع معرب باللفظ، وفي النصب والجر معرب بالمعنى؛ لحصول الانقلاب فيهما، وقيل إنّ الزجاج(ت:٣١١هـ) ذهب إلى أنَّ المثنى وجمع المذكر السالم مبنيان، ينظر: علل التثنية:٤٩، واللباب في علل البناء والأعراب: ١/ ١٠٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٥١/١.

[٢] الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو :٤١٤-٤١٥.

[٣] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٢٩/١، والمقتصد في شرح الإيضاح :١ /١٨٥، والنكت في تفسير كتاب سيبويه:١٨٥، وشرح الرضي:٨٤/١.

[٤] يُنظَر: شرح المقدمة المحسبة :١٢٨/١، والكناش : ١٢١/١، والمنهاج في شرح جمل الزجاج: ٢٠٠/١، و الصفوة الصفية:١٢١/١-١٢٢.

[٥] يُنظَر: العلة النحوية في كتاب البيان في شرح اللمع (رسالة ماجستير): ٢٨.

العلة الثالثة: إنّ التثنية والجمع أُعربا بالأحرف لأنّهما فرع المفرد – الواحد-، والإعراب بالأحرف فرع الإعراب بالحركات، فأعطي الأصل للأصل من علامات الإعراب، والفرع للفرع ولو لم تجعل بالأحرف سيكون للفرع مزية على الأصل، فالعلة (علة معادلة) بين الأصول والفروع ، وبهذا قال الأنباري(ت:٥٧٧هـ)، والأشموني(ت:٩١٨هـ) [١] .

وفي العلة نظرٌ؛ لأنّ ذلك يؤول أن تكونَ الفروعُ كلها معربة بالأحرف[٢]، ويدعو للتساؤل لِمَ خص المثنى والجمع بالإعراب بالأحرف دون بقية الفروع؟

واستنادا إلى ما سبق يتبيّن أن ابن القصّاب تابع أصحاب العلة الثالثة، أي اختار أن تكون علة معادلة.

ويبدو لي أن العلة الأولى هي أسلم العلل؛ لقلة الردود والخلاف عليها، والله أعلم.

٢- عِلّةُ جعلِ الألفِ لرفعِ المثنى والواو لرفعِ جمعِ المذكرِ والياء للنصب والجرِّ فيهما:

أُختير من الحروف لتمثل علامات الإعراب أحرف المد واللين؛ لأنها مأخوذة من الحركات، فالواو مأخوذة من الضمة، والألف من الفتحة، والياء مِنَ الكسرة، لذا وجبَ أن تكون الواو فرع الضمة في الرفع، والألف فرع الفتحة في النصب، والياء فرع الكسرة في الخفض[٣]، إلا أنَّ المثنى جُعِل مرفوعًا بالألف عوضًا عن الضّمة خلافًا للقياس، ومنصوبًا بالياء عوضًا عن الفتحة خلافًا للقياس، ومجرورًا بالياء عوضًا عن الكسرة على القياس[٤]، أما جمع المذكر فجُعِل مرفوعًا بالواو عوضًا عن الضّمة على القياس، ومنصوبًا بالياء عوضًا عن الفتحة خلافًا للقياس، ومجرورًا بالياء عوضًا عن الكسرة على القياس[٥].

فلا إشكال بالواوِ في رفع جمع المذكر، ولا في الياء في جر المثنى وجمع المذكر، لكن ما خالف فرعه هو الألف في رفع المثنى والياء في نصب المثنى وجمع المذكر، فإن قيل لِماذا لَمْ توافق الفروع الأصول في إعراب المثنى وجمع المذكر؟

ويثير هذا الاختلاف اسئلة، فيقال لِمَ جُعِل المثنى مرفوعًا بالألف وكان القياس رفعه بالواو، ورفع جمع المذكر بالواو على القياس؟ ولِمَ لَمْ يجعل أحدهما أو كلاهما منصوبًا بالألف على القياس؟ ولمَ تبع النصب الجر ولم يتبع الرفع؟

---

[١] أسرار العربية :٦٢/١، و شرح الأشموني على الألفية : ٦٦/١.

[٢] يُنظَر: العلة النحوية في المنح الإلهية للجلوتي (ت:١١٦٤هـ): ٥٤.

[٣] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي:١٢٩/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه:١/ ١٨٥.

[٤] ينظر: شرح الكافية لابن مالك: ١/ ١٧٨، توضيح المقاصد: ١/ ٣١٢،اوضح المسالك: ١/ ٧٣

[٥] ينظر: شرح الكافية لابن مالك: ١٧٩/١توضيح المقاصد: ١/ ٣٢٣ ، أوضح المسالك: ١/ ٧٣،

ولتفصيل المسألة أبينها على النحو الآتي:

علة لِمَ رفع المثنى بالألف وكان القياس رفعه بالواو، ورفع جمع المذكر بالواو على القياس

قال ابن القصّاب: «وإنما جُعِل إعرابُهما ناقصًا؛ لأجلِ الضرورةِ، لأنّ حروف الإعراب ثلاثة، الواو، والألف، والياء، ومحل الإعراب – فيهما- ستة، ولو جُعِل إعراب التثنية تامًا بها لبقيَ الجمعُ بلا إعرابٍ وإن عُكِسَ لبقيَ المثنى بلا إعرابٍ، ... فاحتاجوا إلى توزيع فوُزّعتْ هذه الحروفُ، وأعطيَ الألفُ للمثنى في حالةِ الرفعِ؛ لكونِهِ ضميرُ المرفوعِ للتثنيةِ في الفعلِ، نحو: (ضربَا)، و(يضربان)، وأعطيَ الواوُ في جمعِ المذكرِ السالمِ في حالةِ الرفعِ؛ لكونِهِ ضميرُ المرفوعِ للجمعِ في الفعلِ، نحو: (ضربوا)، و(يضربون)»[1]. أي إنّ المثنى والجمع لو تساوا في علامات الإعراب لا يمكن التفريق بينهما، فلا بُد من توزيع العلامات، ولأنّ أحرف الإعراب ثلاثة ومحل الإعراب فيهما ستة، ثلاثة للمثنى رفعًا ونصبًا وجرًا، وثلاثة لجمع المذكر رفعًا ونصبًا وجرًا، ولو أُعطي أحدهما أحرفًا تامة لبقي الآخر بلا إعراب، ولو أُعطِي كلاهما أحرف تامة لوقع الالتباس بينهما، ولأمن اللبس احتاجوا إلى توزيع الأحرف الثلاثة على الحالات الإعرابية الستة، بذلك أصبح إعرابهما ناقصًا، فاختاروا الألف لرفع المثنى؛ لأنّه في الضمائر يكون للرفع، ويدل على التثنية، واختاروا الواو لجمع المذكر لأنه في الضمائر يكون للرفع ويدل على الجمع، فالعلة (علة نظير).

بالعودة إلى شيخ النحاة سيبويه(ت:١٨٠هـ) نجده يقول في باب التثنية: «يكون في الرفع ألفا، ولم يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية»[2]. فيفهم من كلام سيبويه أنَّ علة اختيار الألف لرفع المثنى(علة فرق)، أي لتفريق المثنى عن الجمع، فلو أُعطِي واوًا ما حصل التمييز بينهما، ولم يعرف إن كان المعنى مثنى أو جمعًا، ومعنى قوله الجمع الذي على حد التثنية يقصد جمع المذكر السالم، لأن الجمع نوعان سالم ومكسر[3].

وإنْ قيل لِمَ لمْ يجعل المثنى مرفوعًا بالواو ويفرق بينهُ وبين جمع المذكر بحركة ما قبل الواو بفتحها في المثنى وكسرها في الجمع، أو بحركة النون؟ فالإجابة تكون أنّ هذا الأمر يؤدي إلى

---

[1] الأزهار: ٤١٥.

[2] الكتاب: ١٧/١.

[3] يُنظَر: الأصول في النحو: ٤٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي :١٣٦.

اللبس؛ لأنّ بعض الأسماء المقصورة يُفتح ما قبل الواو عند جمعها فيحدث لبس بينهما نحو: (مصطفى) فجمعها (مصطفَون)، أما النون فتسقط عند الإضافة [١].

ومن جاء بعد سيبويه توسع في علة اختيار الألف لرفع المثنى، وذكروا أسبابا كثيرة مليئة بالافتراضياتِ، وعللوا بأسباب عديدة تعضيدا لعلة الفرق، وهي على النحو الآتي:

العلة الأولى: إنّ العرب لما أرادوا التفريق بين المثنى وجمع المذكر فرقوا بحركة ما قبل أحرف الأعراب؛ لأنَّ الأحرف سواكن لا يمكن التفريق بها فجعل ما قبل حرف التثنية مفتوحا؛ لمشابهته علامة التأنيث (الهاء) المضافة إلى الواحد فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا نحو (مسلمَة) فاختاروا الألف علامة للتثنية؛ لأنّ ما قبله لا يكون إلا مفتوحًا نحو(مسلمَة)، وبهذا قال السيرافي (ت:٣٦٨هـ)، والأعلم (ت:٤٧٦هـ)، والشريف الكوفي (ت:٥٣٩هـ)[٢].

العلة الثانية: إنّ التثنية أكثر وجودًا واستعمالًا من الجمع؛ لأن كل اسم يصح تثنيته سواء كان للمؤنث أو للمذكر للعاقل أو غير العاقل، بخلاف جمع المذكر فلا يصح جمع الاسم جمع مذكر إلا بشروط، ولما كانت التثنية أكثر من جمع المذكر صارت أَخفَّ من الجمع؛ لأنّ ما كثر في كلامهم صار خفيفًا، فأُعطِي الألف الخفيف، ولقلة الجمع أُعطِي الواو الثقيل، وبهذا قال ابن جني (ت:٣٩٣هـ)، والأنباري (ت:٥٧٧هـ)، والخوارزمي (ت:٦١٧هـ)[٣].

العلة الثالثة: إنّ الرفع أول الإعراب؛ لأنه سمة للمبتدأ والفاعل، والتثنية قبل الجمع، والألف أسبق من الواو في المخارج الواو فالألف من الحلق والواو من الشفة، فجُعل الألف للمثنى في الرفع، والواو للجمع، أي أعطي السابق للسابق، واللاحق للاحق، وبهذا قال الزجاجي(ت:٣٣٧) والعكبري(ت:٦١٦هـ) العيني(ت: ٨٥٥هـ)[٤].

العلة الرابعة: إنَّ التثنية أقل عددًا من الجمع فأُعطِي الألف الخفيف، والجمع اكثر من التثنية فأُعطِي الواو الثقيلة، وبهذا قال الرماني (ت:٣٨٤هـ)، وابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) والرضي(ت:٦٨٨هـ)[٥]، أي إنّهم قاسوا التثنية من ناحية العدد لا من ناحية كثرتها في الكلام، يقول الرضي: «لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع»[٦].

---

[١] يُنظَر: الإيضاح في علل النحو :١٢٨، والتعليقة على كتاب سيبويه:٣٣/١.
[٢] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي:١٣٠/١، و النكت :١٨٥، والبيان في شرح اللمع : ٧٢.
[٣] يُنظَر: علل التثنية:٧٠، وأسرار العربية : ٦٢، وترشيح العلل في شرح الجمل: ١٣٠.
[٤] يُنظَر: الإيضاح في علل النحو: ١٢٥، واللباب: ١/ ٥٣-٥٤، وملاح الألواح في شرح مراح الأرواح: ١٨٠
[٥] يُنظَر: شرح الكتاب للرماني (تحقيق: محمد شيبة): ١٢٣، والمقدمة المحسبة: ١٣٣، وشرح الرضي: ٨٤/١.
[٦] شرح الرضي: ٨٤/١.

العلة الخامسة: إنّ الألف جعل للمثنى؛ لأنّه يقابل ألف الاثنين في الضمائر فعند اتصاله بالفعل يدل على التثنية نحو: (يضربا)، والواو جعل للجمع؛ لأنه يقابل واو الجماعة في الإضمار نحو: (ضربوا) فناسب الألف لرفع المثنى والواو لرفع لجمع المذكر، وقال بها العكبري - مع العلة السابقة-، وابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، والرضي، والنيلي، والأشموني (ت:٩١٨هـ)[١].

واستخلاصا مما سبق أجد أن ابن القصّاب علل بالعلة الخامسة، و يبدو لي بأنه مع كثرة العلل في هذه المسألة لم اجد أحدًا من النحاة اعترض أو ردّ على إحدى العلل، لأن جميعا مبنية على الفرضيات السليمة ولتعضيد مذهب سيبويه، فنجد بعض العلماء علل ببعض العلل منهم الرضي والنيلي، ومنهم علل بها كلها وهو العكبري، ومنهم من أكتفى بعلة واحدة، وعليه فلا إشكال في العلل المذكورة في المسألة.

أما علة لِمَ لَمْ يجعل الألف لنصب المثنى أو الجمع على القياس؟

يقول ابن القصّاب: «لو جُعِلَ إعرابهما بالواوِ في حالةِ الرفعَ، وبالألفِ في حالةِ النصبِ، وبالياءِ في حالةِ الجرِ، لوقعَ الالتباسُ بينهما، لاسيما في حالةِ الإضافةِ، نحو: (رأيتُ زيداك)، لم يُعلمْ أنه مثنى أو مجموعٌ»[٢].

أي إن الألف لو جعل للنصب في المثنى والجمع سوف يقع الالتباس بينهما، لأنه ساكن وما قبله لا يكون إلا مفتوحًا فلا يمكن الفرق بينهما بحركة ما قبله، ولا يمكن الفرق بحركة النون لان النون تحذف عند الإضافة، فالعلة عنده (علة أمن اللبس) وهو ما ذكره سيبويه في التثنية: «ولم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع»[٣].

وفسر المبرد(ت:٢٨٥هـ) كلام سيبويه أنه لو جُعل النصب بالألف للمثنى وجمع المذكر كانوا سيفرقون بينهما بحركة ما قبل الألف كما فرقوا بحركة ما قبل الياء، فلا يجوز ذلك لأنّ الألف لا يكون قبلها إلا مفتوحا[٤].

وان قيل لمَ لمْ يجعلْ المثنى والجمعُ مرفوعًا بالواوِ، ويفرق بينهما بحركة ما قبل الواو بفتحها في التثنية وكسرها في الجمع؟ قيل إن ذلك يودي إلى اللبس بجمع بعض المقصور فلا يكون ما قبل الواو إلا مفتوحا نحو: موسى ومصطفى، فجمعها موسَون ومصطفَون[٥].

---

[١] يُنظَر: اللباب:٥٣/١، وشرح ابن الناظم: ٢٢/١، وشرح الرضي:٨٤/١، والصفوة الصفية: ١١٨/١، وشرح الأشموني: ٢٢/١.

[٢] الأزهار: ٤١٥.

[٣] الكتاب: ١٧/١.

[٤] يُنظَر: التعليقة على كتاب سيبويه :٣٥/١.

[٥] يُنظَر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٠١-٢٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧/١.

فالعلة كلها في عدم جعل الألف للنصب في المثنى أو الجمع تدور على علة أمن اللبس، وإن وقع غيره من الأحرف يؤدي إلى وقع الالتباس والى ذلك نبه ابن القصّاب، كما نبه إليها المتقدمون من النحاة.

وأما العلة في أتباع النصب للجر ولم يتبع الرفع؟ فلم يفصّل فيها ابن القصّاب، واكتفى بالإشارة أن الباقي من الأحرف الإعراب الياء فأعطيت للنصب والجر.

والعلة كما ذكرها سيبويه بأنَّه كان أولى أنْ يتبع الجر؛ لأنّ الجر مختص بالأسماء على عكس الرفع يختص بالأسماء والأفعال، فالاتباع للجر أولى وأقوى أغلب[١].

وعلل المبرد أنَّ النصب استوى مع الجر في التثنية وجمع المذكر؛ لأنهما استويا فِي الكناية، نحو قولنا: (مررت بك ورأَيتك)، واستواؤهما في المعنى في أَنَّهما مفعولان نحو: (ضربت زيدًا)، و(مررت بزيد)، فالفعل الأول توصل إلى مفعول به والأخر توصل إليه بواسطة حرف الجر[٢].

واستدرك الزجاجي(ت:٣٣٧هـ) على ما علله سيبويه والمبرد، أنّ حمل المنصوب على المخفوض أولى من حمله على الرفع؛ لأن الضّمة ثقيلة والفتحة خفيفة فهي أقرب للكسرة[٣].

وزاد العكبري إضافة للعلل المذكورة لتقوية الحجة إنَّ الجر أقل في الكلام من النصب والحمل على الأقل أخف، وإنَّ المنصوب والمجرور فضلتان في الكلام وحمل الفضلة على الفضلة أولى، وإنّ المجرور حُمِل على المنصوب في الممنوع من الصرف وجُعِل هنا على العكس، إنَّ النصب من الحلق وهو أقربُ إلى الياء لأنها من وسط الْفَم[٤].

والخلاصة مما تقدم ذكره أنَّ النصب يشترك مع الجر في عدة أمور لا يشترك فيها مع الرفع فكان أولى أن يتبع النصب الجر فالعلة (علة أولى)، ولم يذكر ابن القصّاب علة اتباع النصب للجر واكتفى بعد تفسير علة اختيار الألف لرفع المثنى والواو لرفع جمع المذكر بأنه لم يبقَ من الحروف إلا الياء فأعطيت للجر والنصب.

---

[١] يُنظَر: الكتاب: ١٧.
[٢] يُنظَر: المقتضب: ٧/١.
[٣] يُنظَر: الإيضاح في علل النحو: ١٢٨.
[٤] يُنظَر: اللباب: ١٠١/١.

٣ -عِلَّةُ جعلِ ما قبلَ الياء مفتوحًا في التثنيةِ، ومكسورًا ما قبلها في جمع المذكرِ:

لما جُعِلت الياء علامة للنصِب والجرِ في التثنيةِ والجمعِ، كان لابد من التفريق بين ياء المثنى وياء الجمع، ولأنّها حرف مد ساكن لا يمكن التفريق بها، فتحت العرب ما قبل ياء التثنية، وكسرت ما قبل ياء الجمع، وهذا الأمر يثير تساؤلات، لمَ فتحوا ما قبل الياء في المثنى وكسروا ما قبل الياء في الجمع؟ ولمَ لم يجعلوا العكس؟ فأوجبتْ هذه التساؤلات تعليلات للإجابة عنها.

فذكر ابن القصّاب بأنَّ ما قبل الياء في التثنية مفتوح؛ لتميزه عن ياء الجمع، وما قبل الياء في الجمع مكسور؛ ليميزه عن ياء التثنية، وقال في عدم صحة جعل العكس: «ولم يعكسوا الأمر؛ لكثرة التثنية وخفة الفتحة»[١]. والواضح من قول ابن القصّاب إنّ التثنية أكثر من الجمع فاستحق الفتح؛ لخفته الفتحة، بعكس الجمع أعطي الكسر؛ لقلته ولثقل الكسرة.

ذكر سيبويه (ت:١٨٠هـ) أنّ ما قبل الياء في المثنى لم تكسر حتى لا تلتبس بالجمع، فالعلة عنده (لأمن اللبس)، إلا أنَّ النحاة من بعده توسعوا بالعلة فتحولت من علة تعليمية إلى جدلية أو ما يسميها ابن السراج (ت:٣١٦هـ) علة العلة، فيقال لم لمن سأل: لمَ جعل ما قبل ياء الجمع مكسورا ففتحت على إثره ما قبل ياء المثنى؟

فالجواب على هذه المسألة علل عديدة تناولها السيرافي(ت:٣٦٨هـ)، والأنباري(ت:٥٧٧هـ)، والعكبري (ت:٦١٦هـ)، وهي الآتي[٢]:

العلة الأولى: إنَّ حرف التثنية شابه هاء التأنيث المضاف إلى الواحد فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وبهذا قال الشريف الكوفيّ (ت:٥٣٩هـ) [٣].

العلة الثانية: لما كان ما قبل الألف مفتوحًا في الرفع أُجري ما قبل الياء مجراها حتى لا يختلفا، وبهذا علل ابن الوراق(ت:٣٨١هـ)، والرضيّ(ت:٦٨٨هـ)، والمرادي[٤]، وكان ابن الوراق أكثر تفصيلا للعلة؛ إذ قال: «لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، والتثنية قبل الجمع، فقد استحقت التثنية الفتح في النصب لأصل الألف، وحملت الياء والواو على الألف، وضم ما قبل الواو في الجمع وكسر ما قبل الياء لوجهين: أحدهما: إنّ الكسر من الياء، والضم من الواو، فكان أولى ما يجر به ما هو من جنسها، والوجه الثاني: إنّ الفتح قد فات باستحقاق التثنية له، فلم يبقَ إلا

---

[١] الأزهار:٣١٩-٣٢٠.
[٢] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي:١٣٠، وأسرار العربية :٦٥، واللباب:١٠٢/١.
[٣] يُنظَر: البيان في شرح اللمع : ٧٣.
[٤] يُنظَر: علل النحو: ١٦١، وشرح الرضي :٨٥/١، وشرح الأشموني: ٥٧/١.

الضم، وكذلك لو ضم ما قبل ياء الجمع انقلبت واوا، فكان يختلط الجر بالرفع ، والرفع بالجر ولم يبق إلا الكسر»[1].

العلة الثالثة: إنَّ التثنية أكثر من الجمع ولما أردوا تحريك ما قبل حرف التثنية حركوه بأخف الحركات ليوصلهم إلى الخفة، ولقلة الجمع أُعطِي الكسر الثقيل.

يبدو لي أن تعليل السيرافي، والأنباري، والعكبري بهذا العلة غريب؛ لأنَّهم عللوا في حركة نون التثنية والجمع بأنَّ نون التثنية مكسورة؛ لتعادل بثقلها خفة التثنية، وأنَّ نون الجمع مفتوحة؛ لتعادل بخفتها ثقل الجمع، فِلمَ اختاروا فتح ما قبل الياء في التثنية أنْ كانت الفتحة خفيفة والتثنية خفيفة، وعلى العكس في الجمع؟

وعليه فالعلة عن ابن القصاب علة معادلة الكثير بالخفيف والثقيل بالقليل.

ويترجح عندي العلة الثانية (علة الإشعار)، أي إنَّهم فتحوا في التثنية ما قبل الياء؛ لأنَّ ما قبل الألف مفتوحًا في الرَفعِ، وكسروا وفي الجمعِ ما قبل الياء لمناسبة الكسرة للياء ولو ضموا لقلبت واوا، الله اعلم.

٤ - علَّةُ كسرِ نون التثنية وفتحها في جمع المذكر:

فرَّقَ العربُ أيضًا بين نون المثنى وجمع المذكر، فجعلوا نون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة، وكانت الحاجة إلى التفريق بين النونين للتفريق بين المثنى في النصب والجر وبين الأسماء المقصورة في جمع المذكر السالم جمع المذكر السالم جمع المذكر؛ لان النحاة ذكروا الحاجة للفرق بينهما، منهم السيرافي، الأنباري، والعكبري، والخوارزمي، وقالوا إنَّ بعض الأسماء المقصورة عند الجمع يفتح ما قبل الياء نحو: (رأيت المصطفَينَ)، فلولا حركة النون لما علمنا أنّ المراد مثنى أم جمع، ففرقوا بين النونين لهذا السبب، فلفظ مصطفين كلفظ مسلمين فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع، لالتبستِ التثنية بالجمع[2].

وإن قيل لمَ جعلت نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة؟ وهل يصح العكس؟

---

[1] علل النحو:١٦١.

[2] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٣١/١، وأسرار العربية :٦٩-٧٠، واللباب في علل البناء والأعراب :١١٠، وترشيح العلل: ٣٢.

يقول ابن القصّاب في كسر نون التثنية: «لئلا يتوالى فتحات في صورة الرفع، وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون»[١].

وفي فتح نون الجمع قال: «لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة في حالة الرفع، أو بثقل الياء والكسرة في حالتي النصب والجر»[٢]. أي حتى لا تجتمع خفاف في المثنى ولا أثقال في الجمع عادلوهما بكسر نون التثنية وفتح نون الجمع، علة معادلة.

ولتفصيل ما جاء من تعليلات النحاة افصلها على الاتي:

العلة الأولى: ذكر سيبويه (ت:١٨٠هـ)، والأخفشِ(ت:٢١٥هـ)، أنَّ نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة، ولم تكسر نونُ الجمعِ حتى لا تلتبس بنون التثنية[٣]، فالعلة عندهم (علة فرق)، إلا أنَّهم لم يعللوا سبب ذلك فذلك يدعو للتساؤل ولم لم يفرقوا بجعل الفتح للتثنية والكسر للجمع؟.

العلة الثانية: ما نُسِب إلى الفراء(ت:٢٠٧هـ) أن بان النون في التثنية كسرت؛ لأنها الألف في الرفع في نيه الحركة وما كان في نيه الحركة أو متحركة فالساكن الذي بعده كسر، خلافا للواو في الجمع فأنها ليست في نيه الحركة[٤].

ورده قوله السيرافي؛ أذ قال: «وهذه دعوى يحتاج عليها إلى براهين، على أنها قد صحّ فسادها، فمن ذلك أنّا نقول: أمسِ، والميم ليست في نية الحركة، ونقول: جيرِ، وليست في نية الحركة»[٥].

العلة الثالثة: ذكر المبرد (ت:٢٨٥هـ) أنَّ النون حُرِكتْ؛ لالتقاء الساكنين، فكسرت نون التثنية لأنَّ الكسر أصل في التقاء الساكنين، وفتحت نون الجمع؛ لان الكسر والضم لا يصلحان فيها، حتى لا تقع الضمة بعد واوٍ مضموم ما قبلها فتتوالى ضمات في الرفع، أو تقع الكسرة بعد ياء مكسور ما قبلها فتتوالى كسرات في النصب والجر فيحدث ثقل فكان الأنسب فتحها[٦]، فالعلة في كسر نون التثنية (علة أصل)، وفي فتح نون الجمع لان الضم والفتح لا يصلح فيها فلم يبقَ إلا الفتح، تسمى هذه العلة (علة سبر وتقسيم) فلم يصلح الضم ولا الكسر فاختاروا الفتح، وعلى هذا

---

[١] الأزهار: ٣٢٠
[٢] المصدر نفسه: ٣١٩
[٣] يُنظَر: الكتاب :١٧، ومعاني القران للأخفش: ١٣/١.
[٤] ينظر: شرح الكتاب للسيرافي :١٤٣
[٥] شرح الكتاب للسيرافي: ١٤٣.
[٦] يُنظَر: المقتضب: ٦.

القول السيرافيّ(ت:٣٦٨هـ)، وابن بابشاذ(ت:٤٦٩هـ)، والشريف الكوفيّ(ت:٥٣٩هـ)، والأنباري(ت:٥٧٧هـ)، وحيدرة اليمنيّ(ت:٥٩٩هـ)، والعكبري(ت:٦١٦هـ) وابن أبي الربيع (ت:٦٨٨هـ)[١].

العلة الرابعة: ما زاده السيرافي، والأنباري، والعكبري على قول المبرد، إنّ التثنية أخفُ مِنَ الجمعِ، والكسرةُ أثقل من الفتحةِ فعادلوا بثقل الكسرة خفة التثنية، وبخفة الفتحة ثقل الجمع ففتحوا نون الجمع[٢]، فهي (علة معادلة) الخفيف بالثقيل والثقيل بالخفيف.

العلة الخامسة: ما وضحه الجرجاني(ت:٤٧١هـ) على قول المبرد في مناسبه الكسر لنون التثنية لمنع التقاء الساكنين ومناسبة الفتح لنون الجمع، أما نون التثنية فكُسِرتْ؛ لأن الكسر يقع بعد الف أو ياء مفتوح ما قبلها فلا تستثقل الكسرة التي هو أصل التقاء الساكنين، أما نون الجمع ففُتِحتْ لأنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها فتفتح حتى تعادل ثقل ما قبلها[٣]، فالمسألة قائمة على (علة المعادلة) بين الخفة والثقل.

ويبدو لي أن العلة الأصح علة المبرد وهي أنه النون حركت لمنع التقاء الساكنين، وما وضحه الجرجاني في مناسبه الكسر لنون التثنية وفتح نون الجمع؛ لأن فيه نظر دقيق مبني على أصول العرب وهو كراهية توالي الأمثال، وذلك ما أشار إليه ابن القصاب مع أنه لم يذكر مسالة التقاء الساكنين.

ج- جمع المؤنث السالم

١- علة نصبه بالكسرة:

يعرب جمع المؤنث السالم بالحركات، مرفوعًا بالضمةِ نحو قَولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَتٌ ﴾ (الفتح:٢٥)، ومنصوبًا بالكسرة بدل الفتحة نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ (الممتحنة:١٠)، ومجرورًا بالكسرةِ على الأصلِ نحو: ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ (الصافات:١)، فالنصبُ فيهِ تبعَ الجرَّ .

---

[١] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي :١٤٢، والمقدمة المحسبة :١٢٩، والبيان في شرح اللمع :٧٥، وأسرار العربية: ٦٩-٧٠، وكشف المشكل في النحو:٣٦٠، واللباب: ١١٠/١، والبسيط: ٢٥٥/١.

[٢] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي :١٤٢، و أسرار العربية: ٦٩-٧٠، واللباب: ١١٠/١.

[٣] يُنظَر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٩٢.

والعلة في خروجه عن الأصل يذكرها ابن القصّاب بقوله: «إنَّما حُمِلَ النصبُ فيه على الجرِّ؛ لأنَّ جمع المؤنث فرع جمع المذكر، ونصبُ جمع المذكر تابعٌ لجره، فجعلوا ههنا كذلك؛ لئلا يلزم زيادة مرتبة الفرع على الأصلِ، وإنَّما قلت زيادة مرتبة، ولم نقتصر مزية الفرع على الأصل؛ لأنَّ مزية الفرع على الأصلِ ثابتة من حيث إعراب جمع المؤنث السالم»[1]. أي إنّ جمع المؤنث هو فرع عن جمع المذكر لكن فيه ميزة عن فرعه بإعرابه بالحركات، وحتى لا تزيد مرتبة امتيازه عن أصله حُمِل فيه النصب على الجر؛ ليناظر أصله، فجمع المذكر السالم حُمِل نصبه على جره، وقد مر، وتسمى هذه العلة (علة نظير)؛ أي الحمل على النظير، إذ إنَّ الشيءَ إذا ناظر الشيء حُملَ عليهِ.

وقد جاء في علة نصبه بالكسرة ثلاثة علل:

العلة الأولى: إنّ جمع المؤنث السالم فرع عن جمع المذكر السالم، فكما تبعَ الجر في جمع المذكر السالم لنصبه وجر بالياء، حُمِل جمع المؤنث السالم على أصله فتبع جره لنصبه فجُرّ بالكسرة، ولو نصب بالفتحة لاقتضى زيادة مزية الفرع على الأصل، فالعلة علة نظير.

إنَّ منشأ هذه العلة بدأ عند سيبويه (ت:١٨٠هـ)؛ إذ قال: «واعلم أنَّ المذكرَ أخفُ عليهم من المؤنثِ؛ لأن المذكر أول، وهو أشدُّ تمكنا، وإنَّما يخرجُ التأنيث من التذكير،... ومن ثمّ جعلوا تاء الجمعِ في الجرِ والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرفُ الإعرابِ كالواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النّون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها»[2]. أي: إنَّهم كسروا جمعَ المؤنثِ؛ لأنَّ التاءَ والألف التي قبلها علامةُ جمعٍ كما أنَّ الواو والياء علامةُ جمعٍ في جمعِ المذكرِ فكلاهما لمعنى الجمع، ولأنهما اجتمعا في المعنى حُمِلَ أحدهما على الآخر في النصبِ والجرِ[3]، ولم يخرج النحاةُ عمّا علله سيبويه فتَبِعهُ الأخفشُ(ت:٢١٥هـ)، والمُبرِّد(ت:٢٨٥هـ)، والفارسيَ(ت:٣٧٧هـ)، وابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ)، والأنباري(ت:٥٧٧هـ)، وابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، وابن عصفور(ت:٦٦٩هـ)[4].

---

[1] الازهار:٤١٢-٤١٣

[2] الكتاب: ١٨-٢٢.

[3] يُنظَر: النكت في تفسير كتاب سيبويه:١٩٠.

[4] يُنظَر: معاني القران للأخفش: ٥٨/١، والمقتضب:٧/١، والتعليقة على كتاب سيبويه:١/ ٤٠، والمقدمة المحسبة: ١٠٩/١، وأسرار العربية:٧٥، وشرح المقدمة الكافية:٢٥٠/١، وشرح الجمل: ٥٧/١.

واستدل السيرافي(ت: ٣٦٨هـ)، و تابعه ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ)، على حمل جمع المؤنث على جمع المذكر، أنَّ جمع المؤنث شابه جمع المذكر في أوجه، واختلف عنه في أوجه، **أما أوجه الخلاف فهي**[١]**:**

١- إنَّ التاء تجري عليها حركات الإعرابِ.

٢- إنَّ الألف تثبت في الحالات الإعرابيةِ.

٣- وأنَّ التاء تثبت عِندَ الإضافةِ ، فنقولُ في مسلمات: (مسلماتك).

وأما أوجه الشبه فهي[٢]**:**

١- سلامةِ لفظ الواحد.

٢- إنَّ فيهما زيادتان لعلامة الجمع، فلما استويا في المعنى حمل أحدهما على الأخرِ.

ويرى الجوجريُّ(ت:٨٨٩هـ) أنّ قولهم: لو أُعرِبَ جمعُ المؤنثِ بالحركاتِ الثلاث لكان الفرع أكثر توسعًا مِنَ الأصلِ، ضعيف؛ لأنهم جعلوا جمعَ المؤنثِ أوسع من جمع المذكر من جهة أنَّ جمع المؤنث يُجمع به الاسمُ العاقلُ وغيرُ العاقلِ على عكسِ جمعِ المذكرِ فلا يجمع به إلا الاسمُ العاقلُ[٣].

العلة الثانية: إنّما نصب بالكسرةِ؛ للفرق بينه وبين شبيهه في اللفظِ، وليس بجمعِ سلامةٍ، أي: جمع التكسير نحو: (أبيات وأموات)، وعلى هذا القول تكون العلة (علة فرق)، قيل: إنّه تعليل ابن كيسان(ت:٢٩٩هـ) [٤]، وقيل: إنَّ ابن كيسان وافق سيبويه، وهذا تعليل الكوفيين [٥].

العلة الثالثة: إنَّما نصب وجر بالكسرة ليعادل الممنوع من الصرف في نصبه وجره بالفتحة، فالعلة معادلة[٦].

والخلاصة مما سبق أن ابن القصاب سار مع أغلب النحاة في ما علله سيبويه بكونها علة نظير، وهو القول الأنسب مع أنه لا وجود لضرورة في نصبهِ بالكسرة، إلا إنَّ العرب نصبوه

---

[١] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٤٥/١، وشرح المفصل: ٢١٩/٣.
[٢] يُنظَر: المصدران نفسهما، والصفحات نفسها.
[٣] يُنظَر: شرح شذور الذهب للجوجري: ١٨٣/١
[٤] يُنظَر: التذييل والتكميل: ١/ ١٥٣.
[٥] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
[٦] يُنظَر: الاقتراح في أصول النحو: ٩٩.

بالكسرة لإيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عُرِى من ضرورة الأصل، وذلك ما أشار إليه ابن جني[١].

وكذلك تجدر الإشارة أيضًا إلى أنَّ الأخفش خالفَ النحويينَ في جعلِ كسرة جمع المؤنث في النصب كسرة بناء، أما في الخفض كسرة إعراب، وحجته أنَّ علةَ البناء هو اتباع كسرة النصب كسرة الجر، قياسًا على قولهم: (يا زيدَ بنَ عبد اللهِ)، في فتح الدال من زيد- وكان حقها الضم- فاتبع حركة الدال إعراب الابن[٢]، وقد رُدّ عليه بعدم وجود علة توجب بناءهُ، وذلك يلزم جعل فتحة ما لا ينصرف في حالِ الجر بناءً لأنَّ الفتحةُ قد نابت عنِ الكسرة[٣].

د - الممنوع من الصرف

١-علة جره بالفتحة، وامتناع دخول التنوينِ عليه:

مُنِع الاسم الذي لا ينصرف من الجر بالكسرة والتنوين، فيجر بالفتحة خلافًا للأصلِ، نحو قوله تعالى: ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ (النساء:٨٦)، وقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ (النساء:١٦٣).

وقد تناول ابن القصّاب علة منعه من الجر والتنوين بقوله: «وإنَّما لم يدخل الجر والتنوين غير المنصرف؛ لشبهه بالفعل في تحقق الفرعيتين، كما تحققتْ الفرعيتان في الفعل، فرعيته من جهة الإفادةِ، و فرعيته من جهة الاشتقاق، كذلك تحققتْ الفرعيتان في غير المنصرف؛ بسبب وجود العلتين فيه، وأسباب العلل تسعة، العدل فرع المعدول عنه، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والتعريف فرع التنكير، والعجمية فرع العرب، والجمعُ فرعُ الواحدِ، ووزنُ الفعلِ فرعُ وزنِ الاسمِ، والتركيبُ فرعُ الإفرادِ، والألف والنون الزائدتان فرع المزيدِ عليهِ»[٤]. أي: إنَّ الاسم لما شابهَ الفعلَ مُنِعَ من الجرِّ والتنوينِ؛ لأنَّ الفعلَ لا يدخلهُ الجرُ والتنوينُ؛ لأنه فرعٌ عن الاسم من جهتين، الأولى:

الأولى: فرعيته من جهة الإفادة أو المعنى؛ لأنَّ كل فعل لابد له فاعل.

---

[١] يُنظَر: الخصائص: ١١٢-١١٣.
[٢] يُنظَر: النكت: ١٩٠.
[٣] يُنظَر: النكت ١٩٠، واللباب:١١٧، وشرح الأشموني: ٧٠.
[٤] يُنظَر: الأزهار: ٤١٦.

الثانية: فرعيته من جهة الاشتقاق أو اللفظ لأنَّ الفعلَ مشتقٌ منَ المصدرِ فهو- على رأي البصريين- فرعٌ عن الاسم، والاسم إذا تحققت فيهِ فرعيتانِ من أصل تسعة فروع شابه الفعل فلا يدخله الجرُ ولا التنوينُ وقد تقوم علة مقامَ علتين.

وليس المقصودُ بالمشابهة بينهما في المادة اللغوية، بل المقصود بالمشابهة في أوجه مخصوصة تتبعها النحاة فمتى ما وجدوا قسما منها في الاسم جعلوه مشابهة للفعل، فاستثقل كاستثقال الفعل فحرم من الجر والتنوين[1].

وللنحاة المتقدمين في علة جره بالفتحة علتان، وامتناع التنوين فيه، ثالثها لإبراهيم مصطفى من المحدثين، وهي الآتي:

العلة الأولى: علل سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في منعه من التنوين والكسر؛ أن هذه الأسماء شابهت الفعل، والفعل لا يدخله جر ولا تنوين؛ لثقله، فلما شابهت الفعل في علتين جرت مجراها فثقلت، يقول: «وأعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعال أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثم لم يلحقها تنوينٌ، ... ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلامًا، والاسمُ قد يستغنى عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا... واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجري لفظه مُجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفُّونَ وذلك نحو أَبيض وأَسود وأَحمر وأَصفر، فهذا بناء أذهبُ وأَعلم فيكون في موضع الجرَّ مفتوحا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء»[2].

ويفهم من قوله إنّ الاسم جعل قبل الفعل لخفته وثقل الفعل، لوجود فرعيتين في الفعل، وهي على ما ذكرها ابن القصّاب، فالاسم لخفته يحتمل التنوين فجعل التنوين علامة للأسماء المتمكنة من الأعراب، فلا يدخل الأفعال لثقلها ولكون الأصل فيها البناء، وأما الكسر فلا يدخل على الفعل لثقله وثقل الفعل، الاسم اذا شابه الفعل في تحقق فرعيتين شابه الفعل في الثقل فلا يدخله التنوين وأما الكسر لا يدخله؛ لأنه لا يدخل على الفعل ولا على ما شابهه.

والفروع تسعة، هي (العدل فرع المعدول)، فالعدل فرع إبقاء الاسم على حاله، و(الوصف فرع الموصوف)، فالصفات أقل من الجوامد لأنها تصاغ من الفعل، و(التأنيث فرع التذكير)، فالمذكر أخف من المؤنث وهو أشد تمكنا، والمؤنث يأخذ منه مع زيادة علامة للتأنيث تدل عليه، و(التعريف فرع التنكير)، لان النكرات أكثر من المعارف، إذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الأصل، و(العجمة في كلام العرب فرع العربية)، إذا الأصل في كل كلام ألا يخالطه لسان

---

[1] يُنظَر: معاني النحو: ٢٤٤/٣.

[2] الكتاب: ٢٠-٢١.

آخر، و(الجمع فرع الواحد)، و(التركيب فرع الأفراد)، و(وزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم [١].

فاذا تحقق في الاسم فرعيتان من هذا الأفرع ثقل نحو: (أحمد)، فهو اسم علم مذكر على وزن (أفعل)، والعلم معرفة، والمعرفة فرع النكرة، و(أفعل) وزن الفعل، ووزن الفعل فرع وزن الاسم، فتحققتْ في (أحمد) فرعيتان، فصار ثقيلًا؛ لذا يمنع من الصرف، وهكذا يتم الحكم على الأسماء الممنوعة من الصرف، فالعلة الفاصلة بينهم قائمة على (علة الخفة والثقل)، وعلل بها المبرد(ت: ٢٨٥هـ)، وأبو بكر السراج (ت: ٣١٦هـ)، وابن الوراق(ت: ٣١٨هـ)، والجرجانيّ(ت:٤٧١هـ)، والعكبريّ (ت:٦١٦هـ)، والخوارزميّ(ت:٦١٧هـ)، وابن يعيش(ت: ٦٤٣هـ)، والأشموني(ت:٩١٨هـ)[٢].

- قيل: إنّه جر بالفتحة حتى لا يلتبس بالمضاف إلى ياء النفس عند حذفها، وهي (علةأمن اللبس)، ونقلها النيلي عن المازني(ت:٢٧٤هـ) على أنها لغة قوم[٣]، و نقلها السيوطي بلا نسبة[٤].
- وقيل: إنَه جر بالفتحة حتى لا يلتبس بالمبني، لأنّه لما مُنِع من التنوين التبس بالمبني فحذفت الكسرة؛ لأنها لا تكون إلا إعرابًا مع التنوين والألف واللام أو الإضافة فحمل الجر فيه على النصب لما بينهما من مناسبة كما حُمِل نصب جمع المؤنث السالم على جره، فالعلة (أمن اللبس)، ونقل النيلي هذا الراي عن أبي علي الفارسي(ت: ٣٧٧هـ)[٥]، ونقله السيوطي بلا نسبة[٦].

العلة الثانية: وهي ما انفرد به السهيلي(ت:٥٨١هـ) إذ أنكر على النحاة تعليلاتهم بعلة الخفة والثقل والمشابه، وذهب على أنّ هذه الأسماء مُنِعَتْ من التنوينَ؛ لأنَ التنوين علامة للانفصال وإشعار بأنَّ الاسم غير مضافٍ إلى ما بعده ولا متصل بغيره، وأستقل برأيه على أنَّ الأعلام كسائر المعارف مستغنيه عن التنوين، وينون من الأعلام المنقول فقط؛ لأنه كان قبل التسمية منونا نحو: سالم وأسد، لما نقلوه تركوه على أصله منونا لأنَّ العربَ استحسنوا في أنفسهم معاني تلك الأسماء، وأنها مُنِعَتْ من الكسر؛ حتى لا يلتبس بالمضاف إلى ياء النفس عند حذفها، فقد

---

[١] يُنظَر: شرح الرضي: ١٠٦/١.
[٢] يُنظَر: المقتضب: ٣٠٩/٣، والأصول في النحو:٧٩/٢، و علل النحو: ٤٥٦/١-٤٥٧، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١١٤/١، واللباب: ٨٧/١-٨٨، وترشيح العلل في شرح الجمل:٤٢-٤٣-٤٤، وشرح المفصل: ١٦٧/١-١٦٨، وشرح الاشموني:١٣٥/٣.
[٣] يُنظَر: الصفوة الصفية:١٠٧/١.
[٤] يُنظَر: همع الهوامع: ٩٢/١.
[٥] يُنظَر: الصفوة الصفية:١/ ١٠٧.
[٦] يُنظَر: همع الهوامع: ٩٢/١.

وردت كثيرا في السياق القرآني محذوفة معوض عنها بكسرة، فالعلة عنده (علة فرق) في منعه من الكسر[١].

العلة الثالثة: ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى (ت:١٣٨٢هـ) من المحدثين، فيرى أنَّ الممنوع من الصرف خالي من معاني التنكير، وأنَّ التنوين يدخل على ما فيه معاني التنكير، وأما اسم التفضيل ففيه معنى التعريف لمصاحبتهِ (من)، وصيغ منتهى الجموعِ لقصدها الإحاطة اكتسبت معنى التعريف، وأما الصفة في (آخر)، و(ثلاث)، و(رباع) ففيها نيه التعريف، وأما الاسم المختوم بألف والتأنيث المقصورة مُنِع من التنوين؛ لأنه بإضافة التنوين يقتضي إسقاط الألف والعربية حريصة عليها لكونها علامة، وحُمِلت الألف الممدودة عليها، أما علة جره بالفتحة فإنّه لما حرم من التنوين أشبه في حاله الكسر المضاف إلى ياء النفس إذا حذفت، فأغفلوا الكسرة ولجؤوا إلى الفتحة [٢]، وتبنّى الدكتور مهدي المخزومي والدكتور أحمد الجواري ما قاله إبراهيم مصطفى، فوصفها المخزومي أنّها مبنية على فهمِ العربيةِ في التفريقِ بين الأساليبِ، ورفض مذهب سيبويه، ووصفه أنّه قائم على التمحّل والاِفتعال[٣] أما الجواري فرفض كونه مشابها بالفعل، ووصف قول النحاة بالغرابة[٤].

ولقد تتبع الدكتور فاضل السامرائي ما جاء به الأستاذ إبراهيم مصطفى وردها كلها وأثبت ضعف ما جاء به[٥].

والراجح ما علل به سيبويه واختاره ابن القصاب، أي: علة الثقل؛ لأنها جاءتْ نتيجة استقرائهم اللغة والوقوف على أسرارها، واِتسّامها بالتعليمية، والله أعلم.

وكما تجدر الإشارة إلى أنَّ الزجاج(ت:٣١١هـ) يرى أنَّ الاسم الذي لا ينصرف مبني في حالة الجر، وحجته أنّ هذه الأسماء لما شابهت الفعل لا ينصرف ولا يجر، كما أن الأفعال حين شابهت الأسماء أعطيت الإعراب، كذلك الاسم اذا شابه الفعل أُعطِي البناء[٦]، أما الرضي فنسب فنسب هذا الرأي للأخفش والمبرد[٧].

---

[١] يُنظَر: أمالي السهيلي: من ٢٥....الى٣٠.
[٢] يُنظَر: أحياء النحو: ١٦٤-١٦٥-١٦٦.
[٣] يُنظَر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٨٨-٨٩.
[٤] يُنظَر: نحو التيسير: ١١٦- ١٢١.
[٥] يُنظَر: معاني النحو:٢٥٦/٣-٢٥٧-٢٥٨.
[٦] يُنظَر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢.
[٧] يُنظَر: شرح الرضي: ١٠٦/١، لم اجد في المقتضب ما يؤكد هذا الراي للمبرد، أما معاني القران للأخفش فلم أتتبع له.

٢-عِلَّةُ جره بالكسرة إذا أُضِيفَ أو دخلته لامُ التَّعرِيفِ:

يجر الاسم الذي لا ينصرف بالكسرة على الأصل في حالتين: عند إضافته أو دخول الألف واللام عليه، نحو قولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾(التين:٤)، ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾(البقرة:١٨٧).

يقول ابن القصّاب: «أي يكون منصرفًا حقيقة إن زالَ السبب، والّا يكون غير منصرف حقيقة؛ لوجود السبب منصرفًا حكمًا، بأن دخله الكسر؛ لكون السبب ضعيفًا بالإضافة أو دخول اللام الذي هو من خواص الاسم، نحو: مررت بالأحمرِ و أحمرِنا، العلة فيه خروج الاسم بالإضافة والتعريف عن شبه الفعل»[١].

أي: إنَّ الممنوع من الصرف عند دخول الألف واللام أو والإضافة عليه ضعّفت شبهه بالفعل وقويتْ جهةُ الاسميةِ؛ لأنَّ الألف واللام والإضافة من خواص الاسم، فزالَ سبب منع الكسرة، وهذا ما علله سيبويه (ت:١٨٠هـ) بقوله: «وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ودخل فيها الجر كما يَدخلُ في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمِنوا التنوينَ فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل»[٢].

ولا خلاف في أنّ يُجر بالكسرة في هذه الحالة لكن الخلاف وقع في التنوين، فهل أمنوا التنوين لوجود الألف واللام ؟. أم أنَّهُ لا يدخله في جميع الأحوال؟

والواضح من كلام سيبويه أنَّهم أمنوا التنوين؛ لأنه لا يجتمع مع الإضافة والألف واللام، [٣]، كذلك يفهم من المبرد(ت:٢٨٥هـ) بقوله: «فَمن ثمَّ لَا يخْفض ما لا ينصرف إِلَّا أَن تضيفه أو تدخل عليهِ ألفا ولاما، فتذهب بذلك عنهُ شبه الأفعال، فتردهُ إلى أصله؛ لأن الذى كان يُوجب فِيهِ ترك الصرف قد زال»[٤]. وصرح به ابن السراج(ت٣١٦:هـ) «فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف جر في موضع الجر، وإنّما فعل به ذلك لأنه دخل على ما لا يدخل الأفعال وما يؤمن التنوين،... إنَّ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة» [٥]،

---

[١] الأزهار: ٤٢٧.
[٢] الكتاب:٢٢-٢٣.
[٣] يُنظَر: النكت:١٩٧.
[٤] المقتضب: ١٧١/٣.
[٥] يُنظَر: الأصول في النحو: ٧٩/٢.

وتبعهم السيرافيُّ (ت:٣٦٨هـ)، وابنُ الوراقِ (ت:٣٨١هـ)، والجرجانيُّ (ت:٤٧١هـ)، والخوارزميُّ (ت:٦١٧هـ)[١].

ويرى ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) أنَّ ما ذهب إليهِ سيبويه باطلٌ؛ لأنه ينبغي إذا صُغَّر الاسم الذي لا ينصرفُ أو نُعت، ثم دخلَ عليه حرفُ الجرِ أن يُجر، لكنهم لا يجرونهُ، ويرى أنَّ الأحسن قولنا إنَّما لم يجر؛ لأن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين، والاسم إذا دخله التنوين يجر فكذلك إذا دخله ما يعاقبه[٢]، وبهذا قال الرضي (ت: ٦٨٦هـ)[٣].

ولم يذكر ابن القصّاب مسالة التنوين، لكنه أشار إلى أنَّه يكون منصرفا حقيقة بزوال السبب، وربما تابع سيبويه في كونه منصرفا.

ثانيا: المعرب من الأفعال.

أ- الفعل المضارع:

١-علة إعرابه:

لا يكاد يخلو كتابا نحويا من ذكر مسألة خلاف البصريين والكوفيين في إعراب الفعل المضارع، وعلى الرغم من اتفاقهما من انه معرب، ألا أنهم اختلفوا في علة إعرابه، فذهب البصريون إلى أنه معرب خلافًا لأصله لعلة مشابهته الاسم، وذهب الكوفيون إلى إنه معرب على أصله وبينوا علة أعرابه، وانفرد ابن مالك بعلة لأعرابه على ما سأوضحه.

تابع ابن القصّاب مذهب البصريين وعلل لإعرابه أنَّ المضارع شابه الاسم في اللفظ والمعنى والاستعمال فتبعه في الإعراب[٤]، فعلى هذه المشابهة سمّي الفعل المضارع مضارعًا؛ لأنّ المضارعة بمعنى: المشابهة، يقول: «ولذلك سُمّي مضارعًا، لأن المضارعةَ في الأصلِ: تقابلُ السّخلتينِ على ضرعِ الشاةِ عند الرضاعِ، يُقالُ ضارعِ السخلتانِ إذا اخذّ كلٌ واحدٍ ضرعها، ثمّ اتسعَ فقيلَ: لكل شبيهينِ مضارعانِ، كذا في شرح المفصّل لابن يعيش»[٥]. فالقصّاب يستدل في

---

[١] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٥٧/٣، وعلل النحو: ١٧٤، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١١٤/١، وترشيح العلل في شرح الجمل: ٦٤.

[٢] يُنظَر: شرح الجمل: ٢/ ٣٤٤.

[٣] يُنظَر: شرح الرضي: ١٥٨/١.

[٤] إنّ تقسيم أوجه المشابه على ذلك النحو هو تقسيم البركويّ، أما ابن القصّاب فقد وافقه في هذا التقسيم، وفصّل القول فيها، وتطرق إليها في كتابه شرح كفاية المبتدي في التصريف، ينظر شرح كفاية المبتدي: ١٠٠.

[٥] الأزهار: ٩٨.

في علة التسمية نقلًا عن ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)[١]؛ ليرجح مذهب البصريين، وفصل أوجه الشبه على النحو الآتي[٢]:

١- مشابهته اسم الفاعل لفظًا: فكلاهما متشابهان في الحركات والسكنات نحو: (ضَاربٌ ويَضربُ) و(مُدحرِجٌ وتُدحرجُ).
٢- مشابهته اسم الفاعل معنى: فكلاهما يقبلان الشيوع والخصوص فالاسم عند تجرده من الألف واللام يفيد الشيوع نحو: (ضارب) فهو يحتمل (ضارب بزيد) أو (برجل) أو غيرهما، وعند دخولها عليه يتخصص، ونحو: (الضارب) فانه يختص بزيد أو عمرو أو غيرهما، وكذلك المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال نحو: (يضرب) يحتمل الحال والاستقبال، وعند دخولها يختص بالحال أو الاستقبال نحو: (سيضرب) مختص بالاستقبال، ونحو:(ما يضرب) مختص بالحال.
٣- مشابهته اسم الفاعل استعمالًا: فكلاهما يقعان صفة لنكرة نحو: (جاءني رجل ضارب) أو(جاءني رجل يضرب) ضارب ويضرب وقعا صفة لرجل، كذلك دخول لام الابتداء عليهما نحو: (إن زيدًا لضارب) أو(إن زيدًا ليضرب).

الخلاف في مسالة علة إعراب المضارع بين نحاة البصرة والكوفة مشهورة فلا يكاد يخلو كتاب نحوي من ذكرها[٣]، وهي على ما سأبينه مع أراء بعض النحاة:

مذهب البصريين: إنّ الأصل في الأفعال البناء، لكن الفعل المضارع خرج عن أصله فأُعرِب؛ لمشابهته الاسم في عدة أوجه فتبعهُ في الإعراب، ومنشأ هذه العلة بدأ عند سيبويه (ت:١٨٠هـ) فقد ذكر في الكتاب بأنّ المضارع شابه الاسم في الخصوص، والعموم وفي دخول لام الابتداء عليهما[٤]، إلا أنَّ النحاة من بعده تناولوها بمزيد من الإيضاح والتفصيل على النحو الأوجه المذكورة عند ابن القصّاب.

فالعلة عنده البصريين (علة شبه) بين الفعل المضارع والاسم، وهو ما اقتضى خروج المضارع عن أصله في البناء متابعًا الاسم في الإعراب.

---

[١] يُنظَر: شرح المفصل: ٢١٠/٤.
[٢] يُنظَر: الأزهار: ٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢.
[٣] يُنظَر: والإيضاح في علل النحو :٧٧، وشرح الكتاب للسيرافي:٢٧/١-٢٨، والإنصاف: ٤٤٦/٢- ٤٤٧، والتبين على مذاهب النحويين: ١٥٣-١٥٤-١٥٥، و التذييل والتكميل:١٢٥/١-١٢٦، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ١٢.
[٤] يُنظَر: الكتاب: ١٤/١-١٥.

مذهب الكوفيين: إنَّ الإعراب أصلُ في الأسماء والأفعال، والمضارع معرب على أصله؛ لأنَّ المعاني المختلفة والأوقات الطويلة قد دخلته، واستدلوا بقولنا (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فإذا رفعتَ (تشرب) يكون النهي محصورا على أكل السمك مع إباحة شرب اللبن، وإذا نصبتَ (تشرب) يكون النهي منصبًا على الجمع بينهما، أي أنك تستطيع أكل السمك في وقت ما وتشرب اللبن في وقت آخر، وإذا جزمتَ (تشرب) كان النهي متوجها إلى الاثنين معا سواء كانا في وقت واحد أم في وقتين مختلفين، فاختلاف معانيه أوجب له الإعراب كما أوجبها في الأسماء فالعلة عندهم (علة أصل)[١].

ورُدّ قولهم من ثلاث جهات[٢]:

- إنّ دخول المعاني عليه لا يعني إعرابه؛ لوجود كثير من الحروف تدل على معاني مختلفة لكنها لم تعرب.
- لو كان إعراب المضارع لدخول الأوقات الطويلة عليه لكان الفعل الماضي معرب؛ لأنَّ الماضي أطول زمانا من الحال والاستقبال، فالمضارع ما كان في أوله الزوائد الأربع فهي تصلح للحال والاستقبال، أما الحال فلا امتداد له، والزمن الذي يليه يصيره ماضيًا، والزمن الماضي أطول منه ومن المستقبل؛ لأنّه أبدآ وماضٍ ولا يصير مستقبلًا، وأما المستقبل فيصير ماضيًا ويبطل عنه الاستقبال.
- إنَّ اختلاف معاني المضارع كان بدخول العوامل عليها لا لنفسها.

مذهب ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ): إنَّ الذي أوجب الإعراب في الفعل المضارع مشابهته الاسم في دخول عاملي الرفع والنصب عليهما، محتج بأنَّ عامل الرفع عامل معنوي نظير عامل المبتدأ والخبر، وعامل النصب في الفعل أصله بـ (أنْ) الناصبة، وهي توافق (إنّ) الناصبة للاسم لفظا ومعنى[٣].

وفي قوله نظر؛ لأن ذلك يؤول أن يكون الرفع والنصب قد دخلا المضارع قبل إعرابه، والراجح أنها دخلا بعد إعرابه[٤].

مذهب ابن مالك (ت:٦٧٢هـ): إنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء وفرعٌ في الأفعال وهو رأي البصريين، وأما في علة إعراب المضارع فقد وافق الكوفيين بأنّ المضارع أُعرِب؛ لتعاور

---

(١) يُنظَر: الإيضاح في علل النحو: ٧٨-٧٩-٨٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٩٠/٣، والإنصاف: ٤٤٦/٢-٤٤٧.
(٢) يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي:١٩٠/٣، والإنصاف: ٤٤٧/٢.
(٣) يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصل: ١١/٢
(٤) يُنظِر: العلة النحوية في كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (رسالة ماجستير): ٦٨.

المعاني المختلفة فيه؛ لكونهِ مأمورًا به أو علة أو معطوفًا أو مستأنفًا؛ لذا احتاج إلى إعراب، فتعاور المعاني هو المشترك بين الاسم والفعل، فالمعاني المختلفة تدخل عليهما قبل التركيب وبعد التركيب، ويكون قبل التركيب في الاسم كالجمع والتصغير، ويكون في الفعل كالمضي والاستقبال، ويكون بعد التركيب في الاسم كالفاعلية والمفعولية، ويكون في الفعل والنهي والأمر، ويرى أنَّ هذا الوجه أولى من أوجه المشابهة بين الاسم والفعل المضارع التي قالها البصريون؛ لوجودها في الماضي، فمن ناحية الشيوع والخصوص فقد وجِدت في الماضي نحو: (ضرب) مبهم الزمن يحتمل أن الضرب حاصل في زمان بعيد عن زمن الإخبار، ويحتمل أن يكون قريبًا منه، لكن اذا دخلت عليه قد، نحو: (قد ضرب) خصصتَ زمانه بالتقريب، وأما من ناحية المشابه في دخول لام الابتداء على الاسم والمضارع، فقد وجدت اللام الواقعة بعد (لو) تدخل على الاسم وفعل الماضي نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾(البقرة: ١٠٣)، ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾(الأنفال: ٢٣)، في الآية الأولى دخلت على الاسم وفي الآية الثانية دخلت على الفعل الماضي، وأما من ناحية المشابهة في الحركات والسكنات بين اسم الفاعل والمضارع، كذلك الماضي غير الثلاثي يشابه اسم الفاعل في الحركات والسكنات، ولم يكتف ابن مالك بتضعيف آراء البصريين بل أعطى أوجه شبه أخرى بين الاسم والماضي ليستدل على أنّ أوجه الشبه بين الاسم والمضارع ليستْ من جعلتْ المضارع معربًا؛ بل تعاور المعاني[١].

واستمر الخلاف في هذه المسألة إلى عصرنا هذا، فمن المحدثين من لم يرتضِ بما ذهب إليه البصريون والكوفيون، وهو الدكتور مهدي المخزومي.

مذهب مهدي المخزومي: إنَّ اختلافَ أواخر المضارع المجرد لا يعني إعرابه، بل هو مبني على أصله، وهذا الاختلاف وقع في الماضي نحو: (كتبَ) و(كتبُوا) و(كتبْتُ)، ولم يعرب، وإنَّما اختلفت أواخر المضارع؛ لتشير إلى اختلاف دلالته على الزمان، فإذا جُرِّد من الأدوات يُرفع، ويدل على الحاضر أو المستقبل، واذا دخلته أدوات تدل على المستقبل نُصِب، واذا دخلته (لم) و(لما) دل على الماضي سُكن، واذا دخلته أدوات الشرط لم يدل على زمان؛ لأنَّ مؤدي الشرط تعليق الجواب على الشرط فسكن ليميزه عن الرفع والنصب[٢].

---

[١] يُنظَر: شرح التسهيل: ٣٤/١-٣٥.

[٢] يُنظَر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٣.

وما جاء به الدكتور المخزومي ثورة على النحاة؛ ليلغي فكرة العامل، لكن فيه التفاتة ذكية لدلالة الأزمنة مع اختلاف أواخر المضارع، ويبدو لي بأنّ قوله فيه نظر؛ لأنَّ السين وسوف أدوات تدل على الاستقبال لكن المضارع يبقى مرفوعا عند دخولها، كما أنَّ اختلاف أواخر الماضي جاء طلبًا للمجانسة، فيُضمُّ ليجانس واو الجماعة المتصل به، ويُفتَح ليجانسَ ألف الاثنين، لكن تغيّر أواخر المضارع جاء نتيجة لتأثره بعوامل داخلة عليه[1].

ويبدو لي أنَّ ما جاء به البصريون من الأوجه الشبه بين الاسم والمضارع أقوى من أوجه مشابهته بالفعل الماضي، فإنَّ ضَعُفَ وجهٌ قويَ الأخرُ، لذلك يبقى الوجه الأقوى مشابهته الاسم في الحركات والسكنات إنْ كان رباعيًا أو اكثر، وأما الماضي فيشابهه في الرباعي فقط، لذا وأفقهم اغلب النحاة منهم ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)، والجرجاني (ت:٤٧١هـ)، والأنباري (ت:٥٧٧هـ)، والعكبري (ت:٦١٦هـ)، وابن يعيش (ت:٦٣٤هـ)، والأشموني (ت:٩١٨هـ)[2]، وغيرهم، إلا أنّ ابن مالك استطاع بتأمل دقيق المجيء بأوجه شبه بين الاسم والفعل الماضي ليثبت أن تعاور المعاني هو ما جعل المضارع معربًا، لكن مسالة تعاور المعاني تبقى مردوده بحجة وجود بعض الحروف التي تتعاور معاني الحروف فيها لكنها لم تعرب لعدم تحقق الشبه بينها وبين الأسماء.

---

[1] يُنظَر: العلة النحوية في المنح الالهية للجلوتي (ت: ١١٦٤)(رسالة ماجستير): ٨٣.

[2] يُنظَر: المقدمة المحسبة: ٣٤٧/٢-٣٤٨، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١١٩/١-١٢٠، وأسرار النحو: ٤٦. واللباب:٢٢/٢، وشرح المفصل: ٢١٠/٢، وشرح الأشموني: ٤٥/١.

المبحث الثاني

العلة النحوية في المبني

توطئة:

المبني هو: «ما يُلزم آخره حالةً واحدةً، فلا يتغير، وإن تغيرت العوامل التي تتقدَّمه»[١]، والأصل في البناء السكون، واتفق النحاة على أنّ البناء أصل في الحروف، فالحروف كلها مبنية على أصلها فلا يسأل عن علتها، وأما الأسماء فما جاء منها مبنيا فهو خارج عن أصله لعلة، وسأتناول منها بعض الأسماء المبنية، وأما الأفعال فقد أشرت إلى أن البصريين والكوفيين اختلفوا في أصليه البناء والإعراب فيها، وقد تناولتُ اختلافهم في أصل الفعل المضارع، وسأتناول وما خرج عن أصل البناء من الأفعال، وما جاء منها على أصله على ما سنذكره:

أولا: العلة النحوية في بناء الأسماء:

أ - الأسماء الموصولة:

١ - علة بنائها:

إن الأسماء الموصولة هي: (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما، و(من) و(ما) بمعنى الذي، و(أيّ)، و(ذو الطائية)، مبنية كلها، ولا خلاف في كونها مبنية[٢] عدا (أيّ) على الخلاف[٣]، وسُمّيتْ موصولة؛ لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلةٍ بعدها[٤].

وقد أورد ابن القصّاب علة بناء الأسماء الموصولة كونها شابهت الحروف في الاحتياج أو الافتقار، فالحروف تحتاج إلى متعلق ليتم معناها، وكذلك الموصولات تحتاج إلى صلة[٥].

وللنحاة في علة بنائها ثلاثة علل، وهي الآتي:

---

[١] جامع الدروس العربية: ١٩/١.

[٢] يُنظَر: نتائج الفكر في النحو: ١٥٣، وشرح ابن الناظم: ٦٤/١، وأوضح المقاصد والمسالك: ٥٩/١.

[٣] اختلف النحويون في إعراب (أي) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[مريم:٦٩] ويقع تحته خلافا طويلا، ينظر: الدر المصون: ٦٢١/٧-٦٢٣.

[٤] يُنظَر: المقدمة المحسبة:١٧٦/١، واللباب: ١١٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٧١/٢.

[٥] يُنظَر: الأزهار: ٤٣٦.

العلة الأولى: إنّها مبينة؛ لمشابهتها الحروف في الاحتياج، فالعلة (علة شبه) بالحروف، وقال أغلب العلماء منهم ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)، والرضي (ت:٦٨٨هـ)، وابن مالك (ت:٦٧٢هـ) [١]

.

العلة الثانية: إنَّها تَركبتْ مع الصلة فصارت بمنزلة الكلمة الواحدة، فبطل الإعراب؛ لأنّ الإعراب لا يقع على جزء الكلمة، فالعلة (علة تضاد)؛ لأن الإعراب لا يقع على جزء الكلمة، وقال بها العكبري (ت:٦١٦هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، وأبو الفلاح اليمني (ت:٦٨٠هـ)[٢].

العلة الثالثة: إنّ (الذي) شابه لام التعريف في الوضع؛ لأن وضع (اللام) للتوصّل بها إلى وصل المعارف بالجمل وكذلك وضع (الذي) وحملت باقي أخواتها عليها فبنيت، فالعلة (علة حمل على المعنى)، ونقل هذه العلة أبو الفلاح[٣].

ويبدو لي أن العلة الأولى، والثالثة أسلم من الثانية؛ لأن أغلب النحاة حصروا علة بناء الأسماء في علة واحد، وهو مشابهتها الحروف في وجه من الأوجه.

٢ ـ علة امتناع وقوع الجملة الإنشائية صلة:

تفتقرُ كلُّ الموصولاتِ إلى صلة ليتمَ معناها، ويسميها سيبويه الحشو[٤]، واشترطَ أغلب النحاةُ في الصلةِ أنْ تكونَ جملةً أو شبهَ جملةٍ مشتملة على ضمير يعود إلى لموصول، وأنْ تكونَ خبريةَ لا إنشائية[٥]، والمقصود بالجملة الخبرية: ما تحتمل الصدق والكذب، والإنشائية ما لا تحتمل الصدق والكذب، وتقسم الجملة الإنشائية إلى طلبية وغير طلبية[٦]، فالطلبي ما يستدعي مطلوبا كالأمر والنهي والاستفهام، وغير الطلبي ما لا يستدعي مطلوبا كصيغ العقود وألفاظ القسم والرجاء ونحوها[٧].

وفي عدم جواز وقوع الجملة الإنشائية صلة علة يذكرها ابن القصّاب بقوله: «وإنّما لم تكن إنشائيّة؛ لانّ وضع الموصول على أنْ يلقيه المتكلّم، ويوردهُ للمخاطب الذي يعرف مضمون الصلة قبل الإيراد في اعتقاده، أي: في اعتقادِ المتكلِّمِ، فلم تكنْ إنشائيّةً؛ لعدمِ كونِ مضمونها

---

[١] يُنظَر: المقدمة المحسبة: ١٧٧/١، وشرح الرضي: ١٠/٣، وتوضيح المقاصد: ١٠٣/١

[٢] يُنظَر: اللباب: ١١٣/٢، وشرح المفصل: ٣٧١/٢، والمغني في النحو(تحقيق: حسن ضائحي): ١٢٧/١

[٣] يُنظَر: المغني في النحو: ١٢٧/١.

[٤] يُنظَر: الكتاب: ١٠٥/٢.

[٥] يُنظَر: اللمع في العربية: ١٨٩/١، و شرح ابن يعيش:٢٥١/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ١٧٤

[٦] من النحاة من يقسم الجملة على ثلاثة أقسام وهي خبرية وإنشائية وطلبية، ومنهم من يدرج الطلبية ضمن أقسام الإنشائية، ويقسم الإنشائية إلى قسمين إنشاء طلبي، وغير طلبي، يُنظَر شرح شذور الذهب لابن هشام: ٥٦-٥٧.

[٧] يُنظَر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٧٠.

معروفًا للمخاطبِ مع الإيرادِ»[1]. أي إنّ الصلةَ يجب أنْ تكونَ معلومة معهودة عند المخاطب أو السامع قبل ذكرها، وهذا لا يتم إلا في الجملة الخبرية؛ لأنها تحتمل الصدق والكذب، أما الكلام في الجملة الإنشائية فغير معهود، إضافة إلى أن الإنشائية لم يحصل معناها بعد فكيف يعرفها المخاطب، فوقوع الإنشائية جملة صلة تضاد المعنى فالعلة (علة تضاد).

وللنحاة خلاف في وقوع الجملة الإنشائية صلة، وهو على النحو الآتي:

القول الأول: عدم جواز وقوع الجملة الإنشائية صلة؛ لأن الصلة يجب أنْ تكون معهودة للمخاطب أو في مقام التفخيم فيحسن إبهامها، فالغرض منها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب ليصح الإخبار عنها فلا يصح أنْ يُقال: (جاء الذي قام) لمن جهل قيامه ويجوز لمن علم قيامه، ولا (جاء الذي أبوه منطلق) لمن جهل انطلاقه ويجوز لمن علم انطلاقه، ولا (جاء الذي هل قام أبوه؟)، أو (جاء الذي أضربه)، أو (جاء الذي لا تضربه)؛ لأنّ الاستفهام والأمر والنهي مجهول عند المخاطب فلا يدخله الصدق والكذب، وهو قول أغلب النحاة منهم ابن جني (ت:٣٩٢هـ)، العكبري (ت:٦١٦هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، والرضي (ت:٦٨٨هـ)، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، والجوجري (ت:٨٩٩هـ) وخالد الأزهري (ت:٩٠٥هـ)[2]، وغيرهم، وهو ما اختاره ابن القصّاب.

القول الثاني: ما نقل عن الكسائي(ت:١٨٩هـ) في جواز وقوع الصلة في الجملة الطلبية، مستدلا بالسماع في قول الشاعر[3]:

وَإِني لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي ..... لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقول الشاعر[4]:

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ..... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

---

[1] الازهار:٣٨١.

[2] يُنظَر: اللمع في العربية:١٩٠، واللباب: ١١٧/٢، وشرح المفصل: ٣٧١/٢، وشرح الرضي: ٢٩٩/٢، وشرح قطر الندى لابن هشام: ١٨٣/١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٣٠٢/١، و شرح التصريح على التوضيح: ١٦٨/١.

[3] البيت من الطويل، ينسب إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه بصيغته المذكوره، والذي وجدته قصيدة لامية يقول فيها١٥٨/٢:

وإني لرام رمية قبل التي ....لعلي وإن شقت علي أنالها

[4] البيت من الطويل وهو لجميل بثينة في ديوانه: ٧٧.

فقوله (لعلي ازورها) في البيت الأول صلة (التي)، وقوله (عسى الواشون أن يتحدثوا) في البيت الثاني صلة (ذا) فالعلة (علة سماع)[١].

وأما هشام بن معاوية الضرير(ت:٢٠٩هـ) - فيما نقل عنه - فقد وافق الكسائي شرط أنْ تتصدر الجملة الطلبية بـ(ليت أو لعل أو عسى)[٢]، والمازني(ت:٢٤٧هـ) - فيما نقل عنه - أجاز وقوعها في الدعاء فقط اذا كانت بلفظ الخبر نحو: (جاء الذي رحمه الله)[٣].

أما بقية النحاة فيخرجون البيتين على إضمار قول، أي قيل التي أقول فيها لعلي أزورها[٤]، ويخرجون البيت الثاني على أن (ما) ليست موصولة بل استفهامية[٥]، وهو الراجح لقلة السماع عن العرب، فلا يقاس القليل على الكثير بل يجري القليل على الكثير.

القول الثالث: وهو خلاف في وقوع التعجبية صلة وإن كانت خبرية[٦]، فالعلماء اختلفوا في الجملة التعجبية أهي خبرية أم إنشائية، فمن قال إنّها إنشائية لم يختلف في منع وقوعها صلة، لان الإنشائية لا تقع صلة، ومن قال إنّها خبرية اختلف في جواز الوصل بها، فذهب ابن خروف (ت:٦٠٩هـ) إلى جواز الوصل بها؛ قياسا على جواز النعت بها[٧]، فالعلة (علة قياس)، أما أغلب النحاة فمنعوا وقوعها صلة[٨].

وعليه يتبين أن ابن القصاب تابع رأي أغلب النحاة في امتناع وقوع الإنشائية صلة، هو القول الأقرب للصواب عندي؛ لأنَّ والمقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه وذلك لا يتم بالطلبية، ولأنَّ التعجب أمر خفي فإن ظهر زال الخفاء، فلا يمكن الإيضاح والبيان بالخفي، كما أنّ وقوع التعجبية صفة ممتنع على رأي أغلب النحاة، وذلك ما سأتناوله في موضعه .

---

[١] يُنظَر: شرح ابن عقيل: ١٤١/١، وشرح الأشموني: ١٤٨/١، وهمع الهوامع: ٣٣٤/١، والمدارس النحوية: ١٨٣/١.

[٢] يُنظَر رأيه في شرح ابن عقيل: ١٤١/١، و همع الهوامع: ٣٣٤، وحاشية الخضري على ابن عقيل: ١٦٦/١.

[٣] يُنظَر رأيه في توضيح المقاصد: ٤٤٤/١، وشرح الأشموني: ١٤٨/١، وهمع الهوامع: ٣٣٣/١.

[٤] يُنظَر: اللباب: ١١٨/٢، وشرح الرضي: ١٠/٣، ومغني اللبيب: ٧٦١/١، وشرح الأشموني: ١٥٠/١، وهمع الهوامع: ٣٣٣/١.

[٥] يُنظَر: شرح الرضي: ٦٧/٣، وشرح الأشموني: ١٥٠/١، وحاشية الخضري: ١٦٦/١.

[٦] اختلف النحاة في الجملة التعجبية، فمنهم من عدها خبرية، ومنهم من عدها إنشائية، ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٧١.

[٧] يُنظَر رأيه في: شرح الرضي: ١٠/٣، وتوضيح المقاصد:٤٤٤/١، وشرح ابن عقيل: ١٤١/١، وشرح الأشموني: ١٤٨/١.

[٨] يُنظَر: المصادر نفسها، والصفحات نفسها .

ب - أسماء الأفعال:

٣- علة بنائها:

قبل الحديث عن علة بناء أسماء الأفعال لا بد من الإشارة إلى أنه لا يوجد تسليم مطلق بين النحاة في أنها أسماء، فذهب البصريون إلى أنها أسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة، وذهب ابن صابر إلى أنها نوع رابع على أقسام الكلام سماها (الخالفة)[١]. والراجح مذهب البصريين لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين ومجيئها على صيغ تخالف أوزان الفعل، وكذلك اختلفوا في مدلولها [٢]، واختلفوا في موقعها من الإعراب، فنُسِب إلى الأخفش(ت: ٢١٥هـ) بأن لا موضع لها من الإعراب، ونُسِب إلى المازني ومن وافقه أنها في موضع نصب، ونُسبب القولان إلى سيبويه (ت:١٨٠هـ) والفارسي (ت:٣٧٧هـ)، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء [٣].

ومع كثرة اختلافهم فيها إلا أنّهم اتفقوا بأنها مبنية، ويقول ابن القصّاب في علة بنائها: «كونها مشابهة في المعنى للمبني الأصل الذي هو الماضي والأمر بغير اللام»[٤]. أي لشبهها في المعنى الفعل المبني نحو: (هيهات) بمعنى (بعد)، و(صه) بمعنى (اسكت)، والفعل الماضي والأمر مبنيان فبنيت لذلك الشبه، فالعلة (علة شبه).

وللنحاة خلاف في علة بنائها، وذلك راجع إلى اختلافهم في موقعها من الإعراب[٥]، وهي على ما سنبينه:

العلة الأولى: إنّها في محل نصب بأفعال مضمرة، أو في محل رفع بالابتداء وأنّ مرفوعها أغنى عن ذكر الخبر، وإنّها بُنِيتْ لتضمن الأمر منها لام الأمر، وحُمل الباقي عليها، فمعنى

---

[١] يُنظَر: توضيح المقاصد: ١١٥٩/٣، وهمع الهوامع: ١٠٤/٣، وشرح الأشموني: ٩١/٣.

[٢] قيل مدلولها لفظ الفعل لا حدث ولا زمان، وقيل مدلولها الزمان بالوضع لا بالطبع، وقيل أنها أسماء للمصدر للمصدر ثم دخلها معنى الفعل وهو معنى الطلب عن الأمر أو معنى الوقوع والمشاهدة، ودخلها دلاله الحال في غير الأمر، يُنظَر: توضيح المقاصد: ١١٥٩/٣، وهمع الهوامع: ١٠٤/٣.

[٣] يُنظَر: توضيح المقاصد والمسالك: ١١٥٩/٣، وشرح الأشموني: ٩١/٣، همع الهوامع: ١٠٤/٣.

[٤] الأزهار: ٤٣٦ .

[٥] اختلف العلماء في الحكم على بناء بعض الأسماء، أهو سبب واحد أم أسباب متعددة؟ فمنهم من ذهب إلى أن من أسباب البناء بعض الأسماء مشابهتها الأفعال في المعنى، ومنهم من ذهب إلى أن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية، ومنهم من ذهب إلى إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة فروع، واحتجوا بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، والثلاثة ترك الإعراب بالمرة، ومنهم من ذهب إلى أن سبب البناء علة واحدة وهي مشابهتها الحروف وهو الراي الراجح، وقد وصفه المحقق محي الدين عبد الحميد بانه قول الحذاق من النحاة، وابطل المذاهب الأخرى، يُنظِر: شرح ابن عقيل: ٣١/١

(صه) اسكت، وأصل اسكت لتسكت، (علة حمل) واختاره ابن جني(ت:٣٩٢هـ)، وابن يعيش(ت:٦٤٣هـ)[١].

العلة الثانية: إنهّا لا محل لها من الإعراب، وإنّها بُنيِت لشبهها الحروف العاملة عمل الفعل ولا تتأثر بالعامل، وهي (إن وأخواتها) وأسماء الأفعال تنوب مناب الفعل وتعمل عمله ولا تتأثر بالعامل، فالعلة (علة مشابه)، وقال بها ابن مالك(ت:٦٧٢هـ)، والمرادي(ت:٧٤٩هـ)، وخالد الأزهري(ت:٩٠٠هـ)[٢]، وأصحاب هذا القول يرون أن الأصل في البناء لمشابهته الحروف.

العلة الثالثة: بغض النظر عن موقعها من الإعراب، فهي مبنية لمشابهتها ما هي بمعناه، فهي تشبه الأفعال في المعنى، والأصل في الأفعال البناء، وإنْ قيل إنّ منها ما هو بمعنى المضارع نحو: (أف) بمعنى أتضجر، والمضارع معرب؟ فاحتج أصحاب هذا القول إن الأفعال الأصل فيها البناء ومن المضارع خرج عن أصله، وما جاء بمعناه فجاء مبنيا على الأصل، فالعلة (علة شبه)، وقال بها الرضي(ت: ٦٨٦هـ) وأبو الفداء(ت: ٧٣٢هـ)[٣].

ويستخلص مما سبق أنّ ابن القصاب تابع ما قاله الرضي في أنّها مبنيه لأنها بمعنى الفعل، وقد رده المحقق محيي الدين عبد الحميد هذا القول، واحتج عليهم بأن ذلك يلزم بناء (سقيا لك)؛ لأنه بمعنى الفعل لكنه معرب[٤].

٤- علة امتناع تقدم معمولها عليها:

اختلف البصريون والكوفيون في تقديم معمول اسم الفعل عليها، فالبصريون والفراء (ت:٢٠٧هـ)يمنعونه، والكوفيون يجوزونه.

وذهب ابن القصاب مذهب البصريين، وعلل لمنع تقدمه بقوله: «على الأصحِّ؛ لأنَّ المرفوعَ فاعلٌ لا يتقدمُ وكذا منصوبهُ؛ نظرًا إلى أصلِ اسمِ الفعلِ»[٥]، أي لأنها فرع عن الأفعال فهي أقل أقل درجة منها ولو صح تقدم معمولها عليها لتساوت مع أصلها في القوة.

ولتفصيل المسالة لا بد من توضح علل من منع تقدم معمولها عليها، ومن أجاز تقدمه على النحو الآتي:

---

[١] يُنظَر: الخصائص:٣/٥١-٥٢-٥٣، وشرح المفصل:٣/٩.
[٢] يُنظَر: شرح التسهيل:١/٣٨، وتوضيح المقاصد: ١/٣٠٠، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٨.
[٣] يُنظِر: شرح الرضي: ٣/٨٣، و يُنظَر: الكناش:١/٢٧٤.
[٤] يُنظَر: شرح ابن عقيل: ١/٣١.
[٥] الأزهار: ٢٧٩.

أما علة من منع تقدم معمولها عليها فهي الآتي:

العلة الأولى: إنَّ أسماء الأفعال ليستْ أفعال فلا تتمكن تمكن الأفعال، فيمتنع أنْ تجري مجراها، وهو ما أكده سيبويه بقوله: «واعلمْ أنَّه لا يجوز لك أن تقول: عليه زيدًا، تريد به الأمرَ، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت: ليضربْ زيدًا، لأنّ عليه ليس من الفعل، وكذلك حذرهُ زيدًا قبيحةٌ، لأنَّها ليست من أمثلة الفعل... واعلم أنّه يُقبح: زيدًا عليك، وزيدًا حذرك، لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقبحَ أن يجرى ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أنْ تقول (زيدًا) فتنصبَ بإضمارك الفعلَ ثم تذكر(عليك) بعد ذلك»[١]. فالعلة (عدم تمكن)، وعليه البصريون[٢].

ويبدو لي أن العلة فيها نظر؛ لان أسماء الأفعال على مذهبهم أسماء لا أفعال، فإن كانت أسماء فهي من الأصول، والأفعال فرع من الأسماء، وان دلت على معنى الفعل.

العلة الثانية: قلة السماع عن العرب ما جاء مقدم معمولها عليها، وبهذا علل الفراء؛ إذ قال « وقلما تقول العرب: (زيدًا عليك)، أو (زيدا دونك)، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله» [٣].

وأما علة من أجاز تقدم المعمول على أسم الفعل وتأخيره وحجتهم أن أسماء الأفعال قامت مقام الأفعال فجاز تقدم معمولها كما يتقدم معمول الفعل، ويقدم لغرض الأغراء، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ (النساء:٢٤)، وبقول الشاعر[٤]:

يا أيها المائح دَلْوِي دُونَكُمَا ... إني رأيت الناس يَحْمِدُونَكَا

على أنّ (كتاب الله) منصوب بـ (عليكم) أي الزموا كتاب الله، وان (دلوي) منصوب بـ (دونك) فالعلة عندهم سماعية، وهذا القول ينسب إلى الكوفيين [٥].

وردّ قولهم البصريون بأن (كتاب الله) مصدر منصوب بفعل تقديره: (كتب الله ذلك كتابا عليكم)، دلّ على التقدير الآية السابقة:﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ (النساء:٢٣)، لأنّ التحريم

---

[١] الكتاب: ٢٥٢/١-٢٥٣.

[٢] يُنظَر: الإنصاف: ١٨٥/١، واللباب: ٤٦١/١، وشرح قطر الندى: ٢٥٨/١، والدر المصون: ٤١٩/٣

[٣] معاني القران: ٢٦٠/١.

[٤] البيت من الرجز: ينسب في شرح التصريح إلى جارية من بني مازن: ٢٩١/٢، وينسب في الخزانة إلى راجز جاهلي من بني أسيد: ٢٠٦/٦.

(٥) يُنظِر: المقتضب: ٢٠٣/٣، والأصول في النحو: ١٤٢/١، والإنصاف: ١٨٤/١-١٨٥، والدر المصون: ٤١٩/٣.

يستلزم الكتابة، وأما قول الشاعر فتخريجه عندهم على وجهين، الأول: أنْ يكون دلوني مبتدأ مرفوع خبره ما بعده أو يكون خبر لمبتدأ تقديره: (هذا دلوى دونكا)، والثاني: إنْ يكون منصوبا بفعل تقديره: (خذ دلوي دونك)، فـ(دونك) مفسر لذلك الفعل المقدر[١].

كما أحتج الفراء على مذهب من قدم المعمول بقوله: « (كتابا من اللَّه عليكم)، وقد قَالَ بعض أهل النحو معناه : (عليكم كتاب اللَّه)، والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: (زيدًا عليك)، أو (زيدًا دونك)، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله»[٢].

والخلاصة مما تقدم اختار ابن القصّاب علة البصريين في أنها فرعٌ الأفعال فلا تتمكن تمكنها.

ويبدو لي أن العلة في منع تقدم معمولها عليها قياسًا على (أنَّ وأخواتها) للمشابهة بينهما في أنها عاملة عمل الفعل ولا تتأثر بالعامل ولذات العلة بُنِيتْ -على نحو بينته في المسألة السابقة - ، فكما لا يتقدم معمولي (أن وأخواتها) عليها كذلك لا يتقدم معمول اسم الفعل عليه.

ج- الكنايات

١- علة بناء (كم) الاستفهامية والخبرية:

المقصود بالكناية: أنْ يُعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة لغرض من الأغراض[٣]، ومن الكنايات المبنية التي يعبر بها عن العدد (كم) الاستفهامية والخبرية، أما علة بنائها فيذكرها ابن القصّاب بقوله: «لكونها موضوعةً وضع الحرف، أو لكون الاستفهامية متضمنة معنى الحرف، وحمل الخبريَّة عليها؛ لشبهها بـ(كم) الاستفهامية من جهة اللفظ والمعنى، أما من جهة اللفظ فظاهر، وأما من جهة المعنى فلأنّ كل واحد منهما كناية عن العدد»[٤]. ويتضح من كلام ابن القصّاب أنّ العلة في بناء (كم) الاستفهامية كونها شابهت الحرف في الوضع، والعلة في بناء (كم) الخبرية أحد الأمرين الأول: مشابهتها الحرف في الوضع، والثاني: أنها حُملتْ على الاستفهامية؛ لشببها بها في اللفظ والمعنى.

لتفصل المسألة يستحسن تناول علة بناء الاستفهامية عن الخبرية على الآتي:

---

[١] يُنظَر: المقتضب: ٢٠٣/٣، والأصول في النحو: ١٤٢/١، والإنصاف: ١٨٤/١-١٨٥، واللباب: ٤٦١/١، والدر المصون: ٤١٩/٣.

[٢] معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٠.

[٣] يُنظَر: الصاحبي في فقه اللغة: ٢٠٠/١، واللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب:١٧٦/١.

[٤] الأزهار: ٤٤١.

أما علة بناء (كم) الاستفهامية فنجد النحاة تناقلوا علة بناء (كم) الاستفهامية؛ كونها موضوعة وضع ألف الاستفهام، وذلك ما ذكره ابن السراج(ت:٣١٦هـ) بقوله: «فأما (كمْ) فبنيت؛ لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف»[١]. وقال السيرافي(ت:٣٦٨هـ): « وأما كم فإنها مبنية على السكون، والذي أوجب بناءها على ذلك أنها وقعت موقعين شابهت في كل واحد منهما حرفا؛ فالأول وقوعها موقع ألف الاستفهام، ويسأل بها عن جميع الأعداد كقولك: (كم غلاما لك)، و(وكم مالك؟) فتصير بمنزلة قولك: (أعشرون غلاما لك) و(أثلاثون مالك؟)، فتغني عن حرف الاستفهام والاسم الذي بعده» [٢]، فالعلة مشابه بحرف الاستفهام.

وأما علة بناء (كم) الخبرية فجاء في حكم بنائها علتان، وهما الآتي:

العلة الأولى: إنّها مبنية لشبهها بـ (رُبّ) في الخبر؛ لأن (رُبّ) للتقليل و(كم) للتكثير، وكثير ما يحمل الشيء على نقيضه، فالعلة (علة نقيض)، واختارها السيرافي، وابن الوراق (ت:٣٨١هـ)، والأنباري (ت:٥٧٧هـ)، والعكبري (ت:٦١٦هـ)، وابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)[٣]، لعلهم فهموا هذا من كلام سيبويه بقوله: «اعلم أن لـ (كَم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبّ»[٤].

العلة الثانية: إنّها شابهت كم الاستفهامية من جهة اللفظ والمعنى، أما من جهة اللفظ فواضح، أما من جهة المعنى فكلاهما وضع للكناية عن العدد، فالعلة (علة مشابهة)، ونقلها الرضي(ت:٦٨٨)، والمرادي(ت:٧٤٩هـ)، و يحيى العلوي(ت:٧٤٩هـ)، وابن كمال الباشا(ت:٩٤٠هـ)[٥].

ويتضح بأنّ ابن القصّاب اختار التعليل في (كم) الاستفهامية ما قاله النحاة في أنها مبنية لشبهها بالحرف أو تضمنها الحرف قصد بذلك تضمنها حرف الاستفهام، وفي بناء (كم) الخبرية علل بالعلة الثانية، لكنه لم يغفل العلة الأولى فقد صرح في علة جر تمييزها بأنها نقيضة (رب) فحملت عليه في العمل، وهو ما سنبينه في المسائل القادمة.

---

[١] الأصول في النحو: ١٣٥/٢.
[٢] شرح الكتاب: ٧١/١-٧٢.
[٣] يُنظَر: شرح الكتاب: ٧١/١-٧٢، وعلل النحو:٤٠٣/١، وأسرار العربية: ٥١/١، واللباب: ٣١٥/١، وشرح الجمل: ١٤١/٢.
[٤] الكتاب: ١٥٦/٢.
[٥] يُنظَر: شرح الرضي: ٣/ ١٤٧، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٣٤١، وإرشاد السالك إلى حل آلفيه ابن مالك: ٨٤٨/٢، والمنهاج في شرح جمل الزجاج: ٤٨٥/١، و أسرار النحو: ١٩٥.

ويبدو لي أنّ القول الأول اسلم من الثاني؛ لأن العلة في البناء الأسماء مرتبطة بالحروف، ولأن (رب) مختلف في أنها حرف فمن النحاة من عدها اسم.

٢-علة عمل (كم) الاستفهامية النصب:

تقرر لدى النحاة أنّ مميز (كم) الاستفهامية مفرد منصوب، وذكر ابن القصّاب علة عملها النصب بقوله: «لأنها لما كانت للعدد وكان مميز وسط العدد، وهو (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) مفردًا منصوبًا فجُعِل مميزها كمميز وسط العدد؛ لأنه لو جُعِل كمميّز احد الطرفين لكان منصوبًا»[١]. أي: إنّها شابهت العدد المركب فلذلك تمييزها مفردًا منصوبًا.

وللنحاة في علة عملها علتان، وهما الآتي:

العلة الأولى: إنّها نصبت الاسم بعدها؛ لوقوعها موقع العدد، أي: حُمِلتْ في معناها حمل العدد واختلفوا في ذلك العدد:

١- من النحاة من حملوها على عدد فيه نون غير منون، وذلك العدد (عشرون) وأشباهها، ولأن كم بمنزلة عدد منون، وعشرين أول عدد فيه نون تمييزه مفرد منصوب، شابهتها في العمل فجُعِل تمييزها كتمييز (عشرين)، فاذا قلت: (كم رجلًا عندك) فالتقدير: (أ عشرون رجلا عندك)، وهو ما علل به سيبويه؛ إذ قال: «واعلم أن كمْ تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كم؛ لأن العشرين عددٌ منون وكذلك كمْ هو منون عندهم »[٢]. وبهذا قال المبرد(ت:٢٨٥هـ) ويحيى العلوي(ت:٧٤٩هـ)[٣].

٢- من النحاة من حملها على عدد مركب، وهو من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين)، ولا تنوين فيه، وقالوا إنّ هذه الأعداد في حكم التنوين، فأصل (أحد عشر) هو (أحدٌ وعشرٌ)، وبعد تركيبه مُنِع من التنوين، والإعراب فبني لمشابهته الفعل، إلا أنّ التنوين كان فيه قبل التركيب، وأول الأعداد يكون تمييزه مفردًا منصوبًا هو (أحد عشر)، و(كم) شابهته في البناء فحملت عليه في العمل، وبهذا قال السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)،

---

[١] الأزهار:٤٤١.

[٢] الكتاب: ١٥٧/٢.

[٣] يُنظَر: المقتضب: ٥٥/٣، والمنهاج في شرح جمل الزجاج: ٤٨٥/١.

والزمخشري(ت: ٥٣٨هـ)، والأنباري(ت:٥٧٧هـ) ورجحه النيلي (من علماء القرن السابع)[١].

العلة الثانية: إنّ كم الاستفهامية نصبت الاسم بعدها لرفع الالتباس بينها وبين كم الخبرية؛ لأن الخبرية تعمل الجر فلم يبقَ للاستفهامية إلا النصب، فالعلة (علة أمن اللبس)، ونقله الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ)، واختارها ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ) [٢].

واستخلاصا لما سبق علل ابن القصّاب بالعلة الأولى، أي: حملا على العدد من (احد عشر) إلى (تسعة وتسعين)، ويبدو لي بأنه أرجح من علة امن اللبس بينها وبين الخبرية؛ لأن الفرق بينهما كان ليتضح من خلال صيغة المتكلم، كما أن من العرب من ينصب تميز (كم) الخبرية فكيف يأمنون اللبس على هذه الحالة؟

من المفيد أن نؤكد أن القياس فيها نصب تمييزها، وقد يأتي مجرورًا حملا على كم الخبرية، ومن النحاة من يمنع جره مطلقا، ومنهم أجازه بإضافة (كم) إليه أو بـ (من) مضمرة، واشترط ابن مالك لجر تمييزها أنّ تكون مجرورة بحرف جر ظاهر نحو: بكمْ درهمٍ اشتريت ثوبك ؟[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الكوفيين أجازوا مجيء تمييزها جمعا، ومنعه البصريون وقالوا إنْ جاء يوهم انه مجرور فيحمل على معنى الحال أو الجماعات وتمييزه محذوف، نحو قولنا: (كم لك غلمانًا) أي كم لك في حالة الغلمان، ونحو قولنا: (كم رجالًا عندك) أي كم جماعة من الرجال عندك[٤].

٣- علة عمل (كم) الخبرية الجر:

سمّيت الخبرية؛ لأنّها تحتمل الصدق والكذب، فان قلتَ: (كم رجلٍ أكرمتُ)، فأخبرت بكثرة الرجال الذين أكرمتهم، وذلك يحتمل الصدق والكذب[٥]، ويكون تمييز(كم) الخبرية مفردًا أو جمعًا مجرورًا، وفي علة جر تمييزها علة يذكرها ابن القصّاب: «لأنها نقيضة (رُبّ) أو مثلها،

---

[١] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٩٠/٢، و المفصل: ٢٢٤/١، وأسرار العربية: ١٦٥/١-١٦٦، والصفوة الصفية: ٢٧٨/٢.
[٢] يُنظَر: ترشيح العلل: ٣٢٧/١، وشرح الجمل: ١٤٤/٢.
[٣] يُنظَر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٧٤/٢.
[٤] يُنظَر: همع الهوامع: ٢/ ٣٥١، وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.
[٥] يُنظَر: معاني النحو: ٢٩٣/٢.

فحملت عليها في الخبر»[1]. فالعلة (علة نقيض)؛ لأن (رُبّ) حرف جر تفيد التقليل، و(كم) تفيد التكثير فحملت (كم) على نقيضتها في العمل.

وجاء في علة عملها الجر ثلاثة علل، وهي:

العلة الأولى: إنّ (كم) الخبرية بمنزلة عدد غير منون أُضيف إلى ما بعده، وذلك العدد (مائتان فما فوقها)، والأعداد من(ثلاثة إلى عشرة)، وإن كان تمييزها جمعًا فهي بمنزلة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة؛ لأن تمييز هذه الأعداد جمع مجرور، وإن كان تمييزها مفردًا فهي بمنزلة المائتين فما فوقها؛ لان تمييزها يكون مفردًا مجرورًا، فالعلة (علة شبه)، وعليها المبرد(ت:٢٨٥هـ)، وابن السراج (ت:٣١٦هـ)[2].

العلة الثانية: إنّ (كم) الخبرية نقيضة (رب) في المعنى؛ لذا حُمِلتْ عليها في العمل، فكثيرًا ما يحمل الشيء على نقيضة كما يحمل على شبيهه، فـ (العلة نقيض) وبهذا قال السيرافي (ت:٣٦٨هـ)، وأبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ)[3].

العلة الثالثة: إنَّ تمييزها مجرور بـ (من) مضمرة سواء كان مفردا أو مجموعا؛ لأنّ (من) كثر دخولها على تمييزها فجاز إضمارها؛ لدلالة الحال عليه، ويُنسَب هذا القول إلى الخليل، والفراء[4].

ورُدَّت هذه العلة من ثلاثة جهات[5]:

١- إنّ حروفَ الجرِّ ضعيفة؛ فلا تعمل في الإضمار، فيتعين كونه مظهرًا.

٢- إنّ حروفَ الجرِّ تكون صلة لما بعدها، وهي مع المجرور بمنزلة الاسم الواحد، ولا يصح حذف بعض الاسم.

٣- لو كان تمييزها مجرورًا بـ(من)، لجاز جره عند فصل (كم) عن تمييزها، فلو فصل بينها وبين تمييزها فاصل نصب التمييز؛ لتعذر الإضافة.

وعليه يتضح أن ابن القصاب علل بعلة النقيض متابعًا السيرافي والفارسي.

ويبدو لي أن العلة الأولى والثانية هما الأسلم، والظاهر أنهما أخذا من كلام سيبويه(ت: ١٨٠): « واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أُسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجر الدرهم؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله،

---

[1] الأزهار: ٤٤١.

[2] يُنظَر: المقتضب: ٧٥/٣، والأصول في النحو: ٣١٧/١.

[3] يُنظَر: شرح الكتاب: ٤٩٢/٢، والمسائل المنثورة: ٨١.

[4] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٩٤/٢، والموفي في النحو الكوفي: ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٨٠، وشرح التسهيل: ٢٤٠/٢، وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.

[5] يُنظَر: اللباب: ٣١٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٨٠، وشرح التسهيل: ٢٤٠/٢

والمعنى معنى (رُبّ)، وذلك قولك: كم غلامٍ لك قد ذهب، فإن قال قائل: ما شأنُها في الخبر صارت بمنزلة اسمٍ غير منون؟ فالجواب فيه أن تقول: جعلوها في المسألة مثل عشرين وما أشبهها، وجُعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة، تجر ما بعدها، كما جرت هذه الحروف ما بعدها، فجاز ذا في (كم) حين اختلف الموضعان، كما جاز في الأسماء المتصرفة التي هي للعدد، واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبّ)، لأن المعنى واحدٌ، إلا أنّ (كم) اسمٌ و(رُبّ) غير اسم، بمنزلة مِنْ، والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، تجعله خبرَ كم»[١]

وتجدر الإشارة إلى أن من العرب من ينصب تمييزها حملًا على كم الاستفهامية يقول سيبويه: «واعلم أن ناسًا من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يُعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ منون، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه رُبّ إلا أنّها تنصب»[٢]. وقيل: إنها لغة بني تميم[٣]، ومما جاء في نصب تمييزها قول الفرزدق على رواية النصب[٤]:

كم عمةً لكَ يا جريرُ وخالةً ..... فَدْعاءَ قد حلبتْ على عِشاري

ونقل الفارسي عملها الرفع نحو: (كم رجلٌ أتاني)، فتكون في موضع نصب بمعنى (مرارًا)، و(رجلٌ) مرفوعا بالابتداء، و(أتاني) جملة فعلية خبر للمبتدأ[٥].

ثانيا: المبني من الأفعال.

أ ــ الفعل الماضي.

١- علة بنائه على الفتح:

الأصل في البناء أن يكونَ على السكون[٦]، لكن الفعل الماضي خرج عن أصله فجاء مبنيًا على الحركةِ، وفي خروجه عن أصله علة تقتضي بيانها.

---

[١] الكتاب: ١٦١/٢.

[٢] الكتاب: ١٦١/٢.

[٣] يُنظِر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٠٧.

[٤] البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه برواية الجر: ٣٩٥/١، والبيت يروى على ثلاث روايات الجر والنصب والرفع، يُنظِر: المقتضب:٣/ ٥٨، والأصول في النحو:١/ ٣١٨، و شرح اللمع: ١/ ١٤٧..

[٥] يُنظِر: المسائل المنثورة: ٨١-٨٢.

[٦] يُنظَر: البسيط: ١٧٤/١.

يقول ابن القصّاب: «وكان حقه أن يبنى على السكونِ؛ لأنه الأصلُ في البناءِ، وإنما بني على الحركةِ؛ لمشابهةِ الاسمِ في وقوعهِ صفةً وصلةً وخبرًا وحالًا، في قولك: (مررتُ برجلٍ ضربَ)، و(جاء الذي ضربَ)، (زيدٌ ضَربَ)، و(رأيتُ زيدًا قد ضربَ، وكانت الحركة فتحةً؛ لتعادل خفتُها ثقل الفعلِ، وكذا في شرح الأزهري»[١]. أي: إنّ القصّاب نقل قول الشيخ خالد الأزهري(ت:٩٠٥هـ) في علة بناء الماضي على الفتح[٢]، لكن الأزهري شبه الماضي بالمضارع في كتابه شرح التصريح بقوله: «الفعل الماضي مبنيٌ باتفاق، وبناؤه على الفتح؛ للخفة...، وإنما بني على حركة؛ لمشابهته المضارع في الجملة، لوقوعه صفةً وصلةً وخبرًا وحالًا وشرطًا، ولثقل الضم والكسر، وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته»[٣].

ولا فرقَ بقولهم: إنَّ الماضي شابه المضارع أو الاسم؛ لأنَّ المضارع يشابهُ الاسمَ، فالعلة في بناء الماضي على الفتح واحدة هي (علة مشابهة)، وأما سبب اختيار الفتحة؛ كونها أخفّ الحركات حتى تعادل ثقل الفعل فهي (علة معادلة).

بالعودة للمتقدمين بداية بسيبويه (ت:١٨٠هـ)، نجده شبه الماضي بالاسم وبالمضارع، يقول: «ولم يسكنوا آخِر فعلَ لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: (هذا رجلٌ ضَربَنَا)، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت: (هذا رجلٌ ضارب)، وتقول: (إن فعل فعلتُ)، فيكون في معنى (إن يفعلْ أفعلْ)، فهي (فعلٌ) كما أن المضارع (فِعلٌ) وقد وقعتْ موقعها في (إنْ)، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعَة في الوصف، فلم يسكّنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكَّن ولا ما صُيرِّ من المتمكَّن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكّن، فالمضارع (منْ عَلُ)، حرَّكوه لأنّهم قد يقولون (من عَلٍ) فُيجْرُونه، وأمَّا المتمكن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكَّن في موضع فقولك: ابدأ بهذا أول، و(يا حكم)»[٤]. أي إنّ إنّ سيبويه علل لبناء الماضي على الحركة بدل السكون مشابهته الاسم في وقوعه صفة للنكرة، وفي مشابهته الفعل المضارع بوقوعه موقعه بعد الشرط، وقاسَ حركة الماضي على حركة الأسماء التي حُكِم عليها بالبناء نحو: من علُ ، وكذلك حركة الأسماء المتمكنة التي بنيت لعلة نحو: يا حكمُ.

---

[١] الأزهار: ٤٣٥.
[٢] يُنظَر: شرح الأزهرية: ٨/١.
[٣] شرح التصريح على التوضيح: ٥٠/١.
[٤] الكتاب: ١٦/١.

تناول سيبويه العلة بطريقة موجزة، أما النحاة من بعده فتناولوها بمزيد من الإيضاح والتفصيل؛ لذا عُدّت من العلل الجدلية، ومن الذين فصلوا القول فيها المبرد (ت:٢٨٥هـ) وابن السراج (ت:٣١٦هـ) والسيرافي(ت:٣٦٨هـ)[١]، وقسموا الأفعال من ناحية شبهها بالأسماء على ثلاثة أقسام، منها ما ضارع الأسماء مضارعة تامة، وهو الفعل المضارع، فاستحق الإعراب، **ومنها** ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي فتوسط بين المضارع والأمر فلم يُعرب كالمضارع لنقصانه عنه، ولا يُسكن كالأمر لزيادته عليه، فبُنِيَ على الحركة لأن الحركة أمكن من السكون، ومنها ما لم يضارع الأسماء بأيِّ وجه من الوجوه، وهو فعل الأمر، فبقي على سكونه.

أما علة إيثار الفتحة على بقية الحركات فهي على أربعة أوجه: [٢]

الوجه الأول: كون الفتح أخفّ الحركات، والقصد من تحريكه لتخرجه عمّا هو أصل فيه، أي الساكن وهذا التمييز يحصل بالتخفيف فكانت الفتحة، وقال بها السيرافي، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، والأنباري (ت: ٥٧٧هـ) العكبري (ت: ٦١٦هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، وابن أبي الربيع(ت: ٦٨٨هـ)، وخالد الأزهري(ت:٩٠٥هـ)، والأشموني (ت:٩١٨هـ) [٣].

الوجه الثاني: كون الضم لا يصلح فيه؛ لوقوع اللبس بين فعل الواحد والجماعة؛ لأنّ بعض العرب تقول للجماعة (ضربُ) في معنى (ضربوا)، ومنه قول الشاعر[٤]:

فلو أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِي ..... وكان مع الأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ

فقصد (كانوا)، وكون الكسر لا يصلح فيه؛ لأنَّ الكسر اختص بالأسماء فلا يدخل الأفعال فبقي الفتح، (علة أمن اللبس)، وقال بها السيرافي، وابن الوراق، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش[٥] .

---

[١] يُنظَر: المقتضب: ١/٢-٢-٣، والأصول في النحو: ١٤٥/٢، وشرح الكتاب: ٧٧/١-٧٨.
[٢] يُنظَر: شرح الكتاب: ١/ ٧٧-٧٨
[٣] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٧/١-٧٨، وعلل النحو: ١٤٨/١، وأسرار النحو: ٢٢٦، واللباب :١٦/٢، وشرح المفصل: ٢٠٨/٤، و والبسيط: ٢٢٤/١، وشرح الأزهرية: ٨/١، وشرح الأشموني: ٤٥/١.

[٤] البيت من الوافر وبلا نسبة في الحيوان: ٥/ ١٦٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١/ ٢٩٨، وخزانة الأدب: ٢٢٩/٢.، وهو من شواهد علل النحو: ١٤٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧٧/١، والإنصاف: ٣١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٠٨.
[٥] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٧/١-٧٨، وعلل النحو: ١٤٨/١، وأسرار النحو: ٢٢٦، واللباب :١٦/٢، وشرح المفصل: ٢٠٨/٤.

الوجه الثالث: عند تثنية الفعل الماضي يتصل به ألف الاثنين، والألف لا يكون إلا مفتوحًا ما قبله، (علة أشعار)، وقال به الفراء فيما نسب ‘ليه، والسيرافي ، وابن الوراق، والعكبري، وابن يعيش [1].

الوجه الرابع: يكون الفعل الماضي على (فَعِل) و(فَعُل)، فلو بنوه على الضم لخرجوا في (فَعِل) من كسر إلى ضم، وليس ذلك في كلامهم ، ولو بنوه على الكسر لخرجوا في (فَعُل) من ضمة إلى كسرة وهذا قليل ومستثقل، فلم يبق إلا الفتح، فالعلة (علة سبر وتقسيم).

ومنهم من اكتفى بعلة معادلة ثقل الفعل بخفة الفتحة منهم الرماني واختاره القصّاب إذ نقل ما قاله الأزهري كما بيّنا.

والراجح عندي علة المعادلة لما أثبتناه سابقًا بثقل الأفعال فالكسرة لا تدخل الأفعال؛ لثقلها، وثقل الفعل، والضمة كذلك ثقيلة فلا تدخله إلا عند اتصالهِ بواو الجماعة طلبًا للمجانسةِ، وإن قيل إنَّ المضارع رغم ثقله يرفع بالضمة فلمَ لم يخرج عنها لعلة الثقل؟ قلنا إنَّ الأفعال المضارعة لما شابهت الأسماء خفت، نظير الأسماء التي شابهت الأفعال فثقلت.

ب - الفعل المضارع.

١- علة بنائه عند اتصاله بنوني التوكيد ونون جمع الإناث:

يبقى الفعل المضارع معربًا إنْ عري من نون جمع الإناث ونون التوكيد، حتى تتصل به فيعود إلى أصلهِ وهو البناء، وعلل ابن القصّاب لبناءه بقوله: «وإنما بُنِي؛ لكون آخرِه بمنزلِة وسطِ الكلمةِ؛ بسببِ النونِ»[2]. أي إنَّ المضارع مع النون كالكلمة تركب مع النون فصار كالكلمة الواحدة فيتعذر الإعراب؛ لأن الإعراب لا يقع على وسط الكلمة بسبب النون.

وللنحاة في علة بنائه علتان، وهما:

العلة الأولى: إنَّ الفعل مع نون جمع الإناث، ونوني التوكيد، صار بمنزلة الكلمة الواحدة، والتركيب من خواص الأسماء، والإعراب في الأسماء لا يقع في وسط الكلمة، فالعلة علة شبة،

---

[1] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٧/١-٧٨، وعلل النحو: ١٤٨/١، وأسرار النحو: ٢٢٦، واللباب :١٦/٢، وشرح المفصل: ٢٠٨/٤.

[2] الأزهار: ٤٥٤.

أي: مشابهتها بالأسماء. وقال بها المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، وابن مالك(ت: ٦٧٢هـ)، وابن الناظم (ت: ٦٨٦هـ)، وخالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)[١].

العلة الثانية: إنَّ نون جمع الإناث ونوني التوكيد من خواص الأفعال وعند دخولها على المضارع رجحتا جانب الفعلية، فقويت مشابهته بالفعل، وأبعدت المضارع عن مشابهته بالاسم فعاد إلى البناء؛ لنقصان شبهه بالأسماء فعاد إلى أصله، فالعلة (علة أصل). وقال بها العكبري (ت: ٦١٧هـ)، وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)[٢] .

ورد ابن مالك هذه العلة؛ إذ قال: «وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بلحاقها شَبَهُ الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثاني باطل لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثرا لبنى المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة، لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل»[٣]، أي إنَّ الفعل لا يبنى مع خواصه ولو كان كذلك لبني عند دخول (لم) وحروف التنفيس فهي من خواص الفعل، وهو ما يرجح جانب التركيب.

واختلف الفريقان في بنائه اذا فصلت عنه نون التوكيد، فمنهم من اشترط لبنائه أنْ تتصل به النون اتصالًا مباشرًا؛ لأنَّ النون مع الفعل بمنزلة صدر المركب مع عجزه وإنْ فَصلَ بينهما فاصل ترك البناء وعاد للإعراب، ومنهم من يرى أنه مبني سواء باشرته أو فصل بينهما فاصل، لان النون عندما دخلته ضعفت شبهه بالاسم كونها من خصائص الأفعال[٤].

ويبدو لي أنَّ القول الثاني أسلم من الأول، حتى إن ابن القصّاب أشار إلى القولين في كتابه في شرح كفاية المبتدي لكنه ترك التصريح به في كتابه الأزهار[٥].

---

[١] يُنظَر: المقتضب: ١٩/٣، وشرح التسهيل: ٣٦/١، وشرح ابن الناظم: ١٤/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٢/١.
[٢] يُنظَر: اللباب: ٢٨/٢، وشرح المفصل: ٢١٦/٤.
[٣] شرح التسهيل: ٣٦/١.
[٤] يُنظَر: همع الهوامع: ٧٤/١.
[٥] ينظر: شرح كفاية المبتدي في التصريف: ١٤٩-١٥٠.

ج - فعل الأمر.

١- علة بناء فعل الأمر بغير اللام:

اختلف نحاة البصرة والكوفة في الحكم على فعل الأمر أهو مبنيٌ أم معربٌ، وقد تناول الشارح كلا المذهبين مع تعليلاتهم، فذكر أنّ البصريين ذهبوا إلى أنّ فعلَ الأمرِ بغيرِ اللاّمِ معربٌ؛ فلما حذفتْ عنه أحرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابهًا بالاسم فأعرب، خرج الأمر من المشابهة بالاسم فعاد إلى أصله في البناء، وأنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ فعل الأمر بغير اللام معرب مجزوم بلام مقدرة؛ لكون المقدر كالملفوظ ، وأشار إلى أنّ البركوي (ت: ٩٨١هـ) لم يعترض لتقوية مذهب الكوفيين بالدليل؛ لكونه مردودًا، ولم يبين علة رده [١]، ويتضح من كلامه ترجيحه مذهب البصريين.

ولتفصيل المسألة أستعرض المذهبين وعلتهم على النحو الاتي:

مذهب البصريين: إنَّ الأمر مبني؛ لأنه لم يشابه الاسم في شيء فجاء على أصله في البناء على السكون، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته، فالعلة (علة أصل)[٢]، يقول سيبويه: « والوقف قولهم: اضرب في الأمر، ولم يحرِّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة»[٣]، أي إنَّ الأمر لم يخرج عن اصله في البناء على السكون؛ لأنّه لم يشابه المضارع في أي وجه، واستدلوا على ذلك من جهتين:

١- إن ما جعل المضارع معربًا هو شبهه بالاسم بزيادة أحرف المضارعة، ولما حذفت من الأمر زال الشبه فعاد الفعل إلى البناء[٤].
٢- إنّ ما جاء على صيغة (فَعَال) من أسماء الأفعال مبني؛ لنيابته مناب الأمر، فلو لم يكن الأمر مبنيًا لما جاء ما ناب منابه مبنيًا لبنائه[٥].

مذهب الكوفيين: إنّ الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة حذفت مع حرف المضارع تخفيفا؛ لكثرة الاستعمال، فأصل (اضربْ - لِتَضربْ)، حذفت اللام تخفيفًا، وحذف حرف المضارعة،

---

[١] يُنظَر: الأزهار: ٢٩٤.
[٢] يُنظَر: اللامات: ٩٤/١، والإنصاف: ٤٢٧/٢، واللباب: ١٧/٢.
[٣] الكتاب: ١٧.
[٤] يُنظَر: المقتضب: ١٣١/٢، والبسيط: ٢٢٥/١.
[٥] يُنظَر: الإنصاف: ٤٣٠/٢، وضياء السالك: ٣٩/٤.

وجِيء بهمزة الوصل للنطق بالساكن[١]، محتجين بمجيئه على صيغته الأصلية المخاطب في قوله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (يونس: ٥٨) على قراءة أُبَيٍّ بن كعب مسنده عن الرسول - عليه الصلاة والسلام- [٢]، على أن يكون (لتفرحوا) فعل أمر جاء على أصلِهِ، وعلى هذه القراءة حملوا الأمر بغير اللام بكونه معرب مجزوم على الأمر باللام[٣]، ونقل الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) لهم حجتين أُخريين لهم، وهي إنّ الأمر بغير اللام معرب مجزوم حملا على نقيضه أي: النهي، بـ (لا الناهية)، فالنهي نقيض الأمر، فكلاهما معرب مجزوم، وإنّ فعل الأمر المعتل يحذف منه حرف العلة نحو: (اغزُ)، و (ارمِ)، و(اخشَ)، والذي حذفه هي (لام الأمر الجازمة) [٤].

ورُدّ مذهبهم من ثلاثة جهات:

- إنّ دخول اللام على المخاطب قليل[٥]، وتخريج ما جاء أمر المخاطب باللام على أنَّه مبنيّ على الوقف في الشاهد القرآني[٦]، وقيل أنها لغة ضعيفة[٧].
- إنَّ عوامل الجزم أضعف من حروف الجر فلا تعمل في الإضمار[٨].
- إنَّ الف الوصل لا تدخل إلا على الأفعال المبنية فلا تدخل المضارع ولا الأسماء إلا قليل منها[٩].

يستخلص مما سبق بان أبن القصاب تابع مذهب البصريين في بناء فعل الأمر، وردّ مذهب الكوفيين إلا أنَّه لم يعلل لردّه.

ويبدو لي أن الأسلم ما ذهب إليه البصريون؛ لأنَّ عوامل جزم الأفعال لا تعمل مضمرة فهي تقابل عوامل الجر في الأسماء، فالجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال.

---

[١] يُنظَر: اللامات: ٩٤/١، والإنصاف: ٤٢٧/٢، واللباب: ١٧/٢.
[٢] يُنظَر: الكنز في القراءات العشر: ٥٠٣/٢، والنشر في القراءات العشر: ٢٨٥/٢.
[٣] يُنظَر: معاني القران للفراء: ١/ ٤٦٩، والإنصاف: ٤٢٧/٢، والبسيط: ٢٢٥/١.
[٤] يُنظَر: الإنصاف: ٤٣٠/٢.
[٥] يُنظَر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٣٩/١، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ٢٤٦/١، والجنى الداني في حروف المعاني: ١١١/١.
[٦] يُنظَر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٣٩.
[٧] يُنظَر: الجنى الداني: ١١١/١، والبحر المحيط: ٩/ ٣٦٢.
[٨] يُنظَر: الأصول في النحو: ١٤٥/٢، وعلل النحو: ١٤٩/١.
[٩] يُنظَر: الأصول في النحو: ١٤٥/٢.

الفصل الثاني

العلة النحوية في المرفوعات والنواسخ

****

المبحث الأول

العلة النحوية في المرفوعات

توطئة:

المرفوعات في اللغة تسعة، وهي: (الفاعل، ونائب فاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، وخبر لا النافية للجنس، واسم ما ولا المشبهتين بليس، والمضارع المجرد من أدوات النصب والجزم). وقد أشرنا في الفصل الأول إنَّ الرفع من أقسام المعرب؛ لذلك فهو يقع في الأسماء، والفعل المضارع، وكل منها لا يرفع إلا بعامل لفظي أو معنوي، وأكثر ما وقع الخلاف في عامل رفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، والفعل المضارع، أما نائب الفاعل فهو تابع للفاعل في عامل رفعه، وأما باقٍ المرفوعات فقد رفعت بالنواسخ، ولم يجرِ خلافًا في عامل رفعها إلا القليل، ولم أتعرض لها في المرفوعات لإدراجها في مبحث النواسخ ، وعلى ذلك سوف أتطرق إلى المرفوعات من الأسماء (الفاعل، والمبتدأ والخبر) والمرفوعات من الأفعال (الفعل المضارع).

أولا: المرفوعات من الأسماء

أ ـ الفاعل

١ـ علة تقديمه على بقية المرفوعات:

اختلاف النحاة في أصل المرفوعات، فمذهب الجمهور إلى أن الفاعل أصل المرفوعات، والمبتدأ فرعٌ عنه، ونُسِب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ أصل المرفوعات والفاعل فرعٌ عنه[١]، ونُسِب إلى سيبويه (ت: ١٨٠هـ) [٢]، ومنهم من

---

[١] من وافق سيبويه علل لتقديم المبتدأ؛ لابتداء في الكلام به، ولا يزول عنه الابتداء إن تقدم أو تأخر بعكس الفاعل فانه تزول منه الفاعلية إن تقدم على الفعل، يُنظَر: همع الهوامع: ٣٥٩/١، وحاشية الخضري: ٢٠٧/١.

[٢] يُنظَر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ٣٠٠/١، وهمع الهوامع: ٣٥٩/١ .

قال إن كليهما أصلٌ، وليس أحدهما فرعًا عن الآخر، ويُنسَب إلى الأخفش (ت: ٢١٥هـ)، وابن السراج (ت: ٣١٦هـ)[١].

وقد تابع البركويّ (ت: ٩٨١هـ) جمهور النحاة في تقدم الفاعل على بقية المرفوعات، وفي تقديمه له علة ذكرها ابن القصّاب؛ بقوله: «وإنما قدمه؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل، لكون جزئِها أصلًا العمل، وهو الفعل»[٢]. ويتضح من كلام ابن القصاب أن تقديم الفاعل اعتمد أهميته في الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل على رأيه.

وجاء في تعليل تقدمه ثلاثة علل، وهي الآتي:

العلة الأولى: إنَّ العامل في الفاعل عامل لفظي هو الفعل، والعامل في المبتدأ معنوي، فوجب أنْ يكون الفاعل أصل المرفوعات؛ لأن عامله اقوى العوامل، وذلك ما أشار إليه الجوجري (ت:٨٨٩هـ)، والسيوطي (ت:٩١١هـ)، والصبان (ت: ١٢٠٦هـ)[٣].

العلة الثانية: إنَّ الرفع علم الفاعلية؛ لذا وجب أن يقدم الفاعل، وقد صرح بها ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) ليفسر لمَ قدم الزمخشري الفاعل على بقية المرفوعات في المفصل، والرضي (ت:٦٨٦هـ) ليفسر لمَ قدم ابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ) الفاعل في الكافية[٤].

العلة الثالثة: إنَّ الفاعل جزء من الجملة الفعلية، والجملة الفعلية أصل الجمل، وعليها ملا جامي (ت: ٨٩٨هـ)؛ إذ قال: «الفاعل وإنما قدمه؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل»[٥].

واستخلاصًا لما سبق يتبيّن أن ابن القصّاب اختار القول الثالث، وعليه تكون الجملة الفعلية عنده الأصل في الجمل، كما أشير إلى أنَّ الأصل في الجمل يندرج تحته خلاف لستُ بصدد الحديث عنه.

وتجدر الإشارة إلى أن فائدة الخلاف في أصل المرفوعات تظهر في نحو: (النووي أجمع من يعتد به)، وهل يجوز أن يجعل اللفظ المتقدم فاعلا أم مبتدًأ؟ وأيهما أولى؟ فمن رجح الفاعل أصل

---

[١] يُنظَر: همع الهوامع: ٣٥٩/١، والمدارس النحوية: ٢٨٢/١-٢٨٣.
[٢] الأزهار: ٣٠٧.
[٣] ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٣٠/١، وهمع الهوامع: ٣٥٩/١، وحاشيه الصبان: ٢٧٥/١.
[٤] يُنظَر: شرح المفصل: ٢٠٠/١، وشرح الرضي: ١٨٥/١.
[٥] يُنظَر: شرح الفوائد الضيائية: ١٤٨/١.

المرفوعات أعرب (النووي) فاعل لفعل محذوف تقديره: (قال النووي)، ومن رجح المبتدأ أصل المرفوعات، أعرب (النووي) مبتدأ لخبر محذوف تقديره النووي قائل[١].

٢- علة رفعه:

قبل الشروع في علة رفع الفاعل أشير إلى اختلاف النحاة في العامل فيه، والرأي المتبع لدى أغلب النحاة ما ذهب إليه سيبويه (ت:١٨٠هـ) في أنّ العامل في رفعه الفعل أو ما ضمن معناه الذي اسند إليه، والمفعول به نصب بتعدي الفعل[٢]، وهذا ما علل به سيبويه؛ إذ قال في باب الفاعل: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: (ضربَ عبدُ اللهِ زيدًا). فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلت (ضرب) به كما شغلت به ذهب، وانتصب (زيد) لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضرب زيدًا عبد الله)؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ»[٣]. أي إن الفاعل رفع بفعله لأننا شغلنا الفعل به ولم نشغله بغيره، فـ(عبد الله) فاعل ارتفع بـ(ضرب) المتعدي كما ارتفع الفاعل في (ذهب) اللازم، وانتصب المفعول به لأنه تعدى إليه الفعل، وقد تابع سيبويه أغلب النحاة[٤].

فالعلة عند سيبويه اتسمت بالطابع التعليمي، ثم أتسعت المسألة وقيل: لمَ وجب أن يرفع الفاعل وينصب المفعول؟ ولمَ لم يحدث العكس وينصب الفاعل ويرفع المفعول ؟، فتحول إلى علة جدلية توسع فيها النحاة (علة العلة)، والمتتبع لكلامِ النحاة يجدهم عللوا لرفع الفاعل، ولنصب المفعول معا، وقد سار ابن القصّاب على نهجهم، وعلل لرفع الفاعل ونصب المفعول بقوله: «وإنّما أُختيِر للفاعلِ الرفعُ وللمفعول به النصب؛ لأنّ الضمة ثقيلة، والفتحة خفيفة، والفعل لا يرتفع به إلا فاعل واحد وينصب به عدة مفاعيل كالمصدر والظرفين والحال والمفعول به، فجُعِلَ الرفع المستثقل

---

[١] يُنظَر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ٣٠٠/١.

[٢] قيل إن رافع الفاعل هو الإسناد، وهو ما ينسبه ابن مالك وخالد الأزهري إلى خلف الأحمر(ت:١٨٠هـ)، ونسبه السيوطي إلى هشام الضرير(ت:٢٠٩هـ)، وقيل إن الفاعل رُفِع؛ لأنه مع الفعل جملة يحسن السكوت عليها ونصب المفعول به بتعدي الفعل إليه وهي علة المبرد(ت:٢٨٥هـ)، وقيل إنه مرفوع كونه فاعل في المعنى، وذكر أبو حيان(ت:٧٤٥هـ) بان القُتَبِيّ ينسبه إلى خلف الأحمر، كذلك نسبه السيوطي، ينظر المسألة وردودها في: شرح التسهيل: ١٠٧/٢، وشرح التصريح: ١/ ٣٩٥، التذييل والتكميل: ١٨١/٦، وهمع الهوامع: ١/ ٥٧٦

[٣] الكتاب: ٣٤/١.

[٤] يُنظَر: اللمع: ٣١، والمفصل: ٣٨/١، والبيان في شرح اللمع: ١١٩، وأسرار العربية: ٧٩/١، وكشف المشكل في النحو: ٢٩٤، واللباب: ١٥١/١، وشرح التسهيل: ١٠٥/٢، والمنهاج في شرح جمل الزجاج: ٢/١-١، وشرح التصريح: ٣٩٥/١، وهمع الهوامع: ٥٧٥/١.

إعراب ما قل، والفتح المستخف إعراب ما كثر في مثل: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا»[1].

فيتضح من كلام ابن القصّاب إنَّ الفاعل واحد لا يتعدد، ولقلته أعطي الضمة الثقيلة، أما المفاعيل فهي خسة ولكثرتها أعطيتْ الفتحة الخفيفة، فجعل الثقيل للقليل والخفيف للكثير.

ومن علل النحاة في علة رفع الفاعل ونصب المفعول فهي الآتي:

العلة الأولى: إن الفاعل واحد والمفاعيل متعددة ولقله الفاعل أُعطِي الضمة الثقيلة، ليوازي ثقل الضمة قلة الفاعل، ولكثرة المفاعيل أُعطِي الفتحة الخفيفة ليوازي خفة الفتح ثقل كثرة المفاعيل، فالعلة (علة معادلة)، وأشار إليه الزجاج (ت:٣١١هـ)، السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، والزمخشري(ت: ٥٣٨هـ)، والأنباري(ت:٥٧٧هـ)، والعكبري (ت:٦١٦هـ)، والخوارزمي (ت:٦١٧هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، وابن الصائغ (ت:٧٢٠هـ)[2].

العلة الثانية: إن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول، فلولا الأعراب لجاز الوهم بينهما، فكان الغرض أنْ يوضع لكل واحد منهما علامة تميزه عن الآخر، (فالعلة علة فرق)، وأشار إليها الأنباري، والعكبري، والخوارزمي، وابن يعيش[3].

العلة الثالثة: إنّ الفاعل الأول في الرتبة بعد الفعل وقبل المفعول، والضمة علامة الرفع وهي مأخوذة من الواو، والفتحة علامة نصب مأخوذة من الألف، والواو في المخارج أقرب للشفتين من الألف فالواو مخرجها من الشفتين والألف من وسط الحلق، فجعلت الضمة للأسبق رتبة (فالعلة أولى)، وأشار إليها السيرافي، و الأنباري، والعكبري، والخوارزمي، ويحيى العلوي (ت:٧٤٩هـ)[4].

---

[1] الأزهار: ٣٠٧.

[2] يُنظَر: رأي الزجاج في الخصائص: ٥٠/١، وشرح الكتاب: ٢٠٦/١، وأسرار العربية: ٧٨/١، و اللباب: ١٥٢/١، وترشيح العلل : ٩٣، وشرح المفصل: ٢٠١/١، واللمحة في شرح الملحة: ٣١١/١.

[3] يُنظَر: أسرار العربية: ٧٨/١، واللباب: ١٥٢/١، وترشيح العلل: ٩٣، وشرح المفصل: ٢٠١/١.

[4] يُنظَر: شرح الكتاب: ٢٠٦/١، وأسرار العربية: ٧٨/١، واللباب: ١٥٢/١، وترشيح العلل: ٩٣، والمنهاج في شرح جمل الزجاج: ٢٠٢/١.

العلة الرابعة: إنّ الفاعل أقوى من المفعول فأعطي الرفع القوي، والمفعول أضعف من الفاعل فأعطي النصب الضعيف فالعلة (علة مناسبة). وقد أشار إليه الأنباري، والعكبري، وابن يعيش[١].

العلة الخامسة: إن الفاعل أول والرفع أول فأعطي الأول للأول، والمفعول أخير والنصب أخير فأعطي الأخر للأخر، وأشار إليه الأنباري، وابن يعيش[٢].

والخلاصة مما تقدم ذكره يتضح أن ابن القصاب علل بالعلة الأولى، من النحاة من علل بأكثر من علة لرفع الفاعل ونصب المفعول، ولم أجد من احتج أو ردَّ على احد الأقوال؛ فكلها مبنية على الفرضيات السليمة.

٣- علة امتناع تقدمه على عامله:

إنّ مسألة تقديم الفاعل على عامله مسألة خلافية بين مذهبي البصرة والكوفة، فالبصريون يمنعونه ولا يجوزون تقدمه فلا يقال: (زيد قام) على أن (زيد) فاعل بل على أنه مبتدأ، والكوفيون يجيزونه مع بقائه على الفاعلية، ولكل فِرقةٍ ما يحتجّ به.

وقد التزم ابن القصّاب مذهب نحاة البصرة، وبيّن علة امتناع تقدم الفاعل ونائبه بقوله: «لكونهما كالجزء من عاملهما، أو لأنه يلزم بالتقديم لبس باب الفاعل بباب المبتدأ في الكلام»[٣]. وذكر في موضع آخر أن« إعراب الفاعل الرفع، فلو قدم على الفعل لأشبهه بالمبتدأ»[٤]. أي: إن العلة عنده علة (أمن اللبس) بين الفاعل والمبتدأ، فكلاهما مرفوع ولو قُدِّم الفاعل لالتبس بباب المبتدأ.

ولتفصيل رأي المذهبين، أبيّنها على النحو الآتي:

مذهب البصريين: إن تقديم الفاعل على عامله ممتنع، وذهبوا إلى أن العلة في منع تقدمه إلى العلل الآتي :

---

[١] يُنظَر: أسرار العربية: ٧٨/١، واللباب: ١٥٢/١، وشرح المفصل: ٢٠٢/١.
[٢] يُنظَر: أسرار العربية:٧٩/١، وشرح المفصل: ٢٠٢/١.
[٣] الأزهار: ٣٠٩.
[٤] المصدر نفسه: ٣٣٣.

العلة الأولى: إنّ الفاعل مع الفعل كالجزء الواحد، ولا يجوز تقديم جزء الشيء عليه[١]، واستدل الأنباري (ت:٥٧٧هـ) على أنّ الفاعل جزء من الفعل بسبعة أوجه، وهي الآتي[٢]:

١- إنّ العرب يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل؛ لئلا تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة، ولا يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير المفعول، فدل ذلك على أن الفاعل جزء من الفعل.
٢- إنّهم جعلوا الضمائر (الألف والواو والياء) في الأمثلة الخمسة أو الأفعال الخمسة جزءًا من الكلمة، وعلامة الإعراب النون التي تقع بعد هذه الضمائر.
٣- إنّهم الحقوا علامة التأنيث بالفعل في قولنا (قامتْ هند) والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم، وهذا يدل على أنّ الفاعل جزء من الفعل.
٤- إنَّهم في نسب كلمة (كنتُ) قالوا (كنتيّ) فاثبتوا تاء الفاعل في الكلمة ، ثم الحقوا ياء النسب فدل على أن الفاعل جزء من الكلمة.
٥- إنَّهم ركبوا الفعل مع الفاعل في كلمة واحدة في قولنا: (حبّذا)، فجعلوها في موضع رفع على الابتداء.
٦- إنَّهم أجازوا إلغاء عمل ظن وأخواتها إذا توسطت نحو (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)؛ لأن الإلغاء للمفردات لا للجمل فدل على أنّ الفعل مع الفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة.
٧- إنّهم قالوا: (قفا) للتثنية بدلا من (قف) و(قف)، فناب ضمير الفاعل مناب الفعل فدل على أنّه جزء من الفعل.

العلة الثانية: إنّ تقديم الفاعل يوقع اللبس بينه وبين المبتدأ، فاذا قدم على عامله تسلط عليه عامل غير الفعل، أي عامل الابتداء، فصار الاسم مرفوعًا بالابتداء، بخلاف المفعول اذا تقدم على الفعل يبقى على حالة فلا عامل آخر يوجب نصبه، فالعلة (علة أمن اللبس) [٣].

العلة الثالثة: إنّ الفعل عِلّة لتسمية المسند إليه فاعلًا، والعلة أسبق من المعلول، فالعلة (علة تغليب)[٤].

---

[١] يُنظَر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٢٧-٣٢٨، وتوضيح المقاصد: ٥٨٤/٢، وشرح الأشموني: ٣٨٨/١.
[٢] يُنظَر: أسرار العربية: ٧٩/١-٨٠-٨١.
[٣] يُنظَر: المقتضب: ١٢٨/٤، والأصول في النحو: ٧٣/١ – ٢٢٨/٢، وعلل النحو: ١/ ٢٧١، وشرح التسهيل: ١٠٧/٢، الصفوة الصفية: ٣٩٢/٢-٣٩٣.
[٤] يُنظَر: المغني في علل النحو (تحقيق عبد الرزاق):٤٤٩/٢، وشرح المفصل: ٢٠١/١.

العلة الرابعة: إنّ الشعور بالفعل في الذهن سابق على الشعور بالفاعل، واللفظ مطابق لما في الذهن[١].

مذهب الكوفيين: إن تقدم الفاعل على عامله جائز، احتجوا بعلة على جواز تقدمه على الفعل (بعلة السماع) في قول الشاعر[٢]:

ما للجمال مشيها وئيدًا؟ ..... أجندلا يحملن أم حديدا؟

على إن (مشيها) فاعل لـ (لوئيدًا) مقدما عليه، ولا يجوز أن يكون مبتدأ؛ لأنه بلا خبر، أما (وئيدا) فمنصوب على الحال، واحتج البصريون بان البيت ضرورة شعرية، أو على أن (مشيها) مبتدأ خبره محذوف تقديره: مشيها يكون أو يوجد وئيدا[٣].

وتظهر ثمرة الخلاف في صحة مذهب البصريين في قولنا: (قام الزيدان) و(قام الزيدون)، فان قدم الفاعل برز ضمير التثنية والجمع نحو: (الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) فلا يصح قولنا: (الزيدان قام) و(الزيدون قام)[٤].

تنطوي وجهة نظري أن الأصح ما ذكره الدكتور فاضل السامرائي فقد تطرق إلى هذا الخلاف، إذ يرى أن من الأفضل أنْ نبحث في الخلاف المعنوي من غير إثارة هذه الإشكالية ، فالأصل في الجملة التي مسندها فعل أنْ يُقدَم الفعل فيقال: (حضر سعد) يكون المخاطب خالي الذهن، وليس في ذهنه شيء عن هذه المسألة، فأخبرته إخبارًا ابتدائيًا، وإن قدمت المسند إليه وقلت: (سعد حضر) قُدِم لسبب أو لغرض من أغراض التقديم، وهي إما إزالة الوهم من ذهن المخاطب، وإما للقصر والتخصيص، أو لتعجيل المسرة أو المساءة، أو للتعظيم، أو للتعجب أو الغرابة، أو لتحقيق الأمر وإزالة الشك في ذهن المخاطب[٥].

---

[١] يُنظَر: المغني في النحو (تحقيق عبد الرزاق): ٤٥٠/٢.

[٢] البيت من الرجز وهو منسوب إلى الزباء في خزانة الأدب: ١٩٣/٢، وشرح شواهد المغني: ٧١٨/٢، وشرح الشواهد الشعرية: ٢٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٩٦/١، وشرح التسهيل: ٢/ ١٠٨، وأوضح المسالك: ٢/ ٨٠ .

[٣] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٦/١، وتوضيح المقاصد: ٥٨٤/٢، وأوضح المسالك: ٨٠/٢، والتذييل والتكميل: ١٧٨/٦-١٧٩، وشرح التصريح: ٣٩٧/١، وشرح الأشموني: ٣٨٨/١، وجامع الدروس العربية: ٢٣٥/٢، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: ٤٤٣/١.

[٤] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٩/١، والتذييل والتكميل: ١٧٨/٦، وهمع الهوامع: ١/ ٥٧٦، وجامع الدروس العربية: ٢/ ٢٣٥، والضرورة الشعرية: ٤٤٤/١.

[٥] يُنظَر: معاني النحو: ٤٠-٤١.

ب - المبتدأ والخبر:

١- علة العامل في رفعهما:

يقول البركويّ في كلامه عن العامل المعنوي في رفع المبتدأ والخبر: «وهو التجرد من العوامل اللفظية لأجل الإسناد»[١]، وعلل ابن القصّاب على قوله: «وإنما عمل التجرد في المبتدأ والخبر؛ لأن التجرد للإسناد يقتضي الطرفين مسندًا ومسندًا إليه، فوجب أن يعمل فيهما، و أما عمل الرفع في المبتدأ؛ فلكونه مشبَّها بالفاعل من حيث كونه مسندًا إليه، وأما في الخبر؛ فلكونه مشابهًا بالفاعل من جهة وقوعه ثانيا من الكلام، وقيل: المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ، وهو ضعيف مردود»[٢]. ويبدو من كلام ابن القصّاب أنه اختار أن يكون العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية للإسناد، وفي علة رفعهما، واختار لعلة رفعهما مشابهتهما بالفاعل، فالمبتدأ يشبه الفاعل في كونه مسندا إليه، والخبر يشبه الفاعل في كون موقعه ثانيا بعد الفعل، كما أنّ الخبر بعد المبتدأ.

ولا بد من تفصيل علة العامل فيهما، وعلة رفعهما:

أما **علة العامل فيهما** فقد أخذت مسالة العامل في المبتدأ والخبر اهتمامًا كبيرًا لدى النحاة، لذا كثرت فيها الأقوال و اشتد فيها الجدال، فلم يسلم قول من الردود، وذلك يعود إلى اختلاف أئمة العلماء فيها، ومن الضروري تناول ما جاء فيها من الأقوال وعللها، وبيان ردودها، وهي على النحو الاتي:

القول الأول: إن الرافع للمبتدأ هو الابتداء، أي: كون الاسم أولًا مقتضيا ثانيا، والابتداء عند أصحاب هذا القول هو الاعتناء والاهتمام به[٣]، وعليه جمهور البصريين[٤]، إلا أنهم اختلفوا في رافع الخبر، وانقسموا إلى ثلاث فئات[٥]:

الفئة الأولى: قالوا : إنّ رافع الخبر هو المبتدأ وحده، وعلى هذا يكون الرافع للمبتدأ، الابتداء، والرافع للخبر هو المبتدأ، وهو مذهب سيبويه (ت:١٨٠هـ)؛ إذ قال: «هذا باب الابتداء، فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنيّ عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ

---

[١] إظهار الأسرار: ١٠٠.
[٢] الأزهار: ٢٩٠.
[٣] يُنظَر: وشرح المفصل: ٢٢٣/١، واللباب: ١٢٥/١، وشرح الأشموني: ١/ ١٨٣.
[٤] يُنظَر: الإنصاف: ٣٨/١، اللباب: ١٢٥/١.
[٥] يُنظَر: الإنصاف: ٣٨/١.

عليه، فالمبتدأ الأول والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه... فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء» [١]. وقد رجح قوله ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، وابن الصائغ (ت:٧٢٠هـ)، وابن هشام (ت:٧٦١هـ)[٢] .

ورُدَّ القول من أوجه، وهي الاتي:

- إنّ المبتدأ عامل ضعيف، والعامل الضعيف لا يعمل فيما قدم عليه، والخبر جاز تقدمه على المبتدأ[٣].
- إنَّ المبتدأ والخبر اسمان، وليس لأحدهما أولى بالعمل من الآخر[٤].
- لو كان المبتدأ عاملًا في الخبر لما بطل عمله بدخول النواسخ فكلاهما عامل لفظي[٥].
- لو عمل الابتداء في المبتدأ، لوجب عمله في الخبر؛ لأن الخبر مبتدأ يتنزل منزلة الوصف، أي إنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو: (زيدٌ قائمٌ)، أي مُنّزل منّزلته في القيام[٦].
- إنّ المبتدأ قد يرفع فاعلا، نحو: (القائم أبوه ضاحكٌ)، وهذا يودي إلى إعمال عامل واحد في معمولين[٧].
- إنَّ المبتدأ قد يكون جامدًا نحو (زيد) فهو أسم جامد، والعامل إنْ كان غير متصرف لا يجوز تقدم معموله عليه[٨].
- إن المبتدأ قد يكون ضمير، والضمير لا يرفع إن كان مما يعمل، ولا مما لا يعمل[٩].

الفئة الثانية: قالوا: إنّ الابتداء هو الرافع للمبتدأ والخبر معا، ويكون الابتداء عمل بالمبتدأ بلا واسطة وعمل في الخبر بوسطة المبتدأ؛ لان الخبر لا ينفك عن المبتدأ، ورتبته بعد المبتدأ، وعده

---

[١] الكتاب: ١٢٦/٢-١٢٧.
[٢] يُنظَر: الكتاب: ١٢٦/٢-١٢٧، وشرح التسهيل: ١/ ٢٦٨، واللمحة في شرح الملحة: ٢٩٣/١-٢٩٥، وأوضح المسالك: ١٩٢/١.
[٣] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٥٧/٢.
[٤] يُنظَر: شرح المفصل: ٢٢٤/١.
[٥] يُنظَر: اللباب: ١٢٨/١.
[٦] يُنظَر: الإنصاف: ٤٠/١.
[٧] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤١/١، وشرح التسهيل للمرادي: ٢٤٣، والتذييل والتكميل: ٣٥٧/٣
[٨] يُنظَر: اللباب: ١٨٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٤١/١، وشرح التسهيل للمرادي:٢٤٣، والتذييل والتكميل: ٣٥٨/٣.
[٩] يُنظَر: شرح التسهيل للمرادي: ٢٤٣، والتذييل والتكميل: ٣٥٨/٣.

الأخفش (ت: ٢١٥هـ) أقيس الآراء، وينسب توهما إلى ابن السراج(ت:٣١٦هـ)[١]، واختاره الرماني (ت:٣٨٤هـ)، والأنباري(ت:٥٧٧هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)[٢] .

وردّه ابن مالك من أربعة أوجه، وهي الاتي[٣]:

- إنَّ الأفعال أقوى العوامل ولا تعمل رفعًا في عاملين دون اتباع، والابتداء أضعف من الأفعال فلا تعمل رفعًا في عاملين.
- إنَّ الابتداء عامل معنوي ضعيف، ولو كان عاملا في الخبر، لما جاز تقديم الخبر على المبتدأ، لأن تقديم عامل المعنوي الأقوى ممتنع، فكيف بالأضعف؟
- إنَّ رفع الخبر لا ينسب إلى الابتداء؛ لان عمل رفع الخبر وُجِد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكما لا ينسب الجزم إلى معنى الشرط بل إلى اسم الشرط؛ لأن الجزم وُجِد بعد معنى الشرط واسم الشرط.
- لو كان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر فكيف به إن دخل عامل آخر على معموليه كالتمني، والتمني عامل اقوى من الابتداء.

والفئة الثالثة: قالوا: إنّ الابتداء والمبتدأ كلاهما عمل في الخبر، وحجتهم أن الابتداء عامل ضعيف قوي بالمبتدأ، واختاره المبرد (ت:٢٨٥هـ)، وأبو بكر السراج (ت: ٣١٦هـ)[٤]، يقول السراج: « المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال، والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما»[٥].

ورُدَّ قولهما من أوجه، وهي الآتي:

- إنَّ ذلك يؤدي إلى منع تقدم الخبر؛ لأن المعمول لا يتقدم إلا اذا كان العامل لفظا متصرفا[٦].

---

[١] يُنظَر: اللباب: ١٢٨/١، شرح التسهيل للمرادي: ٢٤٣، التذييل والتكميل: ٣٥٩/٣، والنحو العربي لإبراهيم بركات: ٤٢/١.

[٢] يُنظَر: شرح الكتاب الرماني (تحقيق: المتولي الدميري): ١٤٣٧، والإنصاف: ٣٩/١-٤٠، وأسرار العربية: ٧٧/١، وشرح المفصل: ٢٢٤/١.

[٣] يُنظَر: شرح التسهيل: ٢٧٠/١.

[٤] يُنظَر: المقتضب: ١٢٦/٤، والأصول في النحو: ٥٨/١.

[٥] الأصول في النحو: ٥٧/١.

[٦] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤١/١، وشرح التسهيل للمرادي:٢٤٣.

- يؤدي إلى إعمال عاملين في عامل واحد[١]، واعترض ابن عصفور على هذا الرد؛ لان أصحاب ذلك القول جعلوا الابتداء والمبتدأ بمنزلة واحدة، فلا يعمل أحدهما بانفراد الآخر[٢].
- إنّ الابتداء عامل مؤثر، والمبتدأ عامل غير مؤثر، فإضافة ما لا يؤثر إلى ما له تأثير لا ينتج عنه تأثير[٣].

القول الثاني: إن العامل في المبتدأ والخبر تجردهما أو تعريتهما من العوامل اللفظية الداخلة عليها، أي: إن التجرد علامة عند أصحاب هذا القول، كما لو كان هناك ثوبان أبيضان وأُريد تمييز أحدهما عن الآخر، جُعِل أحدهما أسود فصار الأسود علامة تميزه عن الأبيض، وكذلك الأبيض مع بقائه على حاله علامة ميزته عن الثوب الذي جعلناه أسودًا، فتجريد المبتدأ والخبر من العوامل اللفظية - النواسخ – عمل فيهما معا كما عملت النواسخ فيهما.

ويُنسَب القول إلى الجرمي (ت:٢٢٥هـ) وجماعة من البصريين[٤]، وهو قول السيرافي(ت:٣٦٨هـ)، وابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، وابن الخشاب (ت: ٥٦٧هـ)، والخوارزمي (ت:٦١٧هـ)، وابن عصفور (ت:٦٦٩هـ) [٥].

ويرى ابن مالك أن القول مردود بالأوجه التي ردَّ بها من قال بأن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر، أي أصحاب الفئة الثانية، وأضاف عليها ثلاثة أوجه أخرى، وهي[٦]:

- إنَّهم جعلوا التجرد عاملا، والتجرد شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه.
- إنَّهم جعلوا تجرد المبتدأ والخبر واحدا، وإنما تجرد المبتدأ يختلف عن تجرد الخبر؛ فإنْ تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وأما تجرد الخبر فهو ليسند إلى المبتدأ.
- إنهم أطلقوا التجرد ولم يقيدوه، فلزمهم من ذلك أن لا يكون مبتدأ ولا خبرًا.

---

[١] يُنظِر: شرح التسهيل للمرادي: ٢٤٤.
[٢] يُنظَر: شرح الجمل : ٣٤٢/١.
[٣] يُنظَر: الإنصاف: ٣٩/١.
[٤] يُنظَر: المساعد في تسهيل الفوائد: ٢٠٦/١، شرح التسهيل للمرادي: ٢٤٤، والنحو العربي لإبراهيم بركات:١/ ٤٢.
[٥] يُنظَر: علل النحو: ١٢٦/١، وشرح الكتاب: ٤٥٦/٢، والمرتجل: ١١٤، وترشيح العلل: ٨٠، وشرح الجمل: الجمل: ٣٤٢/١.
[٦] يُنظَر: شرح التسهيل: ٢٧١/١.

القول الثالث: إنّ العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، ولما كان الاسم لا بد له من حديث يُحدث عنه صار هذا المعنى في نفس المتكلم هو الرافع للمبتدأ، وينسب هذا القول إلى الزجاج (ت: ٣١١هـ)[١].

ورُدّ القول من جهتين:

- إنّ العوامل - إن وأخواتها- لما دخلت عليه نصبته، ودخولها لا يغير ما في معنى الحديث في الاسم[٢].

القول الرابع: إن العامل في المبتدأ هو الخبر والعامل في الخبر هو المبتدأ، فكلاهما رفع الآخر، وهو المفهوم من كلام الفراء (ت:٢٠٧هـ) في إعرابه لجملة: (هذا الأسد مخوفا)؛ يقول: « فلم يجدوا بدّا من أن يرفعوا هذا (بالأسد)، وخبره منتظر، فلما شغل الأسد بمرافعه (هذا)» [٣]، وعليه الكوفيون ، ونقل احتجاجهم أن المبتدأ والخبر كليهما يفتقر للآخر ولا ينفك عنه فعمل كل واحد منهما في الآخر، كما أن أسماء الشرط تعمل في الفعل الجزم والفعل بعدها عامل فيها نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ (الاسراء:١١٠) [٤].

ورُدَّ القول من أوجه، وهي الآتي:

- إنَّ أصل كل عامل أنْ يتقدم على معموله، وكلاهما جاز تقدمه على الآخر[٥].
- لا يصح أنْ يكون الخبر عاملًا لأنه قد يكون فعلا، ولو عمل في المبتدأ لكان المبتدأ فاعلا[٦]، وقد يكون - الخبر - من الصلة والموصول والصلة لا تعمل فيما قبلها، كما انه كالصفة والصفة لا تعمل في الموصوف[٧]، ولو كان عاملًا لما بطل بدخول النواسخ، ولا يصح أنْ يكون المبتدأ عاملًا؛ لأنه كالخبر في الجمود، ولو كان عاملًا لما بطل بدخول النواسخ[٨].

---

[١] يُنظَر: علل النحو: ٢٦٤/١، واللباب: ١٢٦/١، وشرح المفصل: ٢٢٣./١
[٢] يُنظَر: علل النحو: ٢٦٤/١.
[٣] معاني القران للفراء: ١٣/١.
[٤] يُنظَر: الإنصاف: ٣٨/١، واللباب:١٢٦/١، وشرح التسهيل: ٢٧٢/١، وشرح المفصل: ٢٢٢/١
[٥] يُنظَر: الإنصاف: ٤٠/١، وشرح التسهيل: ٢٧٢/١.
[٦] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٠/١.
[٧] يُنظَر: اللباب: ١٢٧/١، وشرح التسهيل للمرادي: ٢٤٥.
[٨] اللباب: ١٢٧/١.

- أما في قولهم إن اسم الشرط عامل في الفعل، والفعل عامل في اسم الشرط، فالقول لا يسلم من أن يكون اسم الشرط غير عامل في الفعل، بل العامل حرف الجرم المضمر، واسم الشرط ناب منابه، وإن قيل إن اسم الشرط هو العامل فذلك جائر لاختلاف عملهما بخلاف المبتدأ والخبر، كما إن اسم الشرط وفعل الشرط جاز أن يعمل كلاهما في الآخر؛ لكونهما عاملين، خلافا للمبتدأ والخبر فإنهما اسمان باقيان على أصلهما، والأصل في الأسماء أن لا تعمل[١].

القول الخامس: إن العامل هو العائد فيه من الخبر، وينسبه العكبري إلى الكوفيين[٢].

ورُدَّ من جهتين[٣]:

- أنّ العائد مضمر، والمضمر فرع المظهر فلا يعمل الفرع في الأصل.
- لو جاز أن يعمل العائد في المبتدأ لجاز أن يعمل في الموصول.

أما **علة اختيار الرفع فيهما** فقد قال بعض النحاة في اختصاص المبتدأ والخبر بالرفع دون النصب والجر، فأبينها على النحو الاتي:

العلة الأولى: إنّ المبتدأ شابه الفاعل في كونه مسندا إليه كما أن الفاعل مسند إليه، و الخبر شابه الفاعل في كونه يمثل الجزء الثاني من الجملة، والفاعل أيضا يمثل الجزء الثاني، أو إنَّ الخبر شابه الفاعل من جهة إن لكل مبتدأ لا بد له من خبر، كما أن لكل فعل لا بد له من فاعل، فالمبتدأ مع الخبر كالفعل مع الفاعل فعلى مشابهته بالفاعل رفع، فالعلة (علة شبه)[٤].

العلة الثانية: قيل إنّ المبتدأ أول الكلام، والضمة أول الحروف في المخارج والرفع أول الأعراب، فالعلة (علة أولى) والخبر حُمِل على المبتدأ في رفعه ؛ لأنه لا ينفك عنه ، فالعلة (علة حمل)[٥].

والخلاصة مما تقدم ذكره يتبين أن ابن القصاب اختار في العامل فيهما أن يكون تجردهما من العوامل اللفظية تابعا لأصحاب القول الثاني، أي مذهب الجرمي وبعض البصريين، وأما علة

---

[١] يُنظَر: الإنصاف: ٤١/١.
[٢] يُنظَر: اللباب: ١٢٦/١.
[٣] يُنظَر: المصدر نفسه: ١٢٧/١.
[٤] يُنظَر: علل النحو: ٢٦٣/١، وترشيح العلل: ٨١.
[٥] يُنظَر: علل النحو: ٢٦٣/١.

رفعهما فعلل بعلة المشابه، أي لمشابهتهما الفاعل فالمبتدأ عنه شابه الفاعل في كونه مسندا إليه وشابه الخبر في كونه يمثل الجزء الثاني من الجملة.

٢- علة أنّ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة - كونها تقربه من المعرفة -، وقد يأتي نكرة إذا تمت به الفائدة، والأصل في الخبر أنْ يكون نكرة وقد يأتي معرفة[١].

يقول ابن القصّاب: «شرط المبتدأ أن يكون معرفة؛ لكونه محكوما عليه، أو نكرة مخصصة؛ ليحصل الفائدة، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن﴾ (البقرة: ٢٢١)، فان العبد متناول للمؤمن والكافر، وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة، فجعل مبتدأ و(خير) خبره... أصل الخبر أن يكون نكرة؛ ليفيد»[٢] . أي: إنّ المبتدأ مسند إليه هو محكوم عليه، والمحكوم عليه لا بد أنْ يكون معلومًا فلا يحكم على مجهول لذا امتنع في المبتدأ أنْ يكون نكرة، والمقصود بالمحكوم عليه والمحكوم به لو قلنا: (العربي كريم) حكمنا على المبتدأ (العربي) بـ(الكرم)، وهو الخبر[٣].

فالعلة عند إبراهيم القصّاب في كون المبتدأ معرفة هي حصول الفائدة من المحكوم عليه؛ لتتم تلك الفائدة في المحكوم به وهو الخبر.

وجاء في تعليل هذه المسألة علتان، وهما الآتي:

العلة الأولى: إنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه يقع أول الكلام والغرض من الكلام أن تتم به الفائدة للسامع، وبيان المراد له، ولا فائدة من الإخبار بنكرة؛ لعدم حصول الفائدة لذا لا يكون المبتدأ نكرة إلا إذا أفادت، لذا اشترطوا لكون المبتدأ نكرة أن تحصل الفائدة. يقول المبرد (ت:٢٨٥هـ) :« فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت (رجل قائم) أو (رجل ظريف) لم تفد السامع شيئا؛ لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيرا»[٤]. وعليه أبو بكر السراج (ت:٣١٦هـ)، والأنباري (ت:٥٧٧هـ)، والخوارزمي (ت:

---

[١] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٢/١-٣٢٣، والصفوة الصفية: ٧٩٠/٢، وشرح ابن الناظم: ٨٠.
[٢] الأزهار: ٣٢٤.
[٣] يُنظَر: شرح التصريح: ١/ ١٩٦، والنحو الوافي: ١/ ٤٨٥.
[٤] المقتضب: ٤/ ١٢٧.

٦١٧هـ)، وابن الخباز (ت:٦٣٩هـ)، وابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، وابن الناظم (ت:٦٨٦هـ)، والأشموني (ت:٩١٨هـ) [١].

العلة الثانية: إنّ المبتدأ محكوم عليه، والخبر محكوم به، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلومًا فلا يحكم على مجهول لان المجهول لا يفيد بشيء كما أن ذِكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة، فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معينا، أو نكرة مخصوصة. وعليه ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، والرضي (ت:٦٨٨هـ)، وابن هشام (ت:٧٦١هـ)، والنيلي (من علماء القرن السابع)[٢].

ويبدو لي بأن كلا العلتين متقاربتان فالغرض حصول الفائدة.

٣- علة جواز تعدد الخبر بغير عاطف والمبتدأ واحد:

إنّ مسألة تعدد الخبر والمبتدأ واحد، مسألة خلافية بين النحاة فمنهم يمنعونه، ومنهم من منعه، والصحيح أجازه[٣]، وقسم ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ذلك التعدد إلى نوعين، وهما[٤]:

١- تعدد في اللفظ والمعنى: وضابطه جواز العطف بالواو أو غيره ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (البروج:١٤-١٥-١٦)، ونحو قول الشاعر[٥]:

مَنْ يَكُ ذَا بَت فَهَذَا بَتِّي ..... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقول الشاعر[٦]:

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيهِ وَيَتَّقِي ..... بِأُخْرَى الأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

---

[١] يُنظَر: الأصول في النحو: ٥٩/١، وأسرار العربية: ٧٣، وترشيح العلل:٨٠، وتوجيه اللمع: ١٠٦، وشرح التسهيل: ٢٨٩/١، وشرح ابن الناظم: ٨٠، وشرح الأشموني: ١٩٢/١.

[٢] يُنظَر: آمالي ابن الحاجب: ٨٣٢/٢، و شرح الرضي: ١/ ٢٣١، وشرح قطر الندى: ١١٧/١، والصفوة الصفية: ٧٨٨/٢.

[٣] يُنظَر: شرح قطر الندى لابن هشام: ١٢٤/١، وهمع الهوامع: ٤٠١/١-٤٠٢.

[٤] يُنظَر: شرح الكافية الشافية: ٣٧١/١-٣٧٣- ٣٤٢.

[٥] البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١٩١، وهو من شواهد الكتاب: ٨٤/٢، وشرح المفصل: ٢٤٩/١، وشرح التسهيل: ٣٢٦/١.

[٦] البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه: ١٠٥، برواية:
يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيهِ وَيَتَّقِي ..... بِأُخْرَى الأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ هاجِعُ

وعليه يكون (مقيظ ومصيف ومشتي) أخبار متعددة للمبتدأ (بتي) في البيت الأول، وعلى أن يكون (يقظان ونائم) خبران للمبتدأ (هو) في البيت الثاني.

٢- تعدد الخبر في اللفظ دون المعنى: أي ما كان الخبران في معنى واحد، وضابطه يمنع عطف أحدهما على الآخر نحو: (هذا حلوٌ حامضٌ) أي (مزّ)، و(هذا أعسرُ أيسرُ) وأجاز أبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ) العطف.

واستدرك ابن الناظم (ت:٦٨٦هـ) نوعا ثالثا، وهو تعدد الخبر لتعدد ما له، إما حقيقة أو حكمًا، وضابطه وجوب العطف فيه، ومثاله لتعدده حقيقة نحو: (بنوك كاتب وصائغ وفقيه)، وقول الشاعر[١]:

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى ..... وَأُخْرَى لأَعْدَائِهَا غائظَهْ

على أن تكون (يد، وأخرى) خبرين للمبتدأ (يداك)، وأما حكمًا، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ﴾ (الحديد: ٢٠) [٢].

وعليه أبيّن أن ابن القصّاب وافق المجوزين في تعدد الخبر لاثنين فأكثر، وعلل لجواز تعدده بقوله: «لجوازِ اجتماعِ الأغراضِ غير المتناقضةِ في محلٍّ واحد تحقيقًا أو تأويلًا، وذلك التعدّدُ إمّا بحسبِ اللفظِ والمعنى جميعًا، نحو: (زيدٌ قائمٌ قاعدٌ)، إمّا بحسب اللفظِ فقط، نحو: (هذا حلوٌ حامضٌ)، فإنّهما - في الحقيقة- خبرٌ واحدٌ، أي مزٌّ»[٣]، والواضح أن ابن القصّاب أجاز التعدد لجواز اجتماع الأغراض المتشابهة ، أو ما كانت بمعنى واحد، ثم تطرق لأنواع تعدد الخبر كما ذكرها ابن مالك إلا أنه لم يتطرق إلى ضابطها، ولا النوع الثالث الذي زاده ابن الناظم.

وأشير إلى أن النحاة تطرقوا إلى أن هذه المسألة خلافية إلا أن قليلا منهم علل بجواز تعدده، أما ما وجدت في علة جواز تعدده علتان هما:

العلة الأولى: إنّ الخبر حكم والمبتدأ محكوم به وجاز أنْ يحكم على شيء واحد بأحكام كثيرة. وعليه أبو الفداء(ت: ٧٣٢هـ)؛ إذ قال: «وجاز ذلك لأن الخبر حكم وجاز أن يحكم على شيء

---

[١] البيت من المتقارب، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه: ١٧٠، وهو من شواهد شرح ابن الناظم: ٩٠، وأوضح المسالك: ٢٢٤/١، وحاشية الصبان: ٣٢٧/١.

[٢] يُنظَر: شرح ابن الناظم: ٨٩-٩٠.

[٣] الأزهار: ٣٢٤.

واحد بأحكام كثيرة، ولكن إنْ كان الخبران متضادين فليس كل منهما خبرًا مستقلا بل هما نائبان عن جامع عن للمعنيين»[١]، وعليه الأشموني (ت: ٩١٨هـ)[٢].

العلة الثانية: إنّ الخبر يكون صفة أو بمثابة صفة للمبتدأ، ولما أجازوا للاسم الواحد أكثر من صفة، أجازوا للمبتدأ الواحد أكثر من خبر قياسًا على تعدد الصفة، وعليه الدكتور إبراهيم بركات؛ إذ قال: «ذكرنا أن الخبر إنما هو صفةٌ أو بمثابةِ الصفةِ للمبتدأ، سواء أكانتْ الصفةُ لازمة أم غير لازمة، ولما جاز أن يكون للاسمِ الواحدِ أكثرُ من صفةٍ جاز أن يخبرَ عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبرٍ، بشرطِ التلاؤم المعنوي كعدم التناقض»[٣].

يبدو لي أن كلام ابن القصاب قريب من القول الأول.

ثانيا: المرفوعات من الأفعال

أ ـ الفعل المضارع

١ـ علة العامل في رفعه:

إنّ العامل في رفع المضارع خلافٌ بين النحويين يذكره ابن القصاب بقوله: «وعامل المضارع التجرد عند الكوفيين، ووقوعه موقع الاسم عند البصريين، وعند الكسائي يرتفع بحرف المضارعة، وإنَّما عَمِلَ الوقوع عمل الرفع، فإنَّ وقوعَ المضارع بنفسه موقع الاسم أقوى مراتب المضارعة، والرفع أقوى وجوه الإعراب، فلذلك اقتضى الوقوع رفع المضارع»[٤].

ويتحصل من كلامه أنَّه يرجح قول البصريين في علة رفعه، وهي وقوع المضارع موقع الاسم، وعلل لترجيحه قول البصريين إنَّ وقوع المضارع موقع الاسم هي أقوى مراتب المضارعة أو المشابهة، والرفع أقوى أوجه الإعراب، فالعلة عنده (علة مشابهة) في وقوع المضارع موقع الاسم.

وقد علل النحاة في علة رفعه بعلل لمْ يسلم أحدها من الردود؛ لذا ازدادت العلل في علة رفعه، وهي على ما سأبيّنه:

العلة الأولى: قول سيبويه وجمهور البصريين إلا الأخفش(ت:٢١٥)، إنَّ المضارع رُفِع لوقوعه موقع الاسم سواء كان الموقع رفعًا أو نصبًا أو جرًا نحو قولنا: (جاءني رجلٌ يضحكُ)، و(رأيتُ رجلًا يضحكُ)، و(مررتُ برجلٍ يضحكُ)، فهو واقع موقع ضاحك في الأمثلة الثلاثة، ومشابهته

---

[١] الكناش: ١٥٢/١.
[٢] يُنظَر: شرح الأشموني: ٢١٣/١.
[٣] النحو العربي للدكتور إبراهيم إبراهيم بركات: ٩٥/١.
[٤] الأزهار: ٢٩٠-٢٩١.

المبتدأ في تجريده من العوامل اللفظية فرافعه عامل معنوي فاستحق المبتدأ الرفع لذا شابهه المضارع في العامل المعنوي ورفع، يقول سيبويه(ت:١٨٠هـ): «اعلم أنها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ، أو موضع اسمٍ بُني على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها»[١]. فالعلة (علة مشابه) وتابعه المبرد (ت:٢٨٥هـ) وابن السراج (ت:٣١٦هـ) والفارسي(ت:٣٧٧هـ) والسيرافي (ت:٣٨٦هـ) وابن جني (ت:٣٩٢هـ) وابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ) والعكبري (ت:٦١٦هـ) وابن يعيش (٦٤٣هـ) وابن أبي الربيع(ت:٦٨٨هـ)[٢].

ورُدَّت علتهم من جهتين، وهي:

- كان ينبغي إذا وقع موقع المنصوب أنْ ينصب، وإذا وقع موقع المجرور أنْ يجر، كما انه يرفع في مواضع لا يقع فيها الاسم نحو قولنا: (سيضرب)، وفي الصلة نحو: (الذي يضرب)، وفي خبر (كاد) نحو: (كاد زيدٌ يقومُ)[٣].
- ينتقص بـ(هلّا) و (لو) لان المضارع يقع بعدها بخلاف الاسم، فالاسم لا يقع بعد أحرف (التخصيص) ولا يقع بعد أحرف (التنفيس)[٤].

العلة الثانية: ما نُقِل عن الكسائي(ت:١٨٩هـ)، إنّ رافع المضارع هي أحرف الزيادة في أوله[٥]. ورَدّ قوله الأنباري من ثلاثة أوجه[٦]:

- لو كانت الزوائد عاملة فيه، لما عملتْ فيه عوامل الجزم والنصب، فالعامل لا يدخل على العامل.
- إنّ أحرف المضارعة عندما دخلت المضارع صارت جزءًا منه، والجزء لا يعمل في شيء.
- إنّ الناصب والجازم يدخل المضارع مع بقاء أحرف الزوائد.

---

[١] الكتاب: ٣/٩-١٠.

[٢] يُنظَر: المقتضب: ٢/٥، والأصول في النحو: ٢/١٤٦، والإيضاح العضدي: ١/٢٣، وشرح الكتاب: ٣/١٩٣، واللمع في العربية: ١٤٢، المقدمة المحسبة:٢/٣٤٦، واللباب: ٢/٢٥، وشرح المفصل: ٢/٣٤٦، والبسيط: ١/٢٢٩.

[٣] يُنظَر: الإنصاف: ٢/ ٤٤٨.

[٤] يُنظَر: شرح التسهيل: ٤/٦، وشرح التصريح: ٢/ ٣٥٧.

[٥] يُنظَر رأيه في: شرح الكتاب للسيرافي: ٣/١٩٣، وعلل النحو: ١/١٨٨، والأنصاف: ٢/٤٤٨.

[٦] يُنظَر: الإنصاف: ٢/.٤٥٠.

العلة الثالثة: قول الفراء(ت:٢٠٧هـ) من الكوفيين، والأخفش من البصريين (ت:٢١٥هـ)، إنّ الرافع للمضارع تجرده من الناصب[١]، واختاره ابن خروف (ت:٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، وابن الناظم (ت:٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت:٧٦١هـ)، وخالد الأزهري (ت:٩٠٥هـ)[٢].

ورُدَّ قولهم من ثلاثة أوجه:

- إنّ هذا يقتضي إن يكون الرفع بعد النصب والجزم، ولا خلاف بين النحاة على أنَّ الرفع أسبق من النصب والجزم[٣].
- إنّ التجرد هو من عوامل الأسماء لا عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[٤].
- إنّ التعري عدم، والعدم لا ينسب له شيء[٥].

ويستمر الخلاف إلى عصرنا هذا، فيسعى العلماء مجتهدين في الكشف عن أسرار اللغة، وعرض آراء مغايرة لما عهدناه عند المتقدمين من النحاة، ومنهم الدكتور مهدي المخزومي ليسجل في تأريخ النحو العربي الرأي الخامس.

العلة الخامسة: قول مهدي المخزومي، إنَّ المضارع يُرفع ويُنصب ويُجزم لتفريق زمانه وتخصصه، وإذا تجرد من الأدوات دل على الحال والاستقبال فيرفع.

ويبدو لي أنّ العلة الأقرب للصواب هي علة الفراء والزجاج لخلوها من التعقيد والتكلف، ولأنه جارٍ على ألسنة المعربين كما ذكر ابن هشام[٦] [٧]، والله أعلم.

---

[١] يُنظر: معاني القران للفراء: ٥٣/١، ورأي الأخفش في شرح التصريح على التوضيح: ٣٥٦/٢،

[٢] يُنظَر: شرح الجمل لابن خروف: ٢٧٣/١، وشرح التسهيل: ٦/٤، وشرح ابن الناظم:٤٧٣، وشرح قطر الندى:٥٧، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٥٦/٢.

[٣] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٩٢، والإنصاف: ٢/ ٤٤٩، وشرح ابن يعيش: ٢٢٠/٤.

[٤] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦٥/١.

[٥] يُنظَر: شرح المفصل لابن يعيش:٢٢٠/٤، وشرح التصريح: ٣٥٦/٢.

[٦] يُنظَر: شرح قطر الندى: ٥٧.

[٧] ينظر العلة النحوية في المنح الالهية للجلوتي (ت: ١١٦٤هـ) (رسالة ماجستير): ٨٨

المبحث الثاني

العلة النحوية في النواسخ

توطئة

النسخ في اللغة الإزالة[١]، أو «إبطال شيء، وإقامة شيء مكانه»[٢]. ومن معنى اللغة أخذ النحاة تسمية الأفعال والأحرف الداخلة على المبتدأ والخبر بالنواسخ؛ لأنها تزيل حكمهما إلى حكم آخر خاص بها، وهي على قسمين أفعال وحروف، منها ما يرفع المبتدأ أسما لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، وهي (كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، والأحرف المشبهة بليس)، ومنها ما ينصب المبتدأ أسما لها ويرفع الخبر خبرا لها، وهي (إنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس) ومنها ما يعمل النصب في المبتدأ والخبر على انهما مفعوليها، وهي (أفعال القلوب)[٣].

وقد تناولتُ النواسخ من الأفعال (كأن وأخواتها، وأفعال المقاربة، وأفعال القلوب)، والنواسخ من الحروف (إن وأخواتها، ولا النافية للجنس)، وهي على النحو الاتي:

أولا: النواسخ من الأفعال

أ - كان وأخواتها:

٣- علة تسميتها بالناقصة:

تقسم الأفعال إلى تقسيمات عديدة، منها الأفعال التامة والأفعال الناقصة، والناقصة وهي: (كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ)[٤]، وجميعها تدخل على المبتدأ والخبر، ترفع الأول اسما لها، وتنصب الثاني خبرًا لها[٥].

---

[١] يُنظَر: العين: ٤/ ٢٠١.
[٢] تهذيب اللغة: ٨٤/٧.
[٣] يُنظَر: البلاغة العربية: ٢/ ٤٥٧.
[٤] يُنظَر: شرح ابن عقيل: ٢٣٥/١.
[٥] يُنظَر: الأصول في النحو: ٨١/١، واللباب: ١٦٧/١، وضياء السالك: ٢٢٧/١.

ويقول ابن القصّاب في علة تسميتها بالناقصة: «لعدم صيرورته بالمرفوع كلامًا تامًا»[١].
أي إنها على خلاف الأفعال التامة فلا تصير مع مرفوعها كلامًا تامًا، بل تفتقر إلى منصوب ليتم الكلام به

وجاء في علة تسميتها بالناقصة علتان، وهما الآتي:

العلة الأولى: وهي منسوبة إلى سيبويه، إن جميع الأفعال دالة على الحدث والزمن، على خلاف هذه الأفعال فهي دالة على الزمن وغير دالة على الحدث، فنقصانها عن الحدث سبب تسميتها بالناقصة. لما سلبت منها الدلالة على الحدث عوضت بالخبر[٢]، وصرح به ابن السراج (٣١٦هـ)، والفارسي (ت:٣٧٧هـ)، وابن جني (ت:٣٩٢هـ)، والأنباري(ت:٥٧٧هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، ابن الصائغ (ت:٧٢٠هـ)[٣].

وردّ قولهم ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ)، فذهب إلى أن الأفعال الناقصة تدل على الحدث عوض عنه بالخبر فلم ينطق به ، فاستعملوا الفرع واهملوا الأصل، واستدل بدلالتها على الحدث مجيء الأمر منها واسم الفاعل نحو(كن قائما)، و(أنا كائن منطلق)، فالأمر لا زمان فيه، ولا يبنى اسم الفاعل من الزمان[٤]، كما احتج عليهم الرضي (ت:٦٨٨هـ)؛ إذ يرى بانها دالة على الحدث من جهة أن خبرها دال على حدث مقيد، وهي دالة على حدث مخصص، فقولنا: (كان زيد قائما)، فلفظة (كان) دالة على حصول المطلق، ولفظة (قائما) دالة على الكون المخصص[٥]، وقد سبق الرضي ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) فاستدل بعشرة أوجه على دلالتها على الحدث لا يسعني المقام لذكرها خوف الإطالة[٦].

العلة الثانية: إنها لا تكتفي بمرفوعها بل تفتقر إلى منصوبها ليتم معناها، وهو تعليل ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، وابن أبي الربيع (ت:٦٨٨هـ)، والمرادي (ت:٧٤٩هـ)، وابن هشام (ت:٧٦١هـ)، والنيلي، وخالد الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، والسيوطي (ت:٩١١هـ)[٧]. وقد أشار السيوطي إلى اختلاف النحاة في علة تسميتها؛ إذ قال: «هذه الأفعال تسمى نواقص، واختلف في سبب تسميتها

---

[١] الأزهار: ٢٣٢.
[٢] يُنظَر: شرح ابن الناظم: ٩٨/١.
[٣] يُنظَر: ينظر: الأصول في النحو: ٨٢/١، والمسائل المشكلة: ٢٣-٢٤، واللمع: ٣٦، وأسرار العربية: ١١٣/١، وشرح المفصل: ٣٣٥/٤-٣٣٦، واللمحة في شرح الملحة: ٥٧٥/٢.
[٤] يُنظَر: شرح الجمل: ٣٧٠/١.
[٥] يُنظَر: شرح الرضي: ١٨١/٤-١٨٢، و توضيح المقاصد: ٤٩٨/١، والصفوة الصفية: ٣/٢.
[٦] يُنظَر: شرح التسهيل: ٣٣٨/١-٣٣٩-٣٤٠.
[٧] يُنظَر: الإيضاح في شرح الكافية: ٧٢/٢، والبسيط: ٧٣٧/٢، وتوضيح المقاصد: ٤٩٨/١، وشرح قطر الندى: ١٣٨/١، والصفوة الصفية: ٣/٢، وشرح الأزهرية: ٢٦/١، وهمع الهوامع: ٤٢٦/١.

ذلك، فقيل؛ لعدم دلالتها على الحدث بناء على أنها لا تفيده، وقيل - وهو الأصح- ؛لعدم اكتفائها بالمرفوع؛ لأن فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر إلى المنصوب»[١].

واذا تتبعنا آراء المحدثين نجد الدكتور عبد الحميد السيد اختار القول الثاني[٢]، والدكتور فاضل السامرائي اكتفى بنقل القولين بدون ترجيح[٣].

ولا بد من الإشارة إلى أن بعض النحاة من نقل عن الكوفيين رأيهم بأن هذه الأفعال تامة غير ناقصة، وان المرفوع بعدها فاعل لها، وما بعده منصوب على الحال، وعند الفراء (ت:٢٠٧هـ) هو مشبه بالحال[٤]، وللدكتور فاضل السامرائي وقفةٌ فيما نقل عنهم، إذ يرى بأن ما نُقل عنهم مضطرب واستدل بعد مراجعته لكتب القدماء من النحاة بأن الكوفيين وافقوا رأي البصريين في أنها أفعال ناقصة عاملة في المبتدأ والخبر[٥].

ومما لا شك فيه أن ابن القصّاب اختار القول الثاني، ويبدو لي انه الأصح؛ لتناسبه مع ما نقص فيها.

٤- علة امتناع تقديم الخبر على ما كان لفظ (ما) في أوله:

تقسم الأفعال الناقصة إلى قسمين منها ما يعمل مطلقا، وهي (كان، وظل، وبات، واضحى، واصبح، وامسى، وصار، وليس)، ومنها ما لا يعمل إلا بشرط، وهي أيضا على قسمين، **الأول:** ما يشترط في عملها أن يسبقه نفي، لفظًا أو تقديرًا أو شبه نفي، وهي (ما زال، وما انفك، وما فتىء، وما برح)، **والثاني:** ما يشترط في عملها أن يسبقها (ما) المصدرية الظرفية، وهي (ما دام)[٦].

ولا خلاف في جواز تقدم أخبار الأفعال التي تعمل مطلقا إلا ليس على الخلاف[٧]، أما الأفعال التي تعمل شرط أنْ يكون النفي لفظًا في عمله، فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون،

---

[١] همع الهوامع: ٤٢٤/١.
[٢] يُنظَر: تهذيب النحو: ١٦٩/١.
[٣] يُنظَر: معاني النحو: ١٨٩/١.
[٤] يُنظَر: ائتلاف النصرة: ١٢١، وشرح التصريح: ٢٣٣/١، والتذييل والتكميل: ١١٦/٤.
[٥] يُنظَر: تحقيقات نحوية: من٦٥.... إلى ٧٥.
[٦] يُنظَر: شرح التسهيل: ٣٣٣/١، وشرح ابن عقيل: ٢٣٧...٢٤٠، وهمع الهوامع: ٤٢٩/١.
[٧] يُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٠/١، والتبين: ٣١٥، وتوجيه اللمع: ١٣٩، والبسيط: ٦٧٦/٢-٦٧٨-٦٧٩.

فالبصريون والفراء (ت: ٢٠٨هـ) منعوا تقدمه، والكوفيون أجازوه، وأمّا ما كان في أوله (ما) المصدرية، فقد اتفقوا على منع تقدم خبره عليه[١].

واختار ابن القصاب مذهب البصريين في منع تقدم أخبار ما في أوله (ما) عليها وعلل بقوله: «أمّا إذا كانت نافية؛ فلامتناع تقديم ما في حيز النفي؛ لأنّه يقتضي الصدر، وأمّا اذا كانت مصدرية؛ فلأنه مصدرٌ تأويلًا، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه»[٢]. أي: لأن (ما) من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام فلا يتقدم عليها شيء.

ولأوضح المسألة فيما علل به النحاة فيما كانت (ما) النافية شرط في عملة، وما كان (ما) المصدرية شرط في عمله، أفصلها على الآتي:

أما علة ما كان النفي لفظا شرط في عمله - المقصود بالنفي لفظا، أي النفي بـ (ما)، أما شبه النفي يكون بـ (إن) النافية، أو (لا)، أو (لم)، أو (لن)[٣]-، فجاء في علة منع تقدمه خبره قولان، وهما الآتي:

العلة الأولى: إنّ (ما) للنفي فلما دخلت على (زال) وأخواتها نقلتها إلى حيز النفي، و(ما) النافية من الحروف التي لها الصدارة في الكلام، فلا يتقدم عليها ولا على ما دخل في حيزها الخبر. وذلك قول ابن بابشاذ (٤٦٩هـ)، وابن أبي الربيع (ت:٦٨٨هـ)[٤].

العلة الثانية: إنَّ (ما) من حروف النفي، والحروف ضعيفة فلا يتقدم عليها ما أوجبه حكم التأخر، وذلك ما صرح به ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) بقوله: « فـ(ما) الداخلة على (زال) للنفي، وما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليه؛ لأن الموجب للنفي حرف، والحروف ضعاف، وليست لها قوة الفعل، فلمْ يجز تقديم ما أوجبه حكمها عليها؛ لضعفها، فلهذا لم يتقدم الخبر على (ما زال) ، ولا على ما في أوله (ما) للنفي من سائر الأفعال»[٥].

ويستخلص مما سبق أن ابن القصّاب علل بالعلة الأولى، وهي الراجح، أي لأن (ما) لها الصدارة في الكلام فلا يتقدم عليها الخبر خلافا لحروف المشبهة بالنفي الأخرى (لا) أو (لن) أو (لم) فهذه الأحرف ليست لها الصدارة في الكلام فيجوز تقدم الخبر عليها فقد نقل ابن مالك جواز

---

[١] يُنظَر: الإنصاف: ١٢٦/١، والتبين: ٣٠٢.
[٢] الأزهار: ٢٤١.
[٣] يُنظَر: شرح ابن عقيل: ٢٣٧.
[٤] يُنظَر: المقدمة المحسبة: ٣٥٤/٢، والبسيط: ٦٧٥/٢.
[٥] علل النحو: ٢٥٥/١.

تقدم الخبر على الحروف المشبهة بالنفي عند الجميع[١] ، وقيل إن الفراء منع تقدمه[٢]، ومما يستدل على جواز تقدمه في شبه النفي وروده سماعًا في قول الشاعر[٣]:

وَرَجٍّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ..... عَلَى السِّنِّ خَيْرا لاَ يَزَالُ يَزِيْدُ

وقول الشاعر[٤]:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِما لَنْ أَبْرَحَا ..... بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الْضُّحَى

ففي البيت الأول تقدم الخبر (خيرًا) على (يزال) المنفي ب (لا)[٥]، وفي البيت الثاني تقدم (هائما) على (أبرح) المنفي ب (لن)[٦].

وأما علة ما كانت (ما) المصدرية الظرفية شرطًا في عمله وهي (ما دام) فقد اتفق النحاة على امتناع تقديم خبرها عليها، وعللوا بمنع تقدم الخبر بالاتي:

العلة الأولى: إن (ما دام) في منزلة المصدر، ومتعلق (دام) من صلتها، فكما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول؛ لأن الصلة بمنزله بعض الاسم، كذلك لا يجوز تقديم متعلق (دام) عليها، وذلك قول ابن الوراق، وابن بابشاذ، والشريف الكوفي (ت:٥٣٩هـ)، والأنباري، والعكبري[٧].

العلة الثانية: إن (ما) المصدرية بمعنى ظرف الزمان فقولنا: (لا أفعل هذا ما دام زيد قائمًا) كان تقديره: (مده دوام زيد قائما، أو زمن دوام)، ولا يتقدم متعلق الظرف عليه؛ لضعفه كذلك ما كان بمعناه. وذلك ما نقله الأنباري [٨].

---

[١] يُنظَر: شرح الكافية: ١/ ٣٩٨.

[٢] يُنظَر: شرح الجمل لابن خروف: ٤١٨.

[٣] البيت من الطويل ينسب الشاعر الإسلامي المعوط بن بدل القريعي في شرح شواهد المغني: ٨٥/١، وشرح الشواهد الشعرية: ٣١٧/١، والمعجم المفصل في شواهد العربية: ٣٠٦/٢، وينسب إلى جابر بنِ رَأْلاَن، في البلاغة العربية: ٢/ ١٠٧، وهو من شواهد شرح الكافية لابن مالك: ٣٩٨/١، وأوضح المسالك: ٢٤٢/١،وشرح التصريح: ٢٤٦/١، وشرح الأشموني: ٢٣٢/١.

[٤] البيت من الرجز ولم اقف على نسبته، وهو من شواهد شرح الأشموني: ١/ ٢٣٣، وحاشية الصبان: ٣٤٤/١، وحاشية الخضري: ١/ ٢٦٣، والنحو الوافي: ٤/ ٢٩٩.

[٥] يُنظَر: شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٣٩٨، وأوضح المسالك: ١/ ٢٤٢، وشرح التصريح: ١/ ٢٤٦، وشرح الأشموني: ١/ ٢٣٢.

[٦] يُنظَر: شرح الأشموني: ٢٣٣/١، وحاشية الصبان: ٣٤٤/١، وحاشية الخضري: ٢٦٣/١، والنحو الوافي: ٢٩٩.

[٧] يُنظَر: علل النحو: ٢٥٥/١، والمقدمة المحسبة: ٣٥٤/٢، والبيان: ١٤٧، والإنصاف: ١٢٩/١، والتبين: ٣٠٣.

[٨] يُنظَر: الإنصاف: ١٢٩/١.

وعليه فان ابن القصّاب ذهب إلى القول الأول، ويبدو لي بأنَّ كلا القولين صحيح؛ لأن (ما) وما بعدها تؤول بالمصدر، وتقدر بالظرف[١].

ب - أفعال المقاربة

٢- علة وجوب أن تكون أخبار أفعال المقاربة فعلا مضارعا:

تعمل أفعال المقاربة عمل كان وأخوتها، وكان الأصل أن تندرج ضمن كان وأخواتها ، إلا أنها اختلفت عنها بأن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع، ففصلوا فيما بينهم[٢]، ومن هذه الأفعال ما يدل على المقاربة، وهي: (كاد، وكرب، وأوشك)، ومنها ما يدل على الرجاء، وهي: (عسى وحرى واخلولق)، ومنها ما يدل على الإنشاء، وهي: (جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ)، أما تسميتها بالمقاربة؛ إنما هو من باب تسمية الكل بالجزء[٣].

وحكم هذه الأفعال أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع[٤]، والعلة في وجوب أن يكون يكون الفعل مضارعا يذكرها ابن القصّاب بقوله: «لأن بعضها للترجي الذي هو توقع الفعل في الاستقبال، نحو: (عسى)، وبعضها للدلالة على قرب حصول الخبر من الحال نحو: (كاد)، وكل واحد من الترجي والدلالة على قرب حصول الخبر من الحال لا يكون إلا بالمضارع، وقد يجيء الخبر اسما على الشذوذ، كما في المثل: (عسى الغوير أبؤسا)[٥]»[٦].

والحاصل من كلام القصاب أن زمن وقوع أخبار هذه الأفعال في الحال أو الاستقبال، وهذا لا يكون إلا في الفعل المضارع، فلا يجيء خبرها اسما، وإن جاء اسما يكون حكمه شاذا مستشهدا بمثل الزباء المشهور: (عسى الغوير أبؤسا)، على انه شاذ، وذلك ما خرجه أغلب النحاة[٧].

---

[١] يُنظَر: جامع الدروس العربية: ٢٧٥/٢، و ضياء السالك: ٢٣٢/١، والتطبيق النحوي: ١٢٥.
[٢] يُنظَر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٨٩، وشرح التسهيل للمرادي: ٣٢٨.
[٣] يُنظَر: أوضح المسالك: ١/ ٢٩٠، وشرح ابن عقيل: ٢٨٨/١، وشرح التصريح: ١/ ٢٧٧ ، وهمع الهوامع: ١/ ٤٦٨، والأزهار: ٢٤٢.
[٤] يُنظَر: توضيح المقاصد: ١/ ٥١٥، وشرح التسهيل للمرادي: ٣٢٨، وشرح شذور الذهب للجوجري: ١/ ٤٩٦.
[٥] المثل منسوب إلى الزباء في مجمع الأمثال: ١٧/٢، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال، وخزانة الأدب: ٣٢٠/٩، وهو من شواهد شرح الكافية لابن مالك: ٤٥١/١، وشرح الكافية للرضي: ٢١٥/٤، وجنى الداني: ٤٦٣.
[٦] الأزهار: ٢٤٣.
[٧] يُنظَر: شرح الكافية لابن مالك: ٤٥١/١، وجنى الداني: ٤٦٣/١، وأوضح المسالك: ٤٦٣/١، والكناش: ٤٥/٢.

وما قاله القصّاب هو المستحصل من كلام اغلب النحاة في مسالة تفصيلهم اقتران خبر أفعالها بـ (أن) مع الفعل المضارع، وما تجرد من (أن)، فالأفعال الدالة على الترجي والقرب يكثر اقتران خبرها بـ (أن)، لأن توقع حصول الترجي والقرب في الزمن المستقبل أو القريب من الحاضر، و(أن) تنقل زمن المضارع إلى المستقبل نحو: (عسى زيدٌ أن ينجحَ) (اوشك زيدٌ أن يصل) [١]، وصرح بها من المحدثين الدكتور إبراهيم بركات[٢].

ج - أفعال القلوب:

١- علة امتناع اقتصارها على أحد مفعوليها:

وهي من الأفعال الناسخة للمبتدأ والخبر، تعمل النصب فيهما على أنهما مفعوليها، وتقسم إلى قسمين: أفعال دالة على اليقين، وهي:(رأى، وعلم، وتعلم، ووجد، ودرى)، وأفعال دالة على الشك وهي (ظن، وخال، وحسب، وزعم، وجعل، وعد، وجحا، وهب)[٣]، وجاء في تسميتها بأفعال القلوب قولان: الأول: إنها لا تحتاج في صدورها إلى الأعضاء الظاهرة بل إلى القوة العقلية[٤]، والثاني: إنها للشك واليقين وكلاهما يصدران من القلب[٥]، وقد تناول ابن القصّاب كلا كلا القولين[٦].

ومن خصائص هذه الأفعال عدم اقتصارها على أحد المفعولين بدون قرينة، لعلة يذكرها ابن القصّاب بقوله: « لأن المفعولين معا بمنزلة اسم واحد مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة إذ تقدير: (علمت زيدًا قائمًا)، (عرفت قيام زيد)، فلو حذف أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، وذلك ممنوع»[٧]. أي إن مضمون الشك واليقين في المفعولين، وفائدة تلك الأفعال للشك واليقين فصار مفعوليها كالكلمة الواحدة، ولا يحذف جزء الكلمة.

وجاء في علة امتناع حذف أحد مفعوليها ثلاثة علل، وهي:

---

[١] يُنظَر: شرح الكافية الشافية: ٤٥٤/١-٤٥٦-٤٥٧، واللباب: ١٩٣/١-١٩٤، وشرح ابن يعيش: ٣٧٥/٤، والصفوة الصفية: ٤٨/٢ـــ٥٢، وشرح التصريح: ١/ ٢٧٩، وأسرار النحو: ٣٥٢.

[٢] يُنظَر: النحو العربي: ٤٣٢/١.

[٣] يُنظَر: شرح ابن عقيل: ٢٢/٢.

[٤] يُنظَر: شرح المفصل: ٣١٨/٤.

[٥] يُنظَر: شرح التسهيل: ٨٥/٢.

[٦] يُنظَر: الأزهار: ٢٢٠.

[٧] المصدر نفسه: ٢٢٤.

العلة الأولى: إنَّ هذه الأفعال للشك واليقين، فلا بد من ذكر الأول؛ ليُعلَم أنه صاحب الشك أو المتيقن، ولا بد من ذكر الثاني؛ لأن الفائدة مستحصلة منه، فالشك أو اليقين معتمد عليه، وهو المفهوم من كلام سيبويه؛ إذ قال: «وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً ، وذكرت الأول؛ لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو؟ فإنما ذكرت (ظننتُ) ونحوه؛ لتجعل خبر الأول يقيناً أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين»[١]. وعلى هذا القول المبرد(ت:٢٨٥هـ)، والفارسي (ت:٣٧٧هـ)، والشريف الكوفي (ت:٥٣٩هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)[٢].

العلة الثانية: إنَّ معناها يكتمل بذكر المبتدأ والخبر، فصار هذان الاسمان بمنزلة الاسم الواحد، وهذا المفهوم من كلام الرماني (ت: ٣٨٤هـ)؛ يقول: «ولا يجوز الاقتصار على أحدهما؛ لأنه متعلق بمعنى الجملة، فلو اقتصرت على أحد المفعولين لكان بمنزلة ذكر بعض الاسم»[٣]. وعليه، الرضي (ت:٦٨٨هـ)، وملا جامي (ت:٨٩٨هـ)[٤].

العلة الثالثة: إن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ لا يستغني عن الخبر، والخبر لا يستغني عن المبتدأ، وذلك المفهوم من كلام ابن السراج (ت:٣١٦هـ)؛ يقول: « واعلم أن (ظننت) و(حسبت) و(علمت) وما كان نحوهن، لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر؛ لا يجوز: (ظننت زيدًا) وتسكت حتى تقول: (قائمًا)، وما أشبه، من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك: (ظننت) لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ»[٥]. وزاد ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)، الأنباري (ت:٥٧٧هـ) على قوله كما كما أن الخبر لا بُد له من مبتدأ، كذلك ظننت وأخواتها فلا يقال: (ظننت قائمًا)[٦].

ويستخلص مما ذكر أن ابن القصّاب تابع الرماني في قوله، ويبدو لي بأن العلل الثلاثة صحيحة فلا أرجح احدها على الآخر؛ لأنها متممة لبعضها، أي إنَّ أفعال القلوب تعتمد على هذين الاسمين ليتم معناها، فصار مفعوليها كالجزء الواحد، إضافة إلى أن هذين الاسمين لا يستغني احدهما عن الآخر قبل دخول هذه الأفعال.

---

[١] الكتاب: ٤٠/١.
[٢] يُنظَر: المقتضب: ٩٥/٣، والتعليقة: ٦٨/١، والبيان: ١٩٧، وشرح المفصل: ٣٢٦/٤.
[٣] شرح كتاب سيبويه (تحقيق محمد شيبة): ١٩٧/١.
[٤] يُنظَر: شرح الرضي: ١٥٥/٤، وشرح الفوائد الضيائية: ٢/ ٣٠٥.
[٥] الأصول في النحو: ١/ ١٨١.
[٦] يُنظَر: المقدمة المحسبة: ٣٥٧/٢، وأسرار العربية: ١٣٠.

٢- علة إلغاء عملها اذا تأخرت أو توسطت بين معموليها:

ومن خصائص أفعال القلوب عدا (هب) و(تعلم) جواز إلغاء عملها اذا تأخرت أو توسطت نحو: (زيدٌ قائمٌ ظننتُ)، و (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)[١]، وعلة ذلك يبيِّنها ابن القصّاب بقوله: «وإنَّما يجوز الإلغاء على التقديرين؛ لكون المفعولين كلامًا تامًا مستقلًا، بأن يكون مبتدأ وخبرًا على تقدير الإلغاء، مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر»[٢]. يتضح بأن ابن القصّاب يرجح إلغاء عملها على الأكثر اذا تأخرت أو توسطت.

وجاء في **علة جواز إلغاء عملها إنْ توسطت أو تأخرت** ثلاثة أقوال، وهي:

العلة الأولى: إنَّ إعمالها وإلغاء عملها متوقف على معنى ما في نفس المتكلم من الشك أو اليقين، فإن أعملتَ الفعل يكون الكلام مبنيًا على الشك سواء تقدم الفعل أو تأخر، وان ألغيتَ الفعل يكون الكلام مبنيًا على اليقين، وذلك أشار إليه سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، وابن الوراق (ت:٣٨١هـ) [٣]، وتوصل إليه الدكتور فاضل السامرائي إذ قال «إن معنى الإعمال أن الكلام مبنيّ على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبنيّ على اليقين، ثم أدركك الشك فيما بعد، فقولك: (محمدا قائما ظننت)، مبني على الشك ابتداء، وقولك: (محمد قائم ظننت) مبنيّ على اليقين، فإن بنيت كلامك على الظن، نصبت، تقدم الفعل أو تأخر، وإن بنيته على اليقين، رفعت»[٤].

العلة الثانية: إنما ألغيتْ؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، وكلاهما يكونان جملة قائمة بنفسها، فان تأخرت لم يعد الكلام بلفظ الشك أو اليقين، وإنما عاد الكلام إلى أصله بلفظ الخبر، وصار موضع الشك أو اليقين في تقدير ظرف له، وهذا المفهوم من كلام السيرافي؛ إذ قال: «وإنما جاز إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدمت الجملة، أو تقدم شيء منها حصل لفظ الخبر، ولم يكن في الكلام لفظ شك، فحملت الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك، وصير موضع الشك واليقين في تقدير ظرف له، فإذا قلت: (زيد منطلق ظننت)، أو (زيد ظننت منطلق)، فكأنك قلت: (زيد منطلق في ظني)»[٥]. وعليه الخوارزمي (ت: ٦١٦هـ)، والهرمي (ت:٧٠٢هـ)[٦].

---

[١] يُنظَر: اللمع في العربية: ٥٣، وتوضيح المقاصد: ٥٥٩/١، وهمع الهوامع: ٥٥١/١.
[٢] الأزهار: ٢٢٦.
[٣] يُنظَر: الكتاب: ١٢٠/١، وعلل النحو: ٢٨٦/١-٢٨٧.
[٤] يُنظَر: معاني النحو (طبعة دار الفكر): ٣٣/٢.
[٥] شرح الكتاب: ٤٥٣/١.
[٦] يُنظَر: التخمير: ٣/ ٢٧٩، والمحرر في النحو: ٧٠٥/٢.

العلة الثالثة: إن هذه الأفعال ضعيفة الإعمال، فإنّ تقدم عليها معمولاها زال إعمالها، فصارت أقرب إلى عامل رفعها، وعليه العكبري (ت: ٦١٦هـ)، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، وملا جامي(ت:٨٩٨هـ)، وخالد الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، والسيوطي (ت: ٩١١هـ)[١].

وعلى ذلك يرى النحاة أنَّ إلغاء عملها إن توسطت أو تأخرت ليس بواجب، قيل إن توسطت على السواء الإعمال والإهمال[٢]، وقيل إنَّ الأرجح إلغاء عملها إن تأخرت[٣]، والعلة على ما ذكرنا.

وقيل الإعمال أن توسطت أكثر لسببين، وهما:

- إنَّ العامل اللفظي وهو الفعل أقوى من العامل المعنوي وهو رافع المبتدأ والخبر[٤].
- إنّ الأصل في هذه الأفعال الإعمال وليس الإهمال، فحمل الشيء على اصله أولى من حمله على غير اصله[٥].

ومن النحاة من رجح إلغاء عملها إن توسطت أو تأخرت، منهم ملا جامي (ت:٨٩٨هـ)[٦]، تابعه ابن القصّاب.

وجدير بالذكر بأن النحاة اختلفوا في جواز إلغاء عملها وهي متقدمة، فالبصريون يمنعونه، والكوفيون يجوزونه، وينسب إلى الأخفش (ت:٢١٥هـ) بأنه وافق الكوفيين[٧]، واستدل الكوفيون الكوفيون بقول الشاعر[٨]:

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها ..... وما إخالُ لدَيْنا منْك تنويلُ

وقول الشاعر[١]:

---

[١] يُنظَر: اللباب: ٢٥٠/١، وأوضح المسالك: ٤٨/٢، وشرح الفوائد الضيائية: ٣٠٦/٢، وشرح التصريح: ٣٦٩/١، وهمع الهوامع: ٥١١/١.

[٢] يُنظَر: أوضح المسالك: ٥٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٨/٢، همع الهوامع: ٥٥١/١، وفتح رب البرية: ٣٩٧/١.

[٣] يُنظَر: توضيح المقاصد: ٥٥٩/١، وأوضح المسالك: ٥٠/٢.

[٤] يُنظَر: شرح التصريح: ٣٧٠/١، وهمع الهوامع: ٥٥١/١، وفتح رب البرية: ٣٩٧/١.

[٥] يُنظَر: فتح رب البرية: ٣٩٧/١.

[٦] يُنظَر: شرح الفوائد الضيائية: ٣٠٦.

[٧] يُنظَر: رأيه في: أوضح المسالك: ٥٦/٢، وائتلاف النصرة: ١٣٤، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٦٥٤/٢، وشرح التصريح: ٣٧٥/١، وهمع الهوامع: ٥٥٢/١.

[٨] البيت من البسيط في قصيدة بانت سعاد، ينظر: شرح التبريزي على بانت سعاد: ٢، وجمهرة أشعار العرب –باب كعب بن زهير: ١/ ٦٣٨، والخزانة: ٩/ ١٤٣، وهو من شواهد وشرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٥٥٧، وشرح التصريح: ١/ ٣٧٥، وفي ديوان كعب برواية: ٦٢

أرجو وآملُ أنَ يعجلنَ في أبدٍ .... وما لهنّ طوالَ الدهرِ تعجيلُ

كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خُلُقِي ..... أنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشّيمةِ الأدبُ

وقد خرج البصريون البيت الأول على أن المفعول الأول لـ(أخال) ضمير شأن محذوف، والمفعول الثاني جملة (لدينا تنويل)، أي (أخاله لدينا منك تنويل)، والبيت الثاني على أنه من باب التعليق على تقدير لام الابتداء (وجدت لملاك الشيمة الأدب)[٢].

ويرى دكتور فاضل السامرائي في إلغاء عملها متقدمة يأتي لمعنى إزالة الوهم من ناحية الشخص، ومن ناحية الوصف، مثاله قولنا: (ظننت زيدٌ قائمٌ)؛ لإزالة وهم المخاطب إذا كان يعتقد انك تظن بأن (خالد جالس)[٣].

ثانيا: النواسخ من الحروف

أ - إن وأخواتها

١- علة عملها عمل الأفعال:

من العوامل اللفظية السماعية العاملة في اسمين (إنَّ، وأنَّ، وليتَ، ولعلَّ، كأنَّ، ولكنَّ)، وعدها سيبويه خمسة؛ لأنَّ (أنَّ) المفتوحة هي فرع من المكسورة[٤]، وهي على مذهب البصريين من نصبتْ المبتدأ أسما لها، ورفعت الخبر خبرًا لها لمشابهتها الأفعال[٥] ، وعلى مذهب الكوفيين عاملة في المبتدأ، وليس لها عمل في الخبر، إنما هو مرفوع على أصله[٦].

وعلل جمهور النحاة في علة عملها النصب والرفع؛ لكونها شابهت الأفعال في أوجه فعملت عملها؛ لذا سميت حروف مشبهة بالأفعال.

---

[١] البيت من البسيط، وهو منسوب إلي بعض إلى بعض الفزاريين في شرح ديوان الحماسة للأصفهاني: ٨٠٥، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١٨/٢، و شرح التصريح: ١/ ٣٧٥.

[٢] يُنظَر: أوضح المسالك: ٥٩/٢، وائتلاف النصرة: ١٣٤، و شرح شذور الذهب للجوجري: ٦٥٤/٢، وشرح التصريح: ٣٧٥/١، وهمع الهوامع: ٥٥٣/١، وشرح الأشموني: ٣٦٧/١.

[٣] يُنظَر: معاني النحو: ٣٤/١.

[٤] يُنظَر: الكتاب: ١٣١/٢.

[٥] يُنظَر: المقتضب: ١٠٨/٤، والأصول في النحو: ٢٣٠/١، وشرح كتاب سيبويه: ٤٦٣/٢، والمقدمة المحسبة: ٢١٧/١، وشرح اللمع للباقولي: ١٥٥، وأسرار العربية: ١٢٢/١، وشرح المفصل: ٢٥٤/١، واللباب: ٢٠٨/١، والتبين: ٣٣٤، والبسيط: ٧٦٩/٢.

[٦] يُنظَر: الأصول في النحو: ٢٣٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٤/١، والتبين على مذاهب النحويين: ٣٣٣.

وقد تابع ابن القصّاب مذهب البصرين في أنها عاملة في المبتدأ والخبر، لمشابهتها الأفعال المتعدية من خمسة أوجه [١]، وهي الاتي[٢]:

الأول: مشابهتها الفعل في كونها على ثلاثة فصاعدا: أي كون بعضها على ثلاثة أحرف، نحو: (إنَّ، وأنَّ، وليتَ)، وبعضها على أربعة أحرف نحو: (لعلَّ، وكأنَّ)، وبعضها على خمسة أحرف، نحو: (لكنَّ).

الثاني: إنَّها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي.

الثالث: إن هذه الأحرف فيها معنى الفعل: نحو: (إنَّ وأنَّ) بمعنى تحقق، و(كأنّ) يحمل معنى شبه، و(لكن) يحمل معنى استدرك، و(ليتَ) يحمل معنى تمنَّى، و(لعلَّ) يحمل معنى ترجَّى.

الرابع: اتصال ضمائر النصب بها، نحو: إنَّي، إنَّه، إنَّك.

الخامس: إنَّها تختص بالدخول على الأسماء كما تختص الأفعال بالأسماء، فتنصب الأول تشبيها بالمفعول به، وترفع الثاني تشبيها بالفاعل.

فعلى هذه المشابه عملت (إنَّ وأخواتها) عمل الفعل على نحو ما ذكره النحاة، منهم المبرد (ت:٢٨٥هـ)، وابن السراج (ت:٣١٦هـ)، والسيرافي (ت:٣٦٨هـ)، وابن بابشاذ (٤٦٩هـ)، والباقولي (ت: ٥٤٣هـ)، والأنباري (ت:٥٧٧هـ)، والعكبري (ت:٦١٦هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، وابن أبي الربيع (٦٨٨هـ)[٣]، وأضاف بعضهم وجها آخر، وهو دخول نون الوقاية عليها كما تدخل على الفعل نحو: (إنَّني، وليتني، ولعلَّني، وكأنَّني، ولكنّني)[٤].

ولم يرتضِ ابن عصفور الأوجه الأربعة المذكورة عدا الوجه الخامس؛ إذ يرى أن الوجه الأول، أي: مشابهتها الأفعال كونها على ثلاثة أحرف، ووجها الثاني، أي: كونها مفتوحة الأواخر، ووجهها الثالث، أي: كونها بمعنى الفعل ليس بالأوجه التي جعلتها تعمل عمل الأفعال؛ لأن حرف العطف (ثم) على ثلاثة احرف، ومفتوح الأخر، ومعناها معنى الفعل فهي بمعنى (عطفت) إلا أنها لم تعمل عمل الفعل، أما الوجه الرابع، أي: اتصالها بالضمائر بها فدخلته بعد

---

[١] البركوي تناول ثلاثة أوجه الأولى وتابعه ابن القصاب، وأضاف الوجهين الآخرين في موضع اتصال (ما) الكافة بها.

[٢] يُنظَر: الأزهار: ١٦٥-١٦٦-١٧٥.

[٣] يُنظَر: المقتضب: ١٠٨/٤، والأصول في النحو: ٢٣٠/١، وشرح كتاب سيبويه: ٤٦٣/٢، والمقدمة المحسبة: ٢١٧/١، وشرح اللمع للباقولي: ١٥٥، وأسرار العربية: ١٢٢/١، وشرح المفصل: ٢٥٤/١، واللباب: ٢٠٨/١، والتبين: ٣٣٤، والبسيط: ٧٦٩/٢.

[٤] يُنظَر: المقدمة المحسبة: ٢١٧/١، وأسرار النحو: ١٤٦، وترشيح العلل: ١٣٩.

المشابهة، ويرى أن العلة في عملها بالمبتدأ والخبر كونها مختصة بالدخول على الأسماء فالحروف المختصة عاملة، وغير مختصة لا تعمل[١] .

أما ابن مالك، فيرى أنّ علة عملها؛ لمشابهتها كان وأخواتها في اختصاصها بالمبتدأ والخبر، وذلك الاختصاص من جهتين[٢]:

- من جهة لزوم المبتدأ والخبر
- ومن جهة الاستغناء بهما.

وتجدر الإشارة إلى ما قيل في علة عملها النصب أولا، ثم الرفع، فقيل؛ لأنها فرع عن الأفعال، فلا تعمل عمل الأصل، وتقديم المنصوب من الفرع؛ فأعطي الفرع للفرع[٣]، وقيل؛ لتفريقها عن كان وأخواتها في العمل[٤]. وذكر سيبويه أنّ الخليل زعم أنها قد تعمل الرفع أولا، ثم النصب، كما عملت كان وأخواتها[٥]

٢- علة امتناع تقديم معموليها عليها، وامتناع تقديم خبرها على اسمها:

اجمع النحاة على امتناع تقديم معمولي (إن وأخواتها) عليها، وامتناع تقديم الخبر على الاسم ما لم يكن ظرفا.

وقد علل ابن القصّاب في امتناع تقدم معموليها بقوله: «لكونها عاملة ضعيفة؛ لأنها تعمل بالمشابهة»[٦]. أي عدم تمكنها تمكن الأفعال، فالعلة (عدم تمكن). ويقول في امتناع تقدم خبرها على اسمها: «لئلا يشابهن الأفعال في العمل من كل وجوه، حتى يحط مرتبة الفرع عن مرتبة الأصل»[٧]. فهذه الحروف وإنْ شابهت الأفعال وجاز في الأفعال تقديم مفعولها على فاعلها، لكن لا يجوز في الحروف المشبه بها؛ كونها فروعا للأفعال، ولا يحكم للفرع حكم الأصل فالعلة (علة فرق).

ولتوضيح المسألة أفصل علة امتناع تقديم معموليها عليها، وعلة امتناع تقديم خبرها على اسمها على النحو الآتي:

---

[١] شرح الجمل: ٤١٦/١.
[٢] يُنظَر: شرح التسهيل: ٨/٢.
[٣] يُنظَر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٤/١-٢٥٥، وشرح التسهيل: ٥/٢.
[٤] يُنظَر: شرح اللمع للباقولي: ١٥٥، والبيان في شرح اللمع: ١٥٧.
[٥] يُنظَر: الكتاب: ١٣١/٢.
[٦] الأزهار: ١٧٣.
[٧] الأزهار: ٣٣٠.

أما علة امتناع تقديم معموليها عليها فقد علل النحاة في امتناع تقديمه بالآتي:

العلة الأولى: إنها عوامل ضعيفة؛ كونها عملت لمشابهتها الأفعال فلا تتصرف تصرفها، فقد أشار سيبويه(ت: ١٨٠) إلى أنها لا تتصرف تصرف الأفعال[١]. (فالعلة عدم تمكن)، وعليه المبرد (ت:٢٨٥هـ)، والعكبري (ت: ٦١٦هـ) وابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ)، وابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ، وابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ) ، وابن الصائغ (ت:٧٢٩هـ)[٢].

العلة الثانية: إن هذه الأحرف عدا (أنّ المفتوحة) لها حكم الصدارة في الكلام فلا يتقدم معولاها عليها. وبهذا قال ابن أبي الربيع[٣].

العلة الثالثة: في امتناع تقديم خبرها عليها، إنها مشابهة بالأفعال، وخبرها مشابه بالفاعل، والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا خبرها لا يتقدم عليها. وعليه ابن أبي الربيع[٤].

وجدير بالذكر بأنّ أغلب النحاة قالوا بالقول الأول، وعليه ابن القصّاب، أما القول الثاني والثالث فقد زادها ابن أبي الربيع، ولم أجدها عند غيره، والله اعلم.

وأما علة امتناع تقديم خبرها على اسمها فقد جاء فيها ثلاثة علل، وهي الاتي:

العلة الأولى: إن هذه الحروف غير متصرفة تصرف الأفعال؛ لأنها فرع الأفعال في العمل فلا تبلغ قوتها، فنقصت عن درجة الأفعال، فالعلة علة (عدم تمكن)، وعليها الشريف الكوفي (ت:٥٣٩هـ)، وابن أبي الربيع، والدينوري(من علماء القرن الخامس)، وأبي حيان (ت:٧٤٥هـ)، والسيوطي (ت:٩١١هـ)[٥].

العلة الثانية: تعذر الإضمار، أي إن المرفوع قد يكون ضميرًا متصلًا ومستترًا، ولو تقدم على الاسم لتعذر إضماره بهذه الحروف، وقد أشار سيبويه إلى تعذر إضمار المرفوع[٦]، وعليه العكبري، وابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ)[٧].

---

[١] يُنظَر: الكتاب: ١٣١/٢.
[٢] يُنظَر: والمقتضب: ١٠٩/٤، واللباب: ٢٠٨/١، شرح الجمل: ٤٤٠، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٧٣، والبسيط: ٧٧١/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٥٦٠.
[٣] يُنظَر: البسيط: ٧٧١/٢.
[٤] المصدر نفسه: ١٣١/٢.
[٥] يُنظَر: الكتاب: ١٣١/٢، والمقتضب: ١٠٩/٤، والبيان في شرح اللمع: ١٥٩، والبسيط: ٧٧٢/٢، وثمار الصناعة: ٣٤٢ والتذييل:٣٥/٥، وهمع الهوامع: ٤٩٣/١.
[٦] يُنظَر: الكتاب:١٣١/٢.
[٧] يُنظَر: اللباب: ٢٠٨/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٠٩/١.

العلة الثالثة: إنَّها شابهت الفعل الحقيقي فصارت فرعًا عنه فلزم الفرق بين الأصل والفرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، (فالعلة فرق)، وقال بها الأنباري(ت:٥٧٧هـ)، وابن الحاجب[١].

وعليه يتضح أنَّ ابن القصاب تابع أصحاب القول الثالث.

ويبدو لي أنّ العلة الأولى خالٍ من التكلف، لذا اعتمده أغلب النحاة؛ كونها علة مُطّردة بالأفعال وما شابهها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، جاز تقدمه على الاسم نحو: (إنّ في الدارِ زيدًا)، و(إنّ عندك زيدًا)؛ لأن العرب اتسعت بالظرف والجار ما لم تتسع في غيرهما فكل كلام لا بد له من ظرف أو جار ملفوظ أو مقدر[٢]، وقد أشار ابن القصّاب إلى جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفا أو جارًا بقوله: «لتنزله منزلة الاسم؛ لما في الظرف والمظروف من شدة الاتصال في الغالب وفي التنزيل:﴿ إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم ﴾ (الغاشية: ٢٥ – ٢٦)»[٣].

٣- علة إلغاء عملها إذا لحقتها (ما) الكافة مع جواز قلة إعمالها:

ذهب أغلب النحاة إلى أن (ما) الزائدة غير موصولة تدخل على إنّ وأخواتها فتكفها عن العمل ويرفع ما بعدها على الابتداء والحروف وتكون الأحرف أحرف ابتداء، مع جواز إعمالها قياسا على (ليت) لأن الأغلب في ليت الإعمال، ومنهم من ذهب إلى جواز إعمال وإلغاء (ليت) و(لعل) وكأن) دون (إنَّ)، و(إنَّ)[٤].

وعلل ابن القصّاب لإلغاء عملها بقوله: «لأنَّه لما اتصلت بها (ما) صارت كالجزء منها فأخرجتها عن الشبه الذي هو علة بناء أواخرها على الفتح، واتصال الضمائر بها كاتصالها بالفعل، وزال اختصاص هذه الحروف بالأسماء بعد دخول (ما) عليها، فدخلت على الجملة

---

[١] يُنظَر: أسرار العربية: ١٢٣/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٠٩/١-٢١٠.
[٢] يُنظَر: البيان في شرح اللمع: ١٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٠/١، وشرح التسهيل: ١٢/٢
[٣] الأزهار: ٣٣٠.
[٤] يُنظَر: المسألة الخلافية في شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣١/١، والتذييل والتكميل: ١٤٦/٥- ١٤٧.

الفعلية أيضا كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة: ١٨)، وقد تكون ما أيضا غير كافة، بل زائدة تقول (ليتما زيدًا قائم)، فتنصب (زيدًا) بـ (ليت)، و (ما) زائدة، وقال النابغة[١]:

ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا

وروي بنصب الحمام ورفعه على اللغتين»[٢].

يتضح بأن ابن القصاب اجرى إعمال وإهمال جميع الأخوات على السواء ولم يستثنِ (ليت)، وعلل لإلغاء عملهم جميعا بفوات شبهها بالأفعال منها فتح الأخر واتصال الضمائر واختصاصها بالأسماء، وفي قوله نظر من جهتين:

١- قوله بفوات فتح أواخرها؛ لأنها تبقى مفتوحة حتى مع اتصالها بـ(ما)، ولم اقع على احد من النحاة قال بهذا الخروج.
٢- علل بفوات اختصاصها بالأسماء ودخولها على الأفعال لجميع الأخوات ولم يستثنِ (ليت)؛ لأن (ليت) لا تخرج عن اختصاصها بالأسماء بعد دخول (ما) فلا تدخل على الأفعال مما جعل بعض النحاة يحكمون بإعمالها على الأغلب بعد دخول (ما) عليها خلافا لأخواتها، على ما سأوضحه.

قيل إنّ **علة إلغاء عملها**؛ لفوات اختصاصها بالأسماء ودخولها على الأفعال إلا (ليت) فهي باقية على اختصاصها وعاملة على الأغلب، وتهمل قياسًا على أخواتها، ومما جاء في التنزيل دخول (إنَّ)على الأسماء والأفعال قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ (الأنبياء: ١٠٨)، ومما جاء في إلغاء عمل (ليت) قول النابغة المذكور برواية نصب (الحمام)، وبهذا قال أبو بكر السراج (ت:٣١٦)، والخوارزمي (ت:٦١٧هـ)، وابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، وابن الناظم (ت:٦٨٦هـ)، والأشموني (ت:٩١٨هـ)، والصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، والغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)[٣].

---

[١] صدر البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ٥٥، و صدره وعجزه:
قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ..... إلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نصْفَهُ فَقَدِ

[٢] الأزهار: ١٧٥-١٧٦.

[٣] يُنظَر: الأصول في النحو: ٢٣٢/١، وترشيح العلل: ١٤٠، وشرح الكافية الشافية: ٤٧٩/١، وشرح ابن الناظم: ١٢٤، وشرح الأشموني: ٣١١/١، وحاشيه الصبان: ٤١٨/١، وجامع الدروس العربية: ٣٠٩/٢.

أما علة جواز إعمالها اختلف النحاة في جواز إعمال جميع الأحرف على ثلاثة مذاهب نقلها ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ) على الآتي[١]:

١- مذهب الأخفش (ت:٢١٥هـ) إلى أنَّه يجوز الإعمال في (ليت) وحدها دون أخواتها، ومن إعمالها وإهمالها ما سمع في رواية نصب ورفع (الحمام) في قول النابغة.
٢- مذهب الزجاج (ت:٣١١هـ)، وابن السراج (ت:٣١٦هـ) إلى أنَّه جواز الإعمال في (ليت) و(لعل) و(كأن) دون (إنَّ)، و(أنَّ) (لكن) لما بين (لعل) و(كأن) من الشبه بـ (ليت)، ووجه الشبه انهما احدثا في الكلام معنى التشبيه والترجي، كما أحدثت (ليت) معنى التمني.
٣- مذهب الزجاجي (ت:٣٣٧هـ) إلى أنَّه يجوز إعمال جميع الأحرف قياسا على (ليت) فالأغلب في (ليت) ومنه بعض العرب تقول: (إنَّما زيدًا قائمٌ) و (ليتما زيدًا قائمٌ).

فالعلة عند الأخفش السماع، وعند الزجاج وابن السراج القياس على الشبه في (لعل) و(كأن)، وعند الزجاجي القياس على العمل.

ويبدو لي أن ما ذهب إليه ابن عصفور هو الأسلم فذكر أنّ الأولى في جميع الأحرف ألاَّ تعمل؛ لفوات اختصاصها، ولأن الأصل في إعمال الحروف الاختصاص، والأولى في (ليت) إعمالها لعدم انتقاص اختصاصها.

٤ - علة إلغاء وإعمال (إنْ) المكسورة:

تخفف إن المكسورة كثيرا على لسان العرب؛ لكثرة الاستعمال ولثقل التشديد، واختلف النحاة في إعمالها وإهمالها إن خففت، فذهب البصريون إلى جواز إعمالها وإلغاء عملها، وذهب الكوفيون إلى وجوب إهمالها[٢].

واختار ابن القصاب الأحسن فيها إبطال عملها، إذ قال: «إبطال عملها ، وهو الأحسن الغال؛ لفوات بعض وجوه مشابهتها للفعل، كفتح الآخر، وجاز إعمالها على ما هو الأصل، وهو قليل »[٣]. أي: علل لإلغاء عملها بفوات مشابهتها بالأفعال، فمشابهتها بالأفعال عنده من أوجبت عملها، وعلل لإعمالها قياسا على أصلها، ثم تناول ما يطرأ عليها إذا خففت، منها أنّ اللام تلزم

---

[١] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٢/١-٤٣٣.
[٢] يُنظَر: الإنصاف: ١٥٩/١، والتبين على مذاهب النحويين: ٣٤٧/١.
[٣] الازهار١٨٢.

في خبرها[1]؛ فرقا بينها وبين (إنْ) النافية؛ لأن النافية تدخل على الجمل الاسمية والفعلية، ويجوز دخولها - أي (إن) المخففة - على الأفعال الداخلة [2]على المبتدأ والخبر؛ لأن الأصل دخول المشددة على المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ (البقرة: ١٤٣)، ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ (الشعراء:١٨٦)، إنْ عملت لا تدخلها اللام؛ لحصول الفرق بالعمل.

وسنتطرق إلى ما قيل في علة إلغاء عملها، وعلة إعمالها:

أما **علة إلغاء عملها** فقد جاء في علة إلغاء عملها علتان، وهما الآتي:

العلة الأولى: إنّما أُلغي عملها؛ لفوات شبهها اللفظي بالأفعال، فهي عملت لمشبهتها بالأفعال في فتح آخرها وكونها على ثلاثة احرف، فإنْ خففت زال الفتح، وصارت على حرفين، وتُنسب العلة إلى الكوفيين[3]، ونقله أبو فلاح اليمني (ت:٦٨٠هـ) دون نسبة[4].

العلة الثانية: إنما الغي عملها؛ لفوات اختصاصها بالأسماء، ودخولها على الأفعال، والحروف العاملة تكون مختصة، ولما دخلتْ (إن) على الأفعال زال اختصاصها فالغي، وقال بها أغلب النحاة منهم ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، و ابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، والمرادي (ت:٧٤٩هـ)، وابن هشام (ت:٧٦١هـ)، وخالد الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، والأشموني(ت:٩١٨هـ) [5].

أما **علة إعمالها** فاحتج البصريون بعلة السماع والقياس، وهي على ما سأوضحه:

أولا: علة السماع: وذلك من جهتين:

---

[1] اختلف في اللام الداخلة عليها، فذهب الأخفش (ت:٢١٥هـ) إلى أنها لام الابتداء التي دخلتها مع تشديدها، وذهب الفارسي (ت:٣٧٧هـ) إلى أنها ليست لام الابتداء، وإنما هي لام اجتلبت للتفريق بين (إنْ) النافية والمخففة. ينظر المسألة الخلافية في: شرح التسهيل:٣٥/٢-٣٦، والتذييل والتكميل:١٣٥/٥، وشرح ابن عقيل: ٣٣٨/١، وهمع الهوامع:٥١٢/١.

[2] اختلف البصريون والكوفيون في دخولها على الفعل التام، فذهب البصريون إلى أنها لا تدخل إلا على الفعل الناسخ؛ لأصل العمل، وذهب الكوفيون إلى جواز دخولها على الفعل التام، قياسا على قولهم: (إنْ قنعت كتابك لسوطا)، و(إنْ يزينك لنفسك، وان يشينك لهيه) وقول الشاعر:

(شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا ..... وجبت عليك عقوبة المتعمد)

يُنظَر: المسألة الخلافية في: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٨/١-٤٣٩، شرح الرضي: ٤/ ٣٦٦، والجنى الداني: ١/ ٢٠٨، وهمع الهوامع: ١/ ٥١٣.

[3] يُنظَر: الإنصاف: ١٥٩/١، والتبين على مذاهب النحويين: ٣٤٩/١-٣٥٠-٣٥١.

[4] ينظر: المغني في النحو (تحقيق عبد الرزاق): ٩٨٦/٢.

[5] يُنظَر: شرح الجمل: ٤٣٨/١، وشرح الكافية الشافية:٥٠٤/١، وتوضيح المقاصد:١/ ٥٣٦، وأوضح المسالك:١/ ٣٥٢، وشرح التصريح: ١/ ٣٢٦، وشرح الأشموني: ١/ ٣١٦.

- فالسماع من القرآن الكريم: فقد جاء في قوله تعالى:﴿ إِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (هود: ١١١) [١]، على قراءة نافع وابن كثير بتخفيف (إن)، و(كلا) اسمها منصوب، واللام في (لّما) مزحلقة في خبر (إن) [٢]، و(ما) زائدة فصلت بينها وبين (لام) القسم في (ليوفيهم)[٣]، وجملة القسم في موضع خبر (إن) والتقدير: (إن كلا والله ليوفيهم)، وعليه الأخفش (ت:٢١٥هـ)، والزجاج (ت:٣١١هـ)[٤].

وقد رد الكوفيون الشاهد القرآني، وخرجوه على أن تكون (إن) نافية لا مؤكدة، واللام بمعنى (إلا)، و(ما) زائدة، و(كلا) منصوب بفعل محذوف يفسره (ليوفيهم)، وتقدير الكلام: (وإنْ كلًّا إلا ليوفيَنَّ ليوفينّهم)[٥]، أو منصوب (يوفيهم) نفسها.

واحتج عليهم الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، وردَّ تخريجهم من جهة أن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملًا محذوفًا قبله[٦]، مما دعا ابن مالك للقول: «ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته»[٧].

- السماع من العرب: فقد نقل سيبويه أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرًا لمنطلقٌ[٨].

ثانيا: علة القياس: وذلك من جهتين:

- قياسا على الأفعال: فلأفعال تبقى عامله حتى عند حذف بعض حروفها، نحو: (لم يكُ زيد قائمًا)، و(لم أدعُ غيرَ الله)، و(عِ الكلام)، فجاز عمل (إن) المخففة قياسًا على هذه الأفعال[٩] .
- قياسا على أصلها: فالأصل فيها الأعمال قياسًا على (إنّ) المشددة[١].

---

[١] يُنظَر: العين: ٣٩٧/٨، والكتاب: ١٤٠/٢، ومعاني القران للأخفش: ٣٩٠/١، ومعاني القران للزجاج: ٣/ ٨١، والسبعة:٣٣٩.

[٢] وللام توجيهات أخرى: يُنظِر الكشاف:٤٣٢/٢، أمالي ابن الحاجب:١٦٥/١، وشرح التسهيل:٣٤/٢.

[٣] لـ(ما) توجيهات أخرى: ينظر: البحر المحيط: ٢١٧/٦، والدر المصون: ٣٩٩/٦-٤٠٠.

[٤] يُنظَر: ومعاني القرآن للأخفش: ٣٩٠/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨١/٣

[٥] يُنظَر: وشرح التسهيل: ٣٥/٢، والدر المصون: ٤٠٨/٦، ومغني اللبيب: ٧٦٩.

[٦] ينظر: معاني الفراء: ٢٩/٢-٣٠.

[٧] شرح التسهيل: ٣٥/٢.

[٨] ينظر: الكتاب: ١٤٠/٢.

[٩] يُنظَر: الكتاب:١٤٠/٢، ومعاني القرآن للأخفش:٣٩٠/١، واللامات:١١٧، والإنصاف:١٦٨/١، والتبيين:٣٤٧-٣٥٠.

والخلاصة مما تقدم ذكره أن ابن القصّاب يتوافق مع مذهب البصريين في علة إهمالها لفوات شبهها بالأفعال، في علة إعمالها علل بالقياس على أصلها، واهمل السماع، والسماع يترجح على القياس؛ لورود شواهد تثبت ذلك، وخير ما استشهد به كلام الله.

٥-علة إعمال وإلغاء (أن) المفتوحة:

لا يختلف حكم (أن) المفتوحة المخففة عند الكوفيين مع (إن) المكسورة المشددة، فكلاهما يلغى عملها عندهم؛ لفوات شبهها بالأفعال، وأما البصريون فأجازوا إعمال المكسورة المخففة محتجين بقراءة حمزة، وإهمالها عندهم اكثر من إعمالها؛ حتى لا تتساوى مرتبة الفرع (المخففة) مع الأصل (المشددة)، وقد تناولت ذلك في المسألة السابقة، وأما المفتوحة المخففة فإعمالها عندهم اكثر من إهمالها والغالب في اسمها يكون ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة اسمية أو فعلية[٢].

واختار ابن القصّاب مذهب البصريين في إعمالها على الأكثر معتلا بقوله: «وذلك لأنَّهم لما وجدوا المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة إلى المفتوحة، ولم يجدوا عمل المفتوحة في الملفوظ مع كثرة المشابهة، قدروا إعمالها في ضمير شأن؛ لئلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى، ثم حذفوه لئلا يفوت التخفيف المطلوب»[٣].

يفهم من كلام ابن القصّاب ثلاثة أمور:

١- إنَّما عملت المفتوحة المخففة؛ لكثرة مشابهتها بالأفعال، ولم يبيّن من أي الوجوه شابهت الأفعال بعد تخفيفها.
٢- إنّها عاملة في ضمير محذوف لتنحط رتبتها عن رتبة المشددة، فلو ظهر لتساوت رتبة الفرع مع رتبة الأصل.
٣- إنَّ الضمير واجب الحذف؛ لأن الضمائر ترد الشيء إلى أصله، فلو ظهر الضمير عاد التشديد فيعود العمل.

واستنادا إلى ما قاله ابن القصّاب حرى بي أن أتناول علة إعمالها، وعلة كون أسمها ضمير محذوف على النحو الاتي:

---

[١] يُنظَر: البحر المحيط: ٢١٧/٦.
[٢] ينظر: جنى الداني:٢٢٠/١، وتوضيح المقاصد: ١٢٣٨/٣، همع الهوامع: ٥١٤/١.
[٣] الأزهار: ١٨٤.

أما **علة إعمالها** ففيه علتان:

العلة الأولى: إنهّا لم تخرج عن اختصاصها بالأسماء فلم تدخل على الأفعال، فاسمها فيكون ضمير محذوف، وقد يبرز للضرورة، وخبرها يكون جملة اسمية، أو فعلية، وعلى هذه القول ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ)، والمقالي (ت:٧٠٢هـ)، والسيوطي (ت:٩١١هـ)[١].

العلة الثانية: ما ذهب إليه ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) إلى أن المفتوحة امتازت عن المكسورة بأنَّها تطلب ما بعدها من جهتين، من جهة اتصال العامل بالمعمول، ومن جهة اتصال الصلة والموصول، فمعمولها صله لها، بخلاف المكسورة فهي تطلب معمولها من جهة اتصالها العامل والمعمول[٢]. تابعه ابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، وأبو فلاح اليمني (ت:٦٨٠هـ)[٣]، وأضاف ابن مالك أن المفتوحة اكثر مشابه بالفعل من المكسورة؛ إذ قال: «(أن) المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ (عض) مقصودًا به المضي، أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ (جد)»[٤] .

واستدل البصريون وأفقهم الفراء (ت: ٢٠٧هـ) على إعمالها براز اسمها في قول الشاعر[٥]:

فَلَوْ أنكِ فِي يَوْمِ الْرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ..... طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

فالبيت مما يحتج به البصريون والفراء على إعمالها (أن) مخففة[٦].

أما **علة عملها في الضمير المحذوف** فقد نقل أبو الفلاح علة عملها في الضمير المحذوف دون الظاهر أنها لو عملت في الظاهر لتساوت مع مرتبة المشددة، فأوجبوا عملها في الضمير حتى لا يتساوى الفرع مع الأصل[٧]، وأما **العلة في حذفه** فقد ذكره ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ) إنّ الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، فإن برز عاد التشديد[٨].

---

[١] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٦/١، ورصف المباني: ١٩٥-١٩٦، وهمع الهوامع:١/ ٥١٤.
[٢] يُنظَر: شرح المفصل: ٤/ ٥٤٩.
[٣] يُنظَر: شرح الكافية: ٤٧/١، والمغني في النحو (تحقيق: عبد الرزاق): ٩٨٨/٢.
[٤] شرح الكافية: ٤٧/١.
[٥] البيت من الطويل ولم اقف على نسبته، وهو من شواهد معاني الفراء: ٩٠/٢، والمفصل: ٣٩٥، والإنصاف: ٢٢٠/١، وخزانة الأدب: ٥/ ٤٢٦.
[٦] يُنظَر: معاني القران للفراء: ٩٠/٢، والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٩٥، والإنصاف: ١/ ١٦٦، واللباب: ١/ ٢٢٠، ومغني اللبيب: ١/ ٤٧.
[٧] يُنظَر: المغني في النحو (تحقيق: عبد الرزاق): ٩٨٨/٢.
[٨] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٦/١.

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة اختلفوا في الضمير المحذوف وانقسموا إلى فئتين[١]:

الفئة الأولى: اشترط أنْ يكون أسمها ضمير شأن محذوف، وأن وردّ غير ضمير فهو من الضرورة، ومنه قول الشاعر[٢]:

فَلَوْ أنكِ فِي يَوْمِ الْرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ..... طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

فالبيت عندهم فيه ضرورتان، الأولى: بروز الضمير والوجب حذفه، والثانية: مجيء الضمير غير شأن، وعليه ابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ)، وابن يعيش، وأبو حيان (ت:٧٤٥هـ)، وابن عقيل (ت:٧٦٩هـ)، والأشموني (ت: ٩١٨هـ)[٣].

الفئة الثانية: أجازوا أن يكون غير ضمير شأن، ألا أنهم أوجبوا حذفه، وإن وردّ بارزة فهو من الضرورة، وعليه ابن عصفور، وابن مالك، والمرادي (ت: ٧٤٩هـ) وابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، والسيوطي، والخضري[٤]، ويخرجون البيت السابق عندهم فيه ضرورة واحدة وهي بروز الضمير، واستدلوا على جواز مجيئه غير ضمير شأن ما قدره سيبويه في قوله تعالى : ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾(الصافات: ١٠٤ – ١٠٥)، على تقدير: (أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا)[٥]، فالكاف في انك ليس ضمير شأن، وذكر المرادي بأنّ بعضهم أجازوا بروز الضمير على غير الضرورة فالبيت عندهم لا ضرورة فيه[٦].

استخلاصا لما تقدم ذكره يتبيّن بأن ما ذكره القصّاب في أنّ المفتوحة المخففة أكثر شبه بالأفعال من المكسورة يتوافق مع ما ذكره ابن مالك في أنّها تشابه بلفظها الماضي والأمر من (عض) بخلاف المكسورة في أنّها اقل مشابهة بالفعل، كما تابع الفئة الأولى في وجوب كون أسمها ضمير شأن لعلة تنقيص رتبتها عن رتبة المشددة، وقد أوجب حذفه لِما ذكره ابن عصفور بان المشدد يرد المحذوف على أصله، وعلى ذلك إنْ برز يعود التشديد فيتوجب العمل، والله اعلم.

---

[١] يُنظَر: جنى الداني: ١/ ٢١٨ ، وهمع الهوامع: ٥١٤/١.
[٢] سبق تخريجه.
[٣] يُنظَر: شرح ابن يعيش: ٤/ ٥٤٩ ، والإيضاح في شرح المفصل: ١٨٧/٢ ، والبحر المحيط: ٤/ ١٠٢، وشرح ابن عقيل: ٣٤٠/١، وشرح الأشموني: ٣٢٠/١.
[٤] ينظر: شرح الجمل: ٤٣٦/١، و شرح التسهيل: ٢/ ٤١، وجنى الداني:١/ ٢١٨، ومغني اللبيب: ١/ ٤٧ ، و و همع الهوامع: ١/ ٥١٤، وحاشية الخضري: ١/ ٣١٤.
[٥] يُنظَر: الكتاب: ٣/ ١٦٣، وشرح التسهيل: ٤١/٢، وهمع الهوامع: ٥١٤/١.
[٦] يُنظَر: جنى الداني: ١/ ٢١٨.

ب - (لا) النافية للجنس:

١ - علة وجوب أن يكون اسمها نكرة:

تعمل لا النافية للجنس عمل (إنَّ)؛ لمشابه بينهما في تصدُّر الكلام، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، ولأنها تفيد توكيد النفي، و(إنَّ) تفيد توكيد الإثبات، أي: نقيضتها، وقد اشترط جمهور البصريين في عملها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا تدخل على المعرفة[١]، وعلل ابن القصّاب في امتناع عملها في المعرفة بقوله: «لامتناع أثر (لا) النافية في المعرفة»[٢]. أي: إنّها لا تعمل في المعرفة؛ لأنها لنفي الجنس، وهذا لا يكون إلا في النكرة، لذلك اختصّت بالنكرة لشمولها، والمعرفة لا تفيد الشمول حتى تنفي الجنس بانتفائها.

ويبدو أنّ ما قاله ابن القصّاب مقارب لما ذكره أغلب النحاة، ابتداءً بسيبويه (ت: ١٨٠هـ)؛ إذ قال: « فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة»[٣]. أي: أن (لا) لا تعمل إلا في النكرة، لأن قولنا: (لا رجلَ في الدارِ)، هو جواب لسؤال يفيد استغراق الجنس، لمن قال: (هل من رجلٍ في الدارِ)، فلما كان السؤال بهذا المعنى، وجب أن يكون الجواب كذلك، وهذا لا يكون في المعرفة.

وتبدو العلة أكثر تفصيلا عن المبرد (ت:٢٨٥هـ)؛ إذ يرى أن (لا) وضعت للإخبار عن سؤال، فاذا قلنا: (لا رجلَ في الدار) نفينا عن الدار صغير الجنس وكبيره، فهذا جواب لمن قال (هل من رجلٍ في الدارِ) فالاستفهام عن قليل الجنس وكبيره، وذلك لا يصح بالمعرفة؛ لأن المعرفة لا تدل على قلة الجنس وكثرته [٤].

ولا خلاف فيما قاله بقية النحاة على ما ذكره سيبويه والمبرد فقد تابعهم الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، وابن يعيش(ت:٦٤٣هـ)، والرضي (ت:٦٨٨هـ)[٥].

---

[١] يُنظَر: همع الهوامع: ١/ ٥٢٣.
[٢] الأزهار: ١٨٨.
[٣] الكتاب: ٢/ ٢٧٥.
[٤] يُنظَر: المقتضب: ٤/ ٣٥٧.
[٥] يُنظَر: أسرار العربية: ٢٤٧، وشرح المفصل: ٢/ ٩٧، وشرح الرضي: ١٦٠/٢.

وأما إذا جاء ما يوهم دخوله على المعرفة، نحو قولهم: (قضية ولا أبا حسن لها)، فيخرج على حذف (مثل)، والتقدير: (قضية ولا مثل أبا الحسن)[1]، أو على تقدير لا واحد من مسميات هذا الاسم[2].

[1] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٧/٢، وشرح ابن يعيش: ٩٨/٢.
[2] يُنظَر: همع الهوامع: ١/ ٥٢٤.

الفصل الثالث

العلة النحوية في المنصوبات والتوابع

****

المبحث الأول

العلة النحوية في المنصوبات

توطئة:

المنصوبات في اللغة ثلاثة عشر، أولها المفاعيل الخمسة[1]: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه)، ثم ملحقات المفاعيل: الحال، والتمييز، ثم المستثنى، وخبر كان، واسم إنَّ، واسم (لا) النافية للجنس، وخبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس، والفعل المضارع، وأشير إلى أن البركوي لم يدرج المنادى والمصدر النائب عن الفعل ضمن أقسام المنصوبات؛ على اعتبارهما منصوبين بفعل مقدر - على رأي أغلب النحاة -، إلى ذلك أشار ابن القصّاب بقوله: «ولم يتعرض لنحو: (يا عبدَ اللهِ) و(خيرًا من زيدٍ) لدخولهما تحت المفعول به على رأي الأكثرين»[2].

وقد تناولتُ المنصوبات من الأسماء (المفاعيل، وما أُلحق بها)، والمنصوبات من الأفعال (الفعل المضارع).

أولا: المنصوبات من الأسماء

أ - المفاعيل الخمسة:

١ - علة ترتيب المفاعيل الخمسة بحسب الأولوية:

بداية أشير إلى أن النحاة لم يسيروا في ترتيب المفاعيل على شكل ثابت، إلا أن الأغلب من النحاة أما أن يقدم المفعول المطلق أولا ثم المفعول به، ثم المفعول فيه، ثم المفعول له، ثم المفعول معه، أو أن يقدم المفعول به قبل المطلق، ونسب ابن الخباز(ت:٦٣٩هـ) الترتيب الأول

---

[1] زاد السيرافي مفعولًا سادسًا سماه المفعول منه، يُنظَر: شرح الكتاب: ٢٧٥/١.

[2] الأزهار: ٣٦٣.

إلى ابن السراج(ت: ٣١٦هـ)[١]، والترتيب الثاني إلى المبرد(ت: ٢٨٥هـ)؛ إذ قال - ابن الخباز- : «ذكر أبو بكر بن السراج المصدر أول المنصوبات وتلاه النحويون، وإنَّما بدأوا به؛ لأنه هو المفعول الحقيقي؛ لأن فاعله يخرجه من العدم إلى الوجود، وكان أبو العباس المبرد يرى البدء بالمفعول به؛ لأن عامله أقوى من عامل غيره»[٢].

تابع البركوي(ت:٩٢٩هـ)، في ترتيب المفاعيل على ترتيب ابن السراج فقدم المفعول المطلق على بقية المفاعيل، مما دعا بن القصّاب أن يعتل لترتيبها بقوله: «اعلم أن الأصل في ترتيب المفاعيل، تقديم المفعول المطلق؛ لدلالته على جزء معنى الفعل، ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر؛ لحاجة الفعل إليه بعد الفاعل، ثم الذي بالواسطة، ثم المفعول فيه الزمان؛ لدلالته على جزء متأخر عن الحدث، ثم المكان؛ ثم كل زمان مكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه، لأن علة الشيء مقدم على مجاوره، وكذا رتبها المصنف - رحمه الله - كذا قال التفتازاني في المطول، وقال القطب الفالي[٣] تقديم المفعول به على المفعول المطلق أولى، واختار السكاكي تأخير المفعول المطلق عن المكان»[٤]. أي لأن المطلق يدل على الحدث، والفعل يدل على الحدث والزمان.

ولتوضيح المسألة نفصل ما جاء من علل النحاة في تقديم المفعول المطلق[٥]، أو المصدر[٦] على بقيه المفاعيل، على النحو الآتي:

العلة الأولى: إنَّما قُدّم؛ لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل وحدثه، فلو قلنا: (جلسَ زيدٌ جلوسًا)، فزيد هو من أوجد الجلوس وأحدثه، أما المفعول به ليس بفاعل الفعل، وذلك ما أشار إليه السيرافي (ت:٣٦٨هـ) في حديثه عن أصح المفعولات، وصرح به ابن الخباز في حديثه عن أول المفاعيل، وابن يعيش(ت:٦٤٣هـ)، وأبو فلاح اليمني (ت:٦٨٠هـ)، والرضي (ت:

---

[١] يُنظَر: الأصول في النحو: ١٥٩/١.

[٢] توجيه اللمع: ١٦٥-١٦٦.

[٣] هو محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح السيرافي، الملقب بقطب الدين الفالي، لم تعلم سنة وفاته إلا أنه كان حيا سنة (٧١٢هـ)، ومن مؤلفاته: شرح اللباب في علم الإعراب (حققه الباحث: برهان محمد لنيل رسالة الماجستير في الجامعات الإسلامية في المدينة المنورة، وتقريب التفسير في تلخيص الكشاف (مخطوط).

[٤] الأزهار: ٣٣٧.

[٥] يسمى مطلقا؛ لأنه لم يقيد بحرف جر أو أداة خلافا لبقية المفاعيل، يُنظَر: توضيح المقاصد: ٦٤٤/١، وشرح ابن عقيل: ١٤٣/٢.

[٦] يطلق على المفعول المطلق غالبا لفظة (مصدر) لأن المصدر أعم من المفعول المطلق، فالمصدر يكون مفعولا مطلَقا، وفاعلا، ومفعولا به، وغير ذلك؛ والمفعول المطلَق لا يكون إلاَّ مصدرًا؛ نظرًا إلى أنّ ما يقوم مقامه ممّا يدلّ عليه خلف عنه في ذلك، وأنّه الأصل، يُنظَر: شرح الأشموني: ٤٦٦/١.

٦٨٨هـ)، وجعله الأشموني (ت:٩١٨هـ)علة لتسميته مطلقا[١]. أوثق قول الرضي: «قدم المفعول المطلق؛ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا؛ لأن ضاربية زيد في قولك: (ضربَ زيدٌ ضربًا)، لأجل حصول هذا المصدر منه»[٢].

العلة الثانية: إنَّما قُدّم؛ لأنه أعم المفعولات وأكثرها، فكل فعل لازم أو متعدٍّ يتعدى إليه، ولكثرتهِ جُعِل أولا. وذلك ما ذكره الشريف الكوفي (ت: ٥٣٩هـ) في تفسيره لتقديم ابن جني المصدر أولا؛ إذ قال: «إنَّما بدأ بالمفعول المطلق؛ لأن كل فعل يتعدى إليه سواء كان ذلك الفعل لازما أم متعديا، فصار هذا المفعول أعم المفعولات وأكثرها»[٣] .

العلة الثالثة: ما نقله أبو فلاح بقوله: «إنّه قدم؛ لقوة دلالة الفعل عليه»[٤]. أي لدلالة الفعل على على الحدث والزمان، ولدلاله المطلق على الحدث، فصار المطلق يدل على الفعل، لذا يسميه سيبويه الحدث أو الحدثان[٥]، فقوة دلالته على الحدث عرفه ابن مالك في ألفيته بقوله[٦]:

اَلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ.....مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

العلة الرابعة: إنَّما قدّم؛ لأن حروفه من حروف الفعل الأصلية نحو: (ضرب ضربًا، أحسن إحسانا) فلما كان التلفظ بالفعل يتوقف على المصدر وجعل أولا، فحروف الفعل مأخوذة من المصدر. وذلك ما ذكره النيلي(من علماء القرن السابع) في علة تقديمه للمفعول المطلق؛ إذ قال: «وإنَّما ذكرتهُ أولا؛ لأن حروف الفعل الأصلية - التي منها أمثلتُهُ - هي المصدر فلا وجود لصيغ الفعل بدون حروفه الأصلية، فلما كان التلفظ بالفعل يتوقف على المصدر وجب ذكره أولا»[٧].

وأما علة ترتيب بقية المفاعيل، فيذكر الرضي علة جعل المفعول به ثانيا؛ لحاجة الفعل إليه بعد الفاعل، ولأنه ليس بفاعل الفعل الحقيقي، والمفعول فيه ثالثا؛ لأنّ كل فعل لا بد له من زمان

---

[١] يُنظَر: شرح كتاب سيبويه: ٢٦٤/١، وتوجيه اللمع: ١٦٥، وشرح المفصل: ٢٧٢/١، والمغني في النحو(تحقيق محمد النهاري): ٢، وشرح الرضي: ٢٩٥/١، وشرح الأشموني: ٤٦٧/١.
[٢] شرح الرضي: ٢٩٥/١.
[٣] البيان في شرح اللمع: .١٨٥
[٤] المغني في النحو(تحقيق: محمد النهاري): ٢.
[٥] يُنظَر: الكتاب: ٣٤/١.
[٦] الفيه ابن مالك: ٢٩.
[٧] الصفوة الصفية: ١/ ٤٤٦.

أولا ومكان، والمفعول له رابعا؛ لأن أغلب الأفعال لها علة وغرض، والمفعول معه خامسا؛ لأنه لا يأتي إلا مع واو المصاحبة[١].

وأما ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) فعلل لتأخير المفعول معه على بقية المفاعيل لسببين[٢]:

الأول: إن النحاة اختلفوا في عامل نصبه قياسي أم سماعي، وأما بقية المفاعيل لم يختلفوا فيها هذا الاختلاف.

الثاني: إن العامل فيه لا يصل إليه إلا بواسطة حرف ملفوظ - أي الواو-، بخلاف بقية المفاعيل.

استخلاصًا مما سبق يتضح بأن ابن القصّاب اختار العلة الثالثة في تقديم المفعول المطلق على بقية المفاعيل، وأما في ترتيب بقية المفاعيل فيبدو قوله مقاربًا لما علل به الرضي، ولا يفوتني أن أنوه إلى ما نقله ابن القصّاب عن آراء بعض العلماء في ترتيب المفاعيل، فقد ذكر أن السكاكي (ت: ٦٢٦هـ) أخر المطلق عن المكان.

ويبدو لي بأنه توهم سهوًا في نقله عن السكاكي، فبعد رجوعي إلى مفتاح العلوم وجدت أنه أخر المفعول به عن المفعول فيه وليس المطلق[٣]، وأشار إلى أنّ قطب الدين الفالي (كان حيًا سنة ٧١٢هـ) قدم المفعول به على المطلق[٤]، وأنَّ التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ) اختار تقديم المطلق على النحو الذي رتبه اغلب النحاة، فهو يقول: «وأما ترتيب المفاعيل فقيل: الأصل تقديم المفعول المطلق، ثم المفعول به بلا واسطة حرف جر، ثم الذي بالواسطة، ثم المفعول فيه الزمان، ثم المكان، ثم المفعول له، ثم المفعول معه»[٥].

---

[١] يُنظَر: شرح الرضي: ١/٢٩٥-٢٩٦.
[٢] يُنظَر: شرح شذور الذهب: ٢٦٢.
[٣] يُنظَر: مفتاح العلوم: ٨٩-٩٠.
[٤] لم اقف عليه في شرح اللباب في علم الإعراب.
[٥] المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ٣٧٧-٣٧٨.

ب -الحال

٣- علة نصبه:

يرى أغلب النحاة أن المفاعيل هي الأصل في المنصوبات وما عداها يكون منصوبا على التشبيه بها، ويعود هذا الرأي إلى المبرد (ت: ٢٨٥هـ) إذ قال: «اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى»[١]. فكل ما نُصِب من الأسماء عدا المفاعيل نصب لأوجه مشابهة بينها وبين بالمفاعيل، ونلاحظ أن ابن السراج (ت:٣١٦هـ) جاء بشرح أكثر تفصيلا لأشباه المفاعيل فقد تعرض لأوجه الشبه كل منهم على حده[٢].

ومن تابع المبرد وابن السراج في أصل المنصوبات، قدّم المفاعيل على أنها أصل المنصوبات، وما عداها من ملحقاتها نصبت على التشبيه بالأصول، منهم البركوي (ت: ٩٨١هـ)، وقد تطرق ابن القصّاب إلى علة إلحاق الحال بالمفاعيل، فقال: «وإنما الحق الحال بالمفعول؛ لأنها فضلة يتم الكلام بدونها، كما أن المفعول كذلك، ولها شبه خاص بالمفعول فيه؛ لأنها في معناه، إذ معنى (ضربتُ راكبًا)، (ضربتُ في حال ركوبي)»[٣]. أي إن الحال من جهة العموم يشبه المفعول في كونه فضلة، و يشبه المفعول فيه من جهة الخصوص في كونه بمعناه.

ذكر النحاة أن الحال يشبه المفعول على وجه العموم، ويشبه المفعول فيه على وجه الخصوص، كالاتي:

١- مشابهة المفعول على وجه العموم: فكلا الحال والمفعول يقعان فضلة بعد تمام الكلام، فالكلام يتم دونهما، فيقول ابن السراج: «فأما الذي يسمونه الحال، فنحو قولك: (جاء عبد الله راكبًا)، و(قام أخوك منتصبًا)، و(جلس بكر متكئًا)، فعبد الله مرتفع (جاء) والمعنى: جاء عبد الله في هذه الحال، و(راكب) منتصب لشبهه بالمفعول؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله»[٤]. وعليه ابن جني الفارسي (٣٧٧هـ)، (ت:٣٩٢هـ)، و الجرجاني(ت:٤٧١هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ) [٥].

---

[١] المقتضب: ٢٩٩/٤.
[٢] يُنظَر: الأصول في النحو: ٢١٢/١.
[٣] الأزهار: ٣٣٨.
[٤] الأصول في النحو: ٢١٣/١.
[٥] يُنظَر: إيضاح العضدي:١٩٩/١، والمفصل في صنعة الإعراب: ٨٩، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٦٧٢/١، وشرح المفصل: ٣/٣، والتذييل والتكميل: ١١/٩.

٢- مشابهة المفعول فيه على وجه الخصوص: وذلك إن الحال تأتي لبيان هيئة الفعل أو الفاعل، فهو مفعول فيه، فجملة (جاء زيدٌ راكبًا) معناها جاء زيدٌ في حال الركوب[١]، وقد خص ابن يعيش مشابه الحال لظرف الزمان؛ لأن كليهما يقدران بـ (في)، فجملة (جاء زيدٌ راكبًا) تقديرها في حال الركوب، مثل جملة (جاء زيد اليوم)، فتقديرها جاء زيد في اليوم، ولأن الحال متغيرة من حالة إلى أخرى، كذلك الزمان منتقض لا يبقى على زمن[٢].

وعليه من تابع المبرد وابن السراج في أنّ العلة في إلحاق الحال بالمنصوبات قائمة على المشابهة، ويتبين أن ابن القصّاب يتوافق مع ما قسموه فقوله لا يختلف على ما جاء به سابقيه من النحاة، في مشابهة الحال بالمفعول على وجه العموم والخصوص، والمفعول فيه على وجه الخصوص، إلا أنه لم يتعرض لمشابه الحال بظرف الزمان على وجه اخص، على نحو ما قاله ابن يعيش، فالعلة في نصبهما قائمة على الشبه.

٢ - علة الأصل في الحال أن يكون نكرة:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الحال يقع في الأصل نكرة، وإن جاء ما يوهم وقوعه معرفة، فهو مؤول بالنكرة[٣]، ويقول ابن القصّاب في علة الأصل أن يكون الحال نكرة: «لكون النكرة أصلا، وحصول الغرض بها، وهي تقيد الحدث المنسوب إلى صاحبها»[٤].

وجاء في علة أصله نكرة أقوال هي:

العلة الأولى: إن الحال جاءت زيادة في الخبر وفي الفائدة، فهي زائدة لتخبر عن حال صاحبها، وزيادة في الفائدة لأنها تفيد المخاطب، وذلك المفهوم ما يفهم من قول ابن السراج(ت:٣١٦هـ)؛ إذ قال: «ولا تكون الحال إلا نكرة؛ لأنها زيادة في الخبر والفائدة، وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف»[٥]، وعليه ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، وابن بابشاذ (ت:٣٦٩هـ)، الشريف الكوفي (ت:٥٣٩هـ)[٦].

---

[١] يُنظَر: المصادر نفسها، والصفحات نفسها.
[٢] يُنظَر: شرح المفصل: ٤/٣.
[٣] يُنظَر: المفصل في صنعة الإعراب: ٩١/١، وشرح الكافية لابن مالك: ٧٣٤/٢، وأوضح المسالك: ٢٥٧/٢.
[٤] الأزهار: ٣٤١.
[٥] الأصول في النحو: ١/ ٢١٤.
[٦] يُنظَر: علل النحو: ١/ ٣٧١ ، والمقدمة المحسبة: ٣١٢/٢، والبيان في شرح اللمع: ٢١٨.

العلة الثانية: إن الحال كالتمييز جاءت لتبيّن حال صاحبها، كذلك التمييز جاء لي نوع المميز، وذلك لا يتم في المعرفة، وعليه ابن الوارق، وابن بابشاذ - إضافة إلى القول الأول-، وابن برهان (٤٥٦هـ)، وابن أبي على الربيع(ت:٦٨٨هـ) [١].

العلة الثالثة: إن الحال يجري مجرى صفة المصدر، وإن لم يكن المصدر مذكورًا إلا أن الفعل يدل عليه، ولما كانت الصفة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير فقد تبعت المصدر في تنكيره كذلك وجب أن ينكر ما يجرى مجراها، وهو الحال، فـ (العلة مشاكلة)، وهو المفهوم من كلام الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)؛ إذ قال: « لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيبويه: نعتا للفعل، والمراد بالفعل: المصدر الذي يدل الفعل عليه، وإن لم تذكره، ألا ترى أن (جاء) يدل على (مجيء)، وإذا قلت: (جاء راكبا) دل على (مجيء) موصوف بركوب، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل - وهو نكرة- فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة»[٢]. كما أشار إلى القول الثاني عند شرحه لعلة تنكير التمييز[٣].

العلة الرابعة: إن النكرة أصل، والحال تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها، وذلك لا يتم في المعرفة؛ لأنها تفيد زيادة الغرض، وعليه الرضي (ت:٦٨٨هـ)، وملا جامي (ت:٨٩٨هـ)[٤].

العلة الخامسة: وجب أن يكون نكرة؛ لأمن اللبس بينه وبين النعت، فكلاهما بلفظ المشتق على الأغلب، وصاحبهما معرفة، فالعلة (أمن اللبس)، وعليه ابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، وابن عقيل(ت:٧٦٩هـ) والمرادي (ت:٧٤٩هـ)، والجوجري (ت:٨٨٩هـ)، والسيوطي(ت:٩١١هـ)، والأشموني (ت:٩١٨هـ) [٥].

ويستخلص مما سبق أن ابن القصّاب تابع ما قاله الرضي، أي القول الرابع، ويبدو لي أنه لا يخرج عن القول الأول، فعندما بيّن حال صاحبها قيد حدثه، وذلك لا يصح بالمعرفة؛ لأنها تدل على العموم .

---

[١] يُنظَر: علل النحو: ٣٧١/١، والمقدمة المحسبة: ٣١٢/٢، وأسرار العربية: ١٥٥/١، وشرح اللمع: ١٣٣/١، والبسيط: ١٠٨٣/٢.

[٢] أسرار العربية: ١٥٢.

[٣] يُنظَر: المصدر نفسه: ١٥٥.

[٤] يُنظَر: شرح الرضي: ١٥/٢، والفوائد الضيائية: ٣٤١/١.

[٥] يُنظَر: شرح التسهيل: ٣٢٥/٢-٣٢٦، والمساعد في تسهيل الفوائد: ١١/٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٩٥، وشرح شذور الذهب: ٤٥٥/٢، وهمع الهوامع: ٣٠١/٢، وشرح الأشموني: ٨/٢.

كما تجدر الإشارة إلى أن سيبويه (ت:١٨٠هـ) نقل عن يونس (ت:١٨٣هـ) رأيه بجواز وقوع الحال معرفة[١]، أما ابن عقيل والسيوطي والأشموني فنقلوه عن يونس والبغداديين، ونقلوا عن الكوفيين بأن الحال إن تضمنت معنى الشرط ، صح وقوعها نكرة، وإن لم تتضمن لا يصح نحو (زيد الراكب أحسن من منه الجالس) تقدير الكلام: (زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى)[٢].

ج- التمييز:

١ - علة الأصل في التمييز أن يكون نكرة:

بداية أشير إلى أن النحاة ألحقوا التمييز بالمنصوبات؛ لمشابهته المفعول في كونه يقع موقع المفعول، فكما يقع المفعول بعد تمام الكلام، كذلك يقع التمييز[٣]، وقد ذكر ابن القصاب هذه المشابهة؛ فقال: « إنما أُلحق التمييز بالمفعول؛ لكونه واقعا في أمثلة موقع المفعول، ألا ترى أن قولك: (طاب زيدٌ نفسًا)، و(عندي رطلٌ زيتًا)، و(منوانٌ سمنًا)، و(عشرين درهمًا)، و(ما في السماء قدر راحة سحابًا)، بمنزلة قولك: (ضرب زيدٌ عمرًا)، و(زيدٌ ضارب عمرًا)، و(هما ضاربان خالدًا)، و(هم ضاربون بكرًا)، و(عجبت من ضرب زيدٍ عمرًا)»[٤].

الأصل في التمييز عند البصريين أن يكون نكرة، وأجاز الكوفيون وقوعه معرفة محتجين بصحة ما نقل عن العرب في: (خمسة عشر درهما) (الخمسَةَ العَشَرَ الدرهَمَ) [٥]، وذلك المفهوم المفهوم من كلام الفراء(ت: ٢٠٧هـ)[٦]، فالكوفيون يحتجون بما نقل عن العرب، ونُقِل احتجاجهم بقول الشاعر[٧]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ..... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْس يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

---

[١] يُنظَر: الكتاب: ٣٧٧/١.
[٢] يُنظَر: المساعد في تسهيل الفوائد: ١١/٢، وهمع الهوامع: ٣٠١/٢، وشرح الأشموني: ٢٥٠/٢.
[٣] يُنظَر: الأصول في النحو: ٢٢٢/١، وعلل النحو: ٣٩٢/١، وشرح المفصل: ٣٧/٣.
[٤] الأزهار: ٣٤٦.
[٥] يُنظَر: الإنصاف: ١٥٥/١.
[٦] يُنظَر: معاني القران للفراء: ٣٣/٢.
[٧] البيت من الطويل ينسب إلى رشيد بن شهاب اليشكري في شرح التصريح: ١٨٤/١، ومفضليات الضبيّ:٣١٠، والمقاصد النحوية: ٤٧٠/١.

على أن تكون(النفس) تمييز معرف بـ (ال)، وأما البصريون فيخرجونه على أن (أل) زائدة للضرورة[١].

وقد نقل ابن القصاب رأي المذهبين، مرجحا مذهب البصريين في منع وقوع التمييز معرفة؛ يقول: «والتمييز لا يكون إلا نكرة[٢]؛ لكونها أصلا، وحصول الغرض المطلوب، وهو رفع الإبهام الوضعي، خلافا للكوفيين مستشهدين بقوله[٣]:

وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وهو ليس بسديد؛ لإمكان حمل اللام على الزيادة، وتقدير الكلام: وطبْتَ نفسًا»[٤].

وللنحاة علل في وقوعه معرفه، وهي الآتي:

العلة الأولى: إن التمييز جاء ليفسر جنس الشيء، والمفسر لا يكون إلا نكرة، وذلك قول ابن السراج (ت:٣١٦هـ)، وابن الوراق (ت:٣٨١هـ)، وابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)، والأنباري (ت:٥٧٧هـ)، والرضي (ت:٦٨٨هـ) ، والنيلي(من علماء القرن السابع)[٥].

العلة الثانية: ما زاده ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)على القول الأول، وهو أن التمييز واحد في معنى الجمع فقولنا: (عندي عشرين درهما)، أي عشرين من الدراهم، فدخل في معنى الاشتراك[٦].

العلة الثالثة: وهو أيضا ما علل به ابن يعيش زيادة على العلة الأولى والثانية، إنّ التمييز جيء لتفسير جنس الشيء، أي للبيان معنى شيء، فيبين بالنكرة لأنها اخف من المعرفة، كما تختار إذا أُريد تحريكُ حرفٍ لمعنًى، لأنّ الفتحة أخفُّ الحركات، وان وجب ما يعرِض عن الفتحة يعدلون عنها، لأنّ الغرض تخليصُ الأجناس بعضِها من بعضٍ، فتقدر بِـ (من) لأنّ (من) لبيانِ الجنس، فجيء بها لذلك[٧].

---

[١] يُنظَر: الجنى الداني: ١٩٨، وشرح ابن عقيل: ١٦٦/١، والكناش: ١٨٧/١-١٨٨، وشرح الأشموني: ١٧٠/١، وهمع الهوامع: ٣٤٤/٢.

[٢] قوله : والتمييز لا يكون إلا نكرة تابع لكلام البركوي.

[٣] سبق تخريجه.

[٤] الأزهار: ٣٤٨-٣٤٩

[٥] يُنظَر: الأصول في النحو: ٢٣٠/٢، وعلل النحو: ١/ ٣٧١، والمقدمة المحسبة: ٣١٦/٢، وأسرار العربية: ١٥٥/١، شرح الرضي: ٧٢/٢، والصفوة الصفية: ٥٠٣/١.

[٦] يُنظَر: شرح المفصل: ٣٦/٢.

[٧] يُنظَر: المصدر السابق: ٢/ ٣٧.

العلة الرابعة: ما يفهم من ابن مالك بأنه قيد بالنكرة حتى يخرجه من الشبه بالمفعول به نحو: (حسن وجهه)، فإن فيه ما في (حسن وجها) إلا التنكير[١]. وعليه أبو حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، والمرادي(ت:٧٤٩هـ)، وابن عقيل (ت:٧٦٩هـ)[٢].

ويستخلص مما تقدم أن ابن القصاب تابع أصحاب العلة الأولى، ويبدو لي بأنها العلة الأنسب؛ لما قيل: أن التمييز كالحال، فالتمييز جاء ليفسر جنس الشيء المفسر، والحال جاء ليبين حال صاحبها.

د- المستثنى:

١ - علة العامل في نصب المستثنى:

بداية أشير إلى أن النحاة أُلحقوا المستثنى بالمنصوبات؛ لمشابهته المفعول به في كونه فضلة[٣]، ويقسم الاستثناء إلى موجب ومنفي، وكلاهما ينقسم إلى قسمين، متصل: وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: (قام القوم إلا زيدًا)، و(ما قام القوم إلا زيدًا)، ومنقطع: وهو ما لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: (قام القوم إلا حمارًا)، و(ما قام القوم إلا حمارًا)[٤]. وحكم المستثنى وجوب النصب، ويجوز الاتباع في المنفي المتصل عند جمهور النحاة، وفي المنفي المنقطع عند بني تميم[٥].

وقد اختلف النحاة في عامل النصب في المستثنى، إذ نصت أغلب الكتب النحوية على ذلك الخلاف، كما اختلف النقل عن سيبويه (ت:١٨٠هـ)، والكسائي (ت:١٨٩هـ) لذا تعددت الآراء في هذه المسألة، وقد تطرق ابن القصّاب إلى أشهر الآراء في عامل نصبه؛ إذ يقال: «اختلف النحاة في أنَّ العامل في المستثنى أي شيء هو، فقال البصريون: العامل فيه الفعل بواسطة إلا، وقال بعضهم: العامل فيه لفظ (إلا) بمعنى أستثني، وهو باطل؛ لأنه لو كان كذلك لوجب النصب في جميع المواد، وليس كذلك، وقال الفراء: إنَّ (إلا) مركبة من (أن) و (لا) فنصبته في الإيجاب باعتبار (أن)، ورفعته في النفي باعتبار (لا)»[٦].

---

[١] شرح التسهيل: ٢/ ٣٧٩.
[٢] يُنظَر: المساعد في تسهيل الفوائد: ٥٤/٢، وتوضيح المقاصد: ٧٢٦/٢، والتذييل والتكميل: ٢٠٥/٩.
[٣] يُنظَر: الأصول في النحو: ١/ ٢٨١، والبيان في شرح اللمع: ٢٣١، والصفوة الصفية: ٥٢٧/١.
[٤] يُنظَر: شرح ابن عقيل: ١٧٩/٢، وشرح الأزهرية: ٤٢، وشرح الأشموني: ١/ ٥٠٢.
[٥] يُنظَر: الكناش: ١٩٦/١، والجنى الداني: ٥١٥، وشرح ابن عقيل: ١٨٢/٢، وشرح قطر الندى لابن هشام: ٢٤٤.
[٦] الأزهار: ٣٥٠-٣٥١.

ولتوضيح المسألة أورد الأقوال المشهورة، وما جاء فيها من ردود على النحو الآتي:

العلة الأولى: إنَّ الفعل أو ما كان بمعناه هو من عمل النصب في المستثنى، فإن كان الفعل لازمًا تعدى إلى المستثنى بواسطة (إلا)، وإن كان متعديًا لا تعمل (إلا)، وهو قول البصريين[١]، واختاره السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، والفارسي (ت:٣٧٧هـ)، وابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)، والأنباري (ت:٥٧٧هـ)، والعكبري (ت:٦١٦هـ)، وابن يعيش: (ت: ٦٤٣هـ) [٢]، كما نسبه ابن الخباز(ت:٦٣٩هـ)، وابن يعيش إلى سيبويه [٣].

ورُدَّ من أوجه قولنا: (القوم إخوتك إلا زيدًا)، فـ (زيد) منصوب وليس قبله فعل[٤].

العلة الثانية: إنَّ (إلا) مركبة من (إنَّ) و(لا)، خففت (إن) وأدغمتْ مع (لا)، فصارت (إلا)، فالناصب للمستثنى (إن) الناصبة المدغمة ، والمستثنى اسم إن منصوب، و(لا) كفتها عن الخبر، وإنْ أتبعوا على ما قبلها، فاتبعوه باعتبار (لا)، وهو قول الفراء(ت:٢٠٧هـ)[٥]، وبقية الكوفيين.

ورُدَّ قولهم من أوجه، وهي:

- إنَّ (إن) المكسورة المخففة لا تعمل على مذهبهم[٦].
- إنه يفسد بقولنا: (ما أتاني إلا زيدٌ)، فلا يجوز في (زيد) إلا الرفع، وليس قبله مرفوع، فيبطل عمل (لا)، كما لا يجوز نصبه، فيبطل عمل (إن)[٧].

العلة الثالثة: إن لفظة (إلا) هي من عملت النصب فيه، وحجتهم أنَّ لفظة (إلا) نائبة عن أستثني، فقولنا: (قام القوم إلا زيدًا)، فهي بمعنى (استثني زيدًا)، فـ (استثني) هي من عملت النصب في (زيد)، كذلك ما يقوم مقامها تعمل النصب، وذلك قول المبرد (ت: ٢٨٥هـ)[٨]، وينسب إلى الزجاج (ت:٣١١هـ)[٩]، وابن كيسان (ت:٢٩٩هـ) [١٠].

---

[١] يُنظَر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦/٢، والإنصاف: ٢١٢/١.
[٢] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ٦٠/١، والمسائل المنثورة: ٥٨، والمقدمة المحسبة: ٣٢٢/٢، وأسرار العربية: ١٨٦، والتبين على مذاهب النحويين: ٤٠١-٤٠٢، وشرح المفصل: ٤٦/٢.
[٣] يُنظَر: وتوجيه اللمع: ٢١٥، وشرح المفصل: ٤٦/٢.
[٤] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٥/٢.
[٥] يُنظَر: معاني القران للفراء: ٣٦١/١.
[٦] الإنصاف: ٢١٣/١.
[٧] يُنظَر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/٢.
[٨] يُنظَر: المقتضب: ٣٩٠/٤.
[٩] يُنظَر: شرح الكتاب للسيرافي: ٦٠/٣، والإنصاف: ٢١٢/١، والتبين على مذهب النحويين: ٣٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/٢.
[١٠] يُنظَر: الموفقي في النحو: ١٢٠.

وردَّ الأنباري قولهم من خمس أوجه، وهي[١]:

- إنَّ ذلك يودي إلى إعمال جميع معاني الحروف.
- إنّ ذلك يوجب نصب المستثنى في جميع أقسامه.
- إنّه يبطل بقولنا: (قام القوم غير زيد)، لأن غير هو المستثنى المنصوب، فلا يصح أن يكون منصوب بـ (إلا)؛ لفساد المعنى، أي يكون تقديره: (قام القوم إلا غير زيد)، ولا يصح أن يكون (غير) منصوبا بنفسه؛ لأنه يكون العامل والمعمول معا.
- قد يُسئل لمَ قدروا لفظة (إلا) بـ (أستثني) فنصبوا؟ ولم يقدروا بـ (امتنع) ورفعوا؟ كما سئل أبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، فأجاب بأن قوله ميداني[٢].
- لو كان لفظة (استثني) هي العاملة، صار الكلام جملتين، ولو كان الفعل هو العامل، صار الكلام جملة واحدة، والكلام بجملة واحدة أولى من جملتين بلا فائدة.

العلة الرابعة: إنّه منصوب بعد تمام الكلام، وذلك ما فهمه الفارسي من سيبويه، و نقل الرآي ابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ) دون نسبة، ورجحه[٣].

العلة الخامسة: إن العامل فيه (إلا) نفسها، ورجحه ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) بعد أن استنبط ذلك من كلام سيبويه، وملخص استنباطه أنَّ (إلا) مختصه بالاسم فوجب لها العمل كباقي الحروف، وادعى أنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني (ت:٤٧١هـ)؛ إذ قال: «واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه»[٤]. ورجح قوله ابنه (ت:٦٨٦هـ)[٥].

العلة السادسة: إن الناصب له (ألا) نفسها، وذلك ما نقله ابن مالك عن سيبويه ورجحه[٦].

إن اختلاف النحاة في النقل عن رأي سيبويه؛ يعود اختلافهم في فهم باب الاستثناء في الكتاب[٧]، وكذلك اختلف النقل عن الكسائي، فحُكِي عنه إنما نصب المستثنى؛ لأن تقدير الكلام: (قام القوم إلا أن زيدا لم يقم)، أي على إضمار(أنَّ)[٨]، وحُكِي عنه أنَّ المستثنى منصوب على

---

[١] يُنظَر: الإنصاف: ٢١٣/١-٢١٤.
[٢] أي إنَّ جوابه سريع غير مبني على الدقة التي تحتمل النقاش.
[٣] يُنظَر: شرح الجمل: ٣٨٥/٢.
[٤] شرح التسهيل: ٢٧١/٢.
[٥] يُنظَر: وشرح ابن الناظم: ٢١٣.
[٦] يُنظَر: شرح التسهيل: ٢٧١/٢.
[٧] يُنظَر: الكتاب: ٢/ ٣١٠-٣١١.
[٨] يُنظَر: شرح السيرافي: ٦١/٣، والإنصاف: ٢١٢/١، وتوجيه اللمع: ٢١٥، وشرح ابن يعيش: ٤٨/٢.

التشبيه بالمفعول[١]. وحُكِي عنه أنَّ ناصب المستثنى مخالفة الأول، أي في قولنا: (قام القوم إلا زيدًا) فان قيام زيد خالف القوم[٢].

والخلاصة مما سبق يتبيّن أنَّ ابن القصّاب ذكر العلل المشهورة، وردَّ العلة الثالثة على أن يكون الناصب لفظة (إلا) معتلا؛ أن ذلك يوجب نصب جميع أقسام المستثنى، وذلك ما ردَّه الأنباري في أحد أوجهه الخمسة، ولم ينسب العلة إلى أحد من النحاة، والواضح أنه يرجح العلة الأولى، أي إنَّ العامل الفعل أو ما كان بمعناه بواسطة (إلا)، وذلك يتضح من تعليله لوجوب نصب المستثنى الموجب؛ إذ قال: «لامتناع البدل؛ لفساد المعنى، ولكونه متعلقا بالفعل أو معناه تعلقا معنويا، إذ له نسبة إلى ما ينسب إليه أحدها، ومشابها للمفعول به المجيء بعد تمام الكلام»[٣]. كما يشير إلى وجوب نصب المستثنى الموجب وعدم جواز اتباعه على ثلاثة أوجه، وهي ما تناولها ابن الوراق (ت:٣٨١هـ) بتفصيلاتها في علله[٤].

ثانيا: المنصوبات من الأفعال(الفعل المضارع)

١ ـ علة العامل في نصبه:

الحروف العاملة (أن، ولن، وأذن، وكي) النصب في الفعل المضارع على رأي أغلب النحاة، والعلة في عملها النصب يتناولها ابن القصّاب بقوله: «واعلم أنَّ الأصل في نواصب المضارع هو (أن) المصدرية؛ لأنها مشابهة بـ (أن) التي هي من حروف المشبهة بالفعل في اللفظ، وتصير الجملة التي بعدها في تأويل المصدر، وأما أخواتها فقد حملت عليها في العمل؛ لأنها للاستقبال، وحكي عن الخليل أن الحرف الناصب هو (أن) والباقي لا ينصب الفعل إلا وهي مضمرة، والأكثرون على خلافه»[٥].

ولتوضيح المسألة أقسمها إلى علة عملها في المضارع، وعلة عملها النصب، وهو على ما سأذكره:

---

[١] يُنظَر: الإنصاف: ٢١٢/١، التبين: ٤٠٠.
[٢] يُنظَر: الجنى الداني: ٥١٧، وشرح التصريح: ٥٤١/١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٣.
[٣] الأزهار: ٣٥٠.
[٤] يُنظَر: علل النحو: ٣٩٥/١.
[٥] الأزهار:١٩١.

أما علة عملها فذهب أغلب النحاة إلى أنَّ الناصب للمضارع (أن، ولن، وإذن، وكي)، لاختصاصها بالمضارع فالقياس في الحروف المختصة أن تكون عاملة[١]، خلافا للخليل (ت:١٨٠هـ) فيما نقل عنه إذ رأى أنَّ الناصب للمضارع (أن) وحدها، أما (لن) أصلها (لا أن) حذفت الألف من (لا)، والهمزة من (أن)؛ لكثرة استخدامها فصارت (لن)[٢]، و أما (إذن) أصلها (إذ أن)[٣]، وأما (كي) فتنصب على إضمار(أن)[٤]، واحتج عليه، بالاتي:

- أما (لن) فهي بمنزلة شيء على حرفين، ولو كانت مركبة لما قيل: (أما زيدًا فلن أضرب) لأن ما بعد (أن) لا يعمل فيما قبله[٥]، وقيل لو كانت مركبة لتغير حكمها بعد التركيب إن الحروف بعد التركيب يتغير حكمها نحو(هل) موضوعه للاستفهام لا يعمل ما بعدها فيهما قبلها، وعند دخول (لا) عليها صارت في معنى التحضيض، وعمل ما بعدها فيما بعدها نحو: (زيدا هلا ضربت)[٦].
- أما (إذن) فلا يصح أن تكون مركبة من (إذ) و(أن)؛ لأن (إذ) تنقل زمن الفعل للماضي، و(أن) تخصصه للمستقبل فيتنافيان[٧]، فهي حرف مختصة بالمضارع نقلت زمنه إلى المستقبل كـ (أن)، و(لن)، شرط أن تكون متصدر' الجواب[٨]، نحو قولنا: (إذن أكرمك) أكرمك) لمن قال: (أنا أزورك)[٩].

---

[١] يُنظَر: المسائل المنثورة: ١٤٥، و أسرار العربية: ٢٣٣، واللباب:٣٠/٢، و شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٢٤.

[٢] يُنظَر: الكتاب: ٥/٣، والمسائل المنثورة: ١٤٥.

[٣] يُنظَر: المقتضب: ٨/٢، والجنى الداني: ٣٦٣، وتمهيد القواعد: ٤١٢١.

[٤] يُنظَر: الكتاب: ٥/٣، والأصول في النحو: ١٤٧/٢.

[٥] الكتاب: ٥/٣، والمسائل المنثورة: ١٤٥.

[٦] يُنظَر: أسرار العربية: ٢٣٤، وشرح المفصل: ٤/ ٢٢٦.

[٧] يُنظَر: الصفوة الصفية: ٢١١/١.

[٨] في علة عملها وإلغاء عملها ثلاثة إحكام، الأول: وجوب إعمالها إن دخلت على ابتداء الجواب، نحو (إذن أكرمك) لمن قال (أنا ازرك)، الثاني: جواز إعمالها وإهمالها إن سبقها (الواو، والفاء) العاطفتين، نحو: (زيد يقوم وإذن يذهب) فان عطفت (إذن يقوم) على (يقوم) الغي عمل (إذن) ورفع المضارع بعده عطفا على الخبر في يقوم، وان اعتبرتَ الواو مستأنفة، أعملت (إذن) فنصب المضارع، و الثالثة: إلغاء عملها إن وقعت = =متوسّطة معتمدًا ما بعدها على ما قبلها، أو كان الفعل فعل حال، وذلك في جواب من قال: (أنا أزورك) (أنا إذن أكرمُك)، فيلغى عملها؛ لأنّ الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو (أنا)، وكذلك لو قلت: (إن تكرمْني إذن أكرمْك)، فتجزم لأنّ الفعل بعد (إذن) معتمد على حرف الشرط، وإنما أُلغيتْ؛ لأنّ ما بعد (إذن) معتمد على ما قبلها، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها، وهي لا تعمل إلَّا في الابتداء، ولا يصح أن تُقدَّر مبتداة؛ لاعتمادِ ما بعدها على ما قبلها، وكانت ممّا قد يُلْغَى في حال، فأُلغيت، ينظر: الكتاب: ١٣/٣، المقتضب: ١٠/٢-١١، وشرح المفصل: ٤/ ٢٢٧

[٩] يُنظَر: أسرار العربية: ٢٣٤، وشرح المفصل: ٢٢٦/٤.

- أما (كي)، ففيها لغتان، الأولى: يحتج بها على قول الخليل، بأن تكون ناصبة بنفسها بمنزلة (أن)، كما أنها شابهتها في نقل زمن المضارع إلى المستقبل، بدليل دخول اللام الجارة عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾(الحديد: ٢٣)، ولا يمكن عدها على هذه اللغة حرف جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله [١]، وقيل لا يصح أن تكون (أن) مضمرة فيها؛ لأنها مصدرية بدليل دخول اللام عليها، و(أن) كذلك مصدرية فلا يصح دخول حرف المصدر على مثله[٢]، واللغة الثانية: تكون (كي) حرف جر بدليل دخولها على (ما) الاستفهامية نحو قول العرب (كيمه)، فلا يصح أن يكون المضارع منصوب بها؛ لخروجها عن اختصاصها، فيكون المضارع منصوب بـ (أن) مضمرة فيها، وعلى هذه اللغة يصح قول الخليل[٣].

أما علة عملها النصب في المضارع فالمتتبع لكلام النحاة يرى بأنهم قالوا في علة في عمل (أن) المصدرية النصب؛ مشابهتها (أنّ) المشبه بالفعل من جهتين، فكما عملت (أنّ) المشبه بالفعل النصب في الاسم، عملت (أن) المصدرية النصب في المضارع، وأما وجها الشبه فهي:

الأولى: إنها شابهت (أن)المخففة من الثقيلة من جهة اللفظ، وذلك واضح.

الثانية: إنهما يتشابهان في تأويلهما مع معموليهما بالمصدر، نحو: (أريد أن تخرج)، و(بلغني أنَّك خارج)، تأويل المصدر من (أن) مع الفعل المضارع (أريد خروجك)، وتأويله من (أنّ) واسمها وخبرها (بلغني خروجك)، فتشابها من جهة المعنى.

وذلك ما أشار إليه ابن الوراق (ت:٣٨١هـ)، والأنباري (ت:٥٧٧هـ)، والعكبري (ت:٦١٦هـ)، وابن الخباز (ت:٦٩٣هـ) ، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، والنيلي (من علماء القرن السابع)[٤].

وزاد العكبري وجهين، وهما:

- إن كلاهما يدخلان على الجملة.

---

[١] يُنظَر: أسرار العربية: ٢٢٧، وشرح المفصل: ٢٢٨/٤.
[٢] يُنظَر: تمهيد القواعد: ٤١٢١.
[٣] يُنظَر: المسائل المنثورة: ١٤٥، أسرار العربية: ٢٣٥، وشرح المفصل: ٢٢٩/٤.
[٤] يُنظَر: علل النحو: ١٩٠/١، وأسرار العربية: ٢٣٣، واللباب: ٢/ ٣٠، وتوجيه اللمع: ٣٥٧، وشرح المفصل: ٤/ ٢٢٤، ينظر: الصفوة الصفية: ٢٠٩/١.

- إن كلاهما يعملان في ما له موضع من الإعراب، وجعل ابن الخباز علة عملها في كونها مختصتين وجه شبه، فالمصدرية مختصة بالفعل، والمشبه بالفعل مختصة بالاسم، والصحيح انه علة عملها، فالعلة في عمل الحروف اختصاصها.

وأما (لن، وإذن، وكي) فالأغلب قالهم إنها عملت النصب لمشاركتها (أن) المصدرية في تخليص المضارع للاستقبال، فحملت عليها في نصب المضارع، (فالعلة علة حمل)[1]، وقيل إنّ (لن) عملت لمناقضتها (أن) فتكون العلة (علة نقيض)[2] .

وعليه نستخلص أنّ كلام ابن القصاب لا يختلف عن ما ذكره سابقوه من النحاة في علة عمل (أن) المصدرية وأخواتها، مخالفا لرأي الخليل، وكذلك تابعهم في علة مشابهة (أن) المصدرية المشبه بالفعل، وعلة حمل أخواتها عليها.

[1] يُنظَر: أسرار العربية: ٢٣٣، وتوجيه اللمع: ٣٥٨-٣٥٩، وشرح المفصل: ٢٢٦/٢٢٥/٤.
[2] يُنظَر: الصفوة الصفية: ٢١٠/١.

المبحث الثاني

العلة النحوية في التوابع

توطئة:

تناول البركوي التوابع الخمسة: (الصفة، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، والبيان)، وذكر أحكامها الثلاثة، وهي: امتناع تقدمها على متبوعها، وعاملها عامل متبوعها، وإعرابها كإعرابه، ولم يعلل أبن القصاب على هذه الأحكام، واكتفى بالإشارة إلى أنَّ ما جاء متقدم على معمولها ضرورة، وأشار في نهاية التوابع إلى أولوية تقديم أحدها على الآخر إذا اجتمعت؛ إذ قال: «إذا اجتمعت التوابع، يقدَّمُ الصفة، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم البيان، ثم النسق»[١]. ولم يعلل سبب تقديم أحدهما على الآخر على غير عادته. وقد تناولتُ من علل التوابع في الصفة، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل)، وأهملت عطف البيان لأني لم أجد لابن القصّاب موضع تعليل فيه.

أ - الصفة:

١ -علة جواز وصف النكرة بالجملة الخبرية، وامتناعها في المعرفة:

النعت أو الصفة [٢]، وهي: «التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به»[٣]، كما أنّها تتبع متبوعها في الإعراب، والتعريف، والتنكير، والتأنيث، والتذكير، والإفراد، والجمع، والغرض منها تخصيص النكرة، وتوضيح الإيهام أو رفعه عن المعرفة[٤].

وقد تقع الصفة مفردا أو جملة، فإن وقعت مفردا يوصف بها النكرة والمعرفة، وإن وقعت جملة فيشترط بها أن تكون خبرية، ولا يوصف بها إلا النكرات، والعلة في ذلك كما ذكرها ابن القصاب؛ بقوله: «ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية[٥] التي هي في حكم النكرة؛ لوجود الدلالة على معنى في متبوعه، كما في المفرد، وأما قيد الجملة الخبرية؛ لأن الإنشائية لا تقع

---

[١] الأزهار: ٤٠٩.

[٢] قيل إن الصفة فيما هو ثابت، والنعت فيما يتغير والبعض يرى بان لا فرق بين التسميتين، وإنما هي تسميات مختلفة بين البصرة والكوفة فالبصريون يسمونه صفة، والكوفيين يسمونه نعت، يُنظَر: الفروق اللغوية للعسكري: ٣٠/١.

[٣] يُنظَر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٦/٣. وأوضح المسالك: ٢٧٠/٣، وشرح التصريح: ١٠٨/٢.

[٤] يُنظَر: شرح الجمل لابن خروف: ٣٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٧/٣، وأوضح المسالك: ٣٠٠/٣.

[٥] قوله (ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية) كلام البركوي.

صفة إلا بتأويل بعيد، كما إذا قلت: (جاءني رجل اضربْهُ)، أي مقول في حقه أضربه، أي مستحق لأنْ تأمر بضربه»[١]. أي لأن الصفة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير، والجملة في حكم النكرة، فلا يوصف بها إلا النكرات، وعليه لا يصح وصف المعارف بها.

وبالعودة إلى من سبق ابن القصاب من النحاة، نجدهم ذكروا علة امتناع وصف المعارف بالجمل، فقد أشار ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)، وأبو الفداء (ت: ٧٣٢هـ)، وملا جامي (ت:٨٩٨هـ) إلى امتناع وصف المعارف بالجمل؛ لأن الجمل نكرات ولا توصف المعرفة بالنكرة[٢]، كما يقول ابن هشام (ت:٧٦١هـ): «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات، يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال»[٣].

وقد اشترط النحاة في الجملة الواقعة صفة أن تكون خبرية لذات السبب في جملة الصلة، فكلاهما لا يقعان إنشائية أو طلبية، بل خبرية[٤]، لأن الخبرية تحتمل الصدق والكذب، وتفيد إزالة الوهم لدى المخاطب بخلاف الطلبية[٥]، وأما ما جاء في قول الشاعر[٦]:

حَتَّى إِذا جن الظلام وَاخْتَلَطَ ..... جاءوا بمذق هَل رَأَيْت الذِّئْب قطّ؟

فجملة (هل رأيت الذئب قط) جملة استفهامية وقعت صفة للنكرة (مذق)، فالنحاة يخرجونه على تأويل قول، أي (جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط؟)[٧].

والجدير بالذكر أن ابن خروف (ت:٦٠٩هـ) خالف النحاة في امتناع وقوع الجملة الإنشائية صفة وأجاز وقوعها في الصفة والصلة [٨].

---

[١] الأزهار: ٣٧٢.
[٢] يُنظَر: المقدمة المحسبة: ٤١٦/٢، والكناش: ٢٢٥/١، والفوائد الضيائية: ٤٨٩/١.
[٣] مغني اللبيب: ٥٦٠/١.
[٤] تناولت في الفصل الأول علة امتناع وقوع الجملة الإنشائية صلة.
[٥] يُنظَر: المقدمة المحسبة: ٤١٧/٢، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٥٥، أوضح المسالك: ٣/ ٢٧٨، وهمع الهوامع: ٤/ ١٤٧.
[٦] البيت من الرجز، وينسب للعجاج وفي وشرح التصريح: ٢/، ١١٦خزانة الأدب: ١٠٧/٢، ولم أجده في ديوانه، وينسب لراجز غير معروف اسمه في البيان والتبين للجاحظ: ٣/ ١٩٣، والكامل في اللغة للمبرد: ٣/ ١١٠، وأمالي الزجاجي: ٢٣٧، ونتائج الفكر للسُّهَيلي: ١٥٨، وشرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١١٥٩.
[٧] يُنظَر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٥١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١١، وتوضيح المقاصد: ٩٥٦/٢، ومغني اللبيب: ٣٢٥/١، وشرح التصريح: ١١٦/٢، وهمع الهوامع: ١٤٧/٣.
[٨] فقد أشار النحاة إلى أنّ ابن خروف أجاز وقوع جملة الصلة إنشائية قياسا على جواز النعت بها، ينظَر رأيه في: شرح الرضي: ١٠/٣، وتوضيح المقاصد:٤٤٤/١، وشرح ابن عقيل: ١٤١/١، وشرح الأشموني: ١٤٨/١.

والخلاصة مما تقدم ذكره أن ابن القصّاب سار على ما ذكره النحاة في جواز وصف النكرة بالجمل، وفي شرطية كون الجملة خبرية، ولم يعلل امتناع وقوع الجملة الإنشائية صفة، ربما لأنه تناولها في علة امتناع وقوعها صلة في الموصول، كما أنَّه تابع النحاة في إشارتهم إلى تأويل الجملة الإنشائية الواقعة صفة بالقول مما يستدل على أنه يمنع وقوع الجملة الإنشائية صفة.

ب - عطف النسق:

١- علة امتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بمنفصل:

العطف في اللغة: الرجوع[١]، واصطلاحًا هو: «تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة»[٢]، والحروف هي: (الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، وإما، ولا، ولكن، وبل)[٣]، والنسق في اللغة: النظم[٤]، فسميتْ حروف العطف بالنسق؛ «لأن الشيء إذا عطفته على شيء صار نظامًا واحدًا»[٥].

وقد اختلف النحاة في العطف على الضمير المرفوع المتصل، فالبصريون استقبحوا العطف عليه إلا بعد تأكيده بمنفصل، أو ما يقوم مقام التوكيد، والكوفيون أجازوا العطف بلا تأكيد بلا قبح[٦].

وقد تماشى ابن القصّاب مع مذهب البصريين وعلل ذلك بقوله: «لئلا يكون العطف على بعض حروف الكلمة؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء من العامل لفظاً ومعنى، أما لفظاً؛ فلاتصاله بالعامل، وأما معنى؛ فلكونه فاعلاً له»[٧]. أي إنَّ المضمر المتصل المرفوع مع الفعل كالكلمة الواحدة.

ولتفصيل المسألة من الضروري التطرق إلى حكم المذهبين مع أدلتهم على النحو الآتي:

---

[١] يُنظَر: جمهرة اللغة: ٩١٤/٢.
[٢] التعريفات: ١٥١/١، والتوقيف على مهمات التعاريف: ٢٤٣.
[٣] يُنظَر: اللمحة في شرح الملحة: ٦٩٠/٢، وأوضح المسالك: ٣١٨/٣، وشرح الأشموني: ٣٦١/٢.
[٤] يُنظَر: العين: ٨١/٥، ومجمل اللغة: ٨٦٥/٢، ومختار الصحاح: ٣٠٩/١.
[٥] تهذيب اللغة: ٣١٣/٨، وتاج العروس: ٤١٩/٢٦، ولسان العرب: ٦/ ٤٤١٢.
[٦] يُنظَر: الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: ٢٢٤، البيان في شرح اللمع: ٣١٤، والإنصاف: ٣٨٨/٢، المغني في النحو(تحقيق: محمد النهاري): ١٢٦٥، وأسرار النحو: ١٧٤.
[٧] الأزهار: ٤٠٢.

مذهب البصريين: إنَّهم يمنعون العطف على الضمير المرفوع بلا تأكيد، أو فصل، والعلة فيه أن المضمر المرفوع قد يكون في الفعل بلا علامة، وذلك في المستتر، نحو: (افعل، واذهب)، وقد يغير لفظ الفعل الماضي بتسكينه، وذلك في البارز: نحو: (قمتُ، وقمتَ، وقمتِ) فصار الضمير المرفوع كالجزء من الفعل، والعطف عليه بلا تأكيد كالعطف على الفعل، وذلك ما نقله سيبويه (ت:١٨٠هـ)عن الخليل، وعلل به ابن السراج(ت:٣١٦هـ)، وتوسع في شرحه السيرافي (ت:٣٧٨هـ) على النحو الذي ذكرتُ[١]، وتابعهم العكبري (ت:٦١٦هـ)، والخوارزمي (ت:٦١٧هـ)، وابن الخباز (ت:٦٣٩هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)[٢]، وفصل ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، و الرضي (ت: ٦٨٦هـ) شدة اتصال الضمير المتصل والمرفوع بالفعل من ناحية اللفظ لاتصاله بالفعل، ومن ناحية المعنى لكونه فاعلا له[٣].

وعليه فإن البصريين يمنعون العطف بلا تأكيد، أو فصل، محتجين بأن الأكثر على لسان العرب التأكيد أو الفصل ، أما ما جاء بلا تأكيد أو فصل في الشعر، فيخرجونه على الضرورة، ويعضدون كلامهم بكثرته في كلام الله تعالى، نحو: ﴿ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (الأنبياء: ٥٤)، ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ (البقرة: ٣٥)، ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ (المائدة: ٢٤)، ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ (الأنعام: ١٤٨) [٤].

مذهب الكوفيين: أنَّ العطف بلا تأكيد أو فصل جائز بلا قبح، قياسًا على قوله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (النجم: ٦ – ٧)، فعطف الضمير (هو) العائد إلى النبي محمد - عليه الصلاة والسلام - على الضمير المستكن في (استوى) العائد إلى جبريل - عليه السلام - ، من غير توكيد[٥]، يقول الفراء (ت: ٢٠٧هـ): «فـ (استوى) استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لما أسري به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمر الاسم في (استوى)، ورد عليه هو، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: (استوى هو وأبوه)، ولا يكادون يقولون: (استوى وأبوه)، وهو جائز، لأن في

---

[١] يُنظَر: الكتاب: ٣٧٨/٢، والأصول في النحو: ٢/ ١١٩، وشرح كتاب سيبويه: ٣/.١٤٣

[٢] يُنظَر: اللباب: ١/ ٤٣١، و ترشيح العلل: ٣٠٤، وتوجيه اللمع: ٢٩٤، وشرح المفصل: ٢٨١/٢.

[٣] يُنظَر: شرح الجمل: ١٩٩/١، وشرح الرضي: ٣٧٨/٢.

[٤] الكتاب: ٢٤٧/١، المقتضب: ٢١٠/٣، شرح الكافية الشافية: ١١٨٤/٤.

[٥] يُنظَر: معاني القران للفراء: ٩٥/٣، وغريب القران لابن قتيبة: ١/ ٤٢٧ ، ومجالس ثعلب:١٢٧.

الفعل مضمرًا»[١]. كما استشهد بقوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾ [النمل: ٦٧]، بتحقق العطف بلا توكيد، وقياسًا على قول الشاعر[٢]:

ألم تر أن النبع يخلق عوده ..... ولا يستوي والخروع المتقصف

أي على عطف (الخروع) على الضمير المستتر في يستوي، والتقدير: (يستوي هو والخروع)[٣].

وقيل إنَّ الكوفيين احتجوا بالقياس أيضا على قول آخر لجرير، وعمر بن أبي ربيعة، أما قول جرير[٤]:

ورجا الأُخَيطِلُ من سفاهة رأيِه ..... ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

وقول عمر بي أبي ربيعة[٥]:

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى ..... كنِعاجِ المِلا تَعَسَّفْنَ رَملا

فقد رفع (أب) في قول جرير عطفًا على الضمير المستكن في (يكن)، ورفع (زهر) في قول عمر على الضمير المستكن في (أقبلت)، ويحملونه البصريون على الضرورة الشعرية[٦]، ويرى ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) بأن لا ضرورة دعت الشاعر إلى الرفع[٧] والمفهوم من كلامه في شرح الكافية جواز ترك العطف؛ يقول «ولا يمتنع العطف عليه دون فصل، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم: (مررت برجل سواء والعدم)، فعطف (العدم) دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في (سواء)»[٨]. إلا أنّه صرح بضعفه في آلفيته[٩].

---

[١] معاني القران: ٩٥/٣.
[٢] البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه:٢/ ٩٣٢.
[٣] يُنظَر: معاني القران للفراء: ٩٥/٣، والجليس الصالح الكافي: ٢٢٤، وتفسير الطبري: ٢٢/ ٥٠٠، وضرائر الشعر: ١٨٠.
[٤] البيت من الكامل وهو لجرير في ديوانه: ٧٥/١.
[٥] البيت من الخفيف وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٤٩٨.
[٦] يُنظَر: الكتاب: ٢/ ٣٧٩، واللمع: ٩٦ ، والمفصل في صنعة الأعراب: ١/ ٩٦، والإنصاف: ٢/ ٣٨٩.
[٧] يُنظَر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٤.
[٨] شرح الكافية: ١٢٤٤/٣-١٢٤٥.
[٩] يقول في الألفية: ٤٨
أو فاصِل ما وَبِلا فَصْل يَرِدْ ... في النَّظْم فاشِيا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

واحتج الأنباري (ت: ٥١٧هـ) على قول الفراء، على أن قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ المقصود في قوله (وهو بالأفق الأعلى) يعود على جبريل - عليه السلام - ، وليس النبي محمد - عليه الصلاة والسلام -، والواو فيه حالية، لا واو العاطفة، أما قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾ ، فقد تحقق الفصل بـ (ترابا) ما يعوض عن التوكيد[١].

ويستحصل مما سبق أنّ ابن القصّاب تابع مذهب البصريين، والواضح أنه علل لعطف على الضمير المرفوع المتصل وأهمل المستتر، إلا أنَّ المتتبع لتعليلات النحويين يجدهم يجمعون المتصل مع المستتر.

وتنطوي وجهة نظري بأن الأولى التوكيد أو الفصل في الكلام، ولا يستقبح تركه لورود السماع في جوازه في الشعر، فالكوفيون اعتمدوا على السماع، وأما البصريون فاعتمدوا على القياس، والسماع يترجح على القياس، وعدم التأويل أولى من التأويل، فكثرة التأويل يخرج الكلام عن الفصاحة، أما احتجاج الفراء في سورة النجم، فهي من الآيات المختلف في تفسيرها، فذهب الفراء، وابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، وثعلب (ت:٢٩١هـ)، بأن (هو) يعود على النبي محمد - عليه الصلاة والسلام - [٢]، وذهب الزجاج (ت:٣١١هـ)، والنحاس (ت:٣٣٨هـ)، والرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، والفارسي (ت:٣٧٧هـ) ، بأنه يعود على جبريل عليه السلام إذ كان يتمثل حين ينزل للرسول بصورة رجل فأحب الرسول أن يراه بهيئته الحقيقية ولما نزل بهيئته الحقيقية استوى في أفق المشرق[٣]، وبعض المفسرين منهم الطبري (ت:٣١٠هـ)، والثعلبي (ت: ٤٢٧هـ) نقلوا التفسيرين دون ترجيح[٤]، بالإضافة إلى أنَّ لها تفسيرات أخرى[٥]، والغريب والغريب أن أغلب النحويين المشهورين بالتعليل[٦] - عدا الأنباري - لم يذكروا احتجاج الفراء بالآية الكريمة، ولم يتوقفوا عليها بالرد، ولربما الأمر راجع إلى اختلاف المفسرين فيها، والله أعلم.

---

[١] يُنظَر: الإنصاف: ٢/ ٣٩٠.

[٢] يُنظَر: معاني القران للفراء: ٩٥/٣، وغريب القران لابن قتيبة: ١/ ٤٢٧ ، ومجالس ثعلب:١٧٢.

[٣] يُنظَر: معاني القران وإعرابه للزجاج: ٥٠/٥، وإعراب القران للنحاس: ٤/ ٢٦٦، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: ١٠/ ٣٣١٨، و الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٦٧.

[٤] يُنظَر: تفسير الطبري: ٥٠٠/٢٢، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٩/ ١٣٧.

[٥] قيل إن قوله: (استوى) يعود إلى الله تعالى، وقيل يعود على جبريل، وقيل يعود على النبي محمد، ينظر: تفسير ابن عطية: ٥/ ١٩٧، و تفسير القرطبي: ١٧/ ٨٥.

[٦] منهم السيرافي، وابن السراج، وابن الوراق، وابن بابشاذ، وابن خروف، وابن عصفور، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي.

٢- علة امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض:

ومن الأحكام المختلف فيها بين البصريين والكوفيين مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فالبصريون استقبحوا العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض، والكوفيون أجازوا العطف من غير إعادة الخافض[١].

وقد تطرق ابن القصّاب إلى رأي المذهبين متابعًا لمذهب البصريين في لزوم إعادة الخافض معللًا: «لئلا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة؛ لأن اتصال الضمير المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل المتصل؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميرًا متصلًا جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل أصلًا، نحو: (مررت بك وبزيد)[٢]، وأما ما وقع في كلتسان السعدي، وهو قوله: (صلوا عليه وآله)[٣] من غير إعادة الجار، فهو: إما على مذهب الكوفيين فإنَّهم يُجوزونه مطلقًا، وإما على تقدير الجار، فحينئذ لا سهوَ ولا نقصَ»[٤].

ولتفصيل المسألة لا مناص من ذكر رأي المذهبين مع تعليلاتهم، وهي على الآتي:

مذهب البصريين والفراء (ت: ٢٠٧هـ): قالوا إنَّ العطف بلا إعادة الخافض ممتنع[٥]، العلة في قبح العطف بلا إعادة الخافض لاحد الأقوال الثلاثة:

العلة الأولى: إنَّ الضمير المجرور عوضًا عن التنوين، فكما لا يصح العطف على التنوين لا يصح العطف على الضمير المجرور، فالعلة (علة عوض)، وهذا ما علل به اغلب النحاة بدأ

---

[١] يُنظَر المسألة الخلافية في الإنصاف: ٣٧٩/٢، واللباب: ٤٣٢/١، وشرح الكافية لابن مالك: ١٢٤٩/٣، وشرح التصريح: ١٨٣/٢، وهمع الهوامع: ٢٢١/٣.

[٢] المثال للبركوي

[٣] يُنظَر: كلتسان روضه الورد: ٩، وهو بيت مشهور للشاعر الشهير الصوفي الفارسي المعروف سعدي الشيرازي المتوفى ما بين سنة (٦٩٠و٦٩٤)هجرية، و(كلستان روضة الورد) من أشهر مؤلفاته يمزج به الشيرازي ما بين الشعر والنثر وما بين العربية والفارسية، والقول في مدح النبي –صلى الله عليه وسلم-، ومطلعه:

بلغ العلا بكمالهِ ....كشف الدجى بجمالهِ

حَسُنَتْ جميعُ خصاله.... صلوا عليه واله

[٤] الأزهار: ٤٠٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٨١/٢، و معاني القران للفراء: ٢٥٢/١، والإنصاف: ٢/ ٣٧٩.

بسيبويه (ت:١٨٠هـ)، والزجاج (ت: ٣١١هـ)، وابن جني (ت:٣٩٢هـ)[١]، والفارسي (ت:٣٧٧هـ)، الشريف الكوفي (ت:٥٣٩هـ)[٢].

واحتج عليهم ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) واصفا قولهم بالضعف؛ لأنهم شبهوا الضمير المجرور بالتنوين، والتنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير المجرور يؤكد ويبدل منه بإجماع النحاة[٣].

العلة الثانية: لو عُطِف الضمير على الاسم الظاهر المجرور أُعيِد الخافض، فلا يصح قولنا: (مررت بزيد وك)، كذلك إذا عطف الظاهر على الضمير المجرور، وذلك ما نقله السيرافي عن المازني (ت:٢٧٤هـ)، وعليه ابن يعيش: (ت: ٦٤٣هـ) [٤].

العلة الثالثة: إنَّ المجرور مع جاره يتنزل منزلة الكلمة الواحدة، فهو أشد اتصالًا بالجار من اتصال ضمير الفاعل بفعله، فان كان الفاعل ينفصل عن فعله إن كان اسما ظاهرًا، فالمجرور لا ينفصل عن ما قبله سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا، فصار كالكلمة الواحدة، والعطف على المجرور من غير إعادة الخافض بمثابة العطف على جزء الكلمة، وذلك ما علل به ابن السراج(ت:٣١٦هـ)[٥]، والزمخشري (ت:٦٣٨هـ) ،وابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، والرضي (ت:٦٨٦هـ) على النحو الذي شرحته[٦].

مذهب الكوفيين: تابعهم يونس فيما نقل عنه[٧]، وابن خالويه (ت:٣٧٠هـ)، وابن مالك، وأبو حيان (ت:٧٤٥هـ)، والسمين الحلبي (ت: ٧٥٩هـ)، وابن هشام (ت:٧٦١هـ)، وابن عقيل (ت:٧٦٩هـ)، وخالد الأزهري(ت:٩٠٥هـ)[٨]، فقد أجازوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعللوا لجوازه بالسماع والقياس، أما السماع فمن القرآن الكريم، ومن والشعر، ومن أقوال العرب، وهي على النحو الآتي:

---

[١] يُنظَر: الكتاب: ٢/ ٣٨١، معاني القرآن واعرابه للزجاج: ٦/٢، والخصائص: ٢٨٧/١

[٢] يُنظَر: التعليقة: ٩٥/٢، و البيان: ٣١٦.

[٣] يُنظَر: شرح الكافية الشافية:١٢٤٦/٣-١٢٤٧، و شرح التسهيل:٣٧٥/٣-٣٧٦.

[٤] يُنظَر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤٥/٣، وشرح المفصل: ٤٤٤/١.

[٥] ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١١٩.

[٦] يُنظَر: الأصول في النحو: ١١٩/٢، والكشاف: ٤٩٢/١، وشرح الجمل: ٢٠٢/١، وشرح الرضي: ٣٣٤/٢. ٣٣٤/٢.

[٧] يُنظَر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٥/٣، وتوضيح المقاصد: ١٠٢٦/٢، وأوضح المسالك: ٣٥٣/٣، وهمع الهوامع: ٢٢١/٣.

[٨] يُنظَر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١٢٨/١، و شرح التسهيل:٣٧٥/٣-٣٧٦، والبحر المحيط: ٢/ ٣٨٧، وشرح شذور الذهب: ٤٥٥، والمساعد في تسهيل الفوائد: ٤٧٠/٢، وشرح التصريح: ١٨٣/٢.

١. **السماع من القرآن الكريم :** نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ ﴾ (النساء:١)، [١] على قراءة حمزة الزيات بجر (الأرحام) عطفًا على الضمير المجرور (الهاء) في (به)، وقد ونحو قوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾(البقرة: ٢١٧) على أن (المسجد) معطوف على الضمير المجرور في (به)[٢]

وردّ البصريون على قراءة حمزة للطعن والتضعيف والشك[٣]، وخرجوها على تقدير حرف جر جر دلّ عليه جار الضمير المخفوض، أي: (تساءلون به وبالأرحام)[٤]، أو على أن تكون الواو للقسم، وليست للعطف[٥]، أما قوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾، فرده الأنباري على أن يكون (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) والتقدير فيه: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام[٦].

٢. **السماع من الشعر:** فقد جاء في النظم ما يزيد عن خمسة أبيات تجوز ذلك مما يعضد صحة المذهب الكوفي كثرة النظم في جوازه[٧]، ومنه قول الشاعر[٨]:

هلّا سألتَ بذي الجماجم عنهم ..... وأبي نُعَيْم ذي اللواء المُحْرَقِ

وقال الشاعر[٩]:

أكُرُّ على الكَتيبة لا أُبالي ..... أحَتْفي كان فيها أم سواها

---

[١] يُنظَر: السبعة في القراءات:٢٢٦، والكنز في القراءات العشر:٨١/١، والنشر في القراءات العشر:٢٤٧/٢.

[٢] من الآيات المختلف في تفسيرها، ويندرج تحته خلاف تجنبته خوف الإطالة، ينظر الخلاف في الدر المصون: ٢/ ٣٩٣- ٣٩٤.

[٣] فقد احتج الفراء على عليها فوصفها بالقبح، ووصفها الزجاج بالضعف، والرضي بشكك بتواتر قراءة حمزة، حمزة، ينظر: معاني القران للفراء: ٢٥٢/١، ومعاني القران وإعرابه للزجاج: ٦/٢، وشرح الرضي: ٣٣٦/٢

[٤] يُنظَر: غريب القران لابن قتيبة: ١١٨/١، والخصائص: ٢٨٦/١، والإنصاف: ٢/ ٣٨٢، واللباب: ١/ ٤٣٣، ٤٣٣، والدر المصون:١٤٥/٦.

[٥] يُنظَر: الحجة للقراء السبعة: ١٢١/٣، والإنصاف: ٣٧٢/٢، والدر المصون: ١٤٥/٦.

[٦] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٣٨٥.

[٧] يُنظَر ما جاء فيها في النظم في: الإنصاف: ٢/ ٣٨٠- ٣٨١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧٦- ٣٧٧، والبحر المحيط: ٢/ ٣٨٧-٣٨٨، والدر المصون: ٢/ ٣٩٤- ٣٩٥ .

[٨] البيت من الكامل ، بلا نسبه إلى أحد وهو من شواهد معاني القرآن للفراء:٨٦/٢، وشرح الكافية لابن مالك: مالك: ٣/ ١٢٥٢، والبحر المحيط: ٢/ ٣٨٧.

[٩] البيت من الوافر، وهو لعباس بن مرداس، و في ديوانه برواية: ١١٠
أشد على الكتيبة لا أبالي ..... أحتفي كأن فيها أم سواها

وقول الشاعر[١]:

تُعَلَّقُ في مثل السَّوارِي سيوفُنا ..... وما بينها والكعبِ غُوطٌ نفانِفُ

فـ (أبي) معطوفة على الضمير المجرور في (عنهم) في البيت الأول، و(سواها) معطوف مجرور على الضمير المجرور في (فيها) في البيت الثاني، و(الكعب) معطوف مجرور على الضمير المجرور في (بينها) في البيت الثالث، وقد ذكر ابن مالك تابعه أبو حيان والسمين الحلبي ما يزيد عن خمسة أبيات فضلا عن الأبيات المذكورة ليستدل به على صحة المذهب الكوفي[٢]، وتأويله يخرج الكلام عن فصاحته، لذا فعدم تأويله أولى من التأويل، والله أعلم.

٣. **السماع من أقوال العرب:** ما استدله ابن مالك على تعضيد المذهب الكوفي بما رواه قطرب (ت:٢٠٦هـ) عن العرب تقول: (ما فيها غيره وفرسه) بجر (فريسه) عطفا على الضمير المجرور في (غيره)[٣].

وأما القياس فكما يجوز أن يبدل ويؤكد من الضمير المجرور من غير إعادة، كذلك يجوز العطف من غير إعادة الخافض، أي: قياس العطف على البدل والتوكيد[٤].

واستنادًا إلى ما سبق يستحصل بأن ابن القصّاب وافق مذهب البصريين وعلل بالقول الثالث بما علل به ابن السراج وابن عصفور والرضي، وأشار إلى قول الشاعر سعدي الشيرازي(ت: ما بين ٦٩٠و٦٩٤هـ)[٥]:

بلغ العلا بكمالهِ .....كشف الدجى بجمالهِ

حَسُنَتْ جميعُ خصاله..... صلوا عليه وآله

على أن يكون قوله (آله) معطوفًا على الضمير المجرور في (عليه) دون إعادة الخافض على رأي المذهب الكوفي، ولم يتعرض لتفاصيل مذهبهم.

ويبدو لي أن الأرجح مذهب الكوفيين فمجيئه في التنزيل والنظم والأقوال يرجح ذلك، وتأويل ذلك كله يخرج الكلام عن فصاحته، فعدم التأويل أولى من تأويله، والله اعلم.

---

[١] البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه: ٥٣.

[٢] ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٧٦-٣٧٧، والبحر المحيط: ٢/٣٨٧-٣٨٨، والدر المصون: ٢/٣٩٤-٣٩٥.

[٣] يُنظَر: ينظر: شرح الكافية: ٣/ ١٢٥٠.

[٤] ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٨٨.

[٥] البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعدي الشيرازي في كتابه كلتسان روضة الورد: ٩.

ج - **التوكيد**

١ -علة امتناع توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بمنفصل:

التوكيد أو التأكيد[١]، وهو على قسمين: لفظي: وهو «إعادة المؤكِّد بلفظه، ومعنوي: وهو إعادة الشيء المؤكّد بما يدل على معناه، وله تسعة ألفاظٍ؛ وهي: (نفسه، وعينه، وكلّه، وكلاهما، وكلتاهما، وأجمع، وأجمعون، وجَمْعَاء، وجُمَع)»[٢].

اتفق النحاة على شرطية توكيد الضمير المرفوع المتصل بمنفصل إذا أُكِد بالنفس أو العين، ولا يشترط ذلك في بقية ألفاظ التوكيد المعنوي، نحو: (قُم أنت نفسُك، أو عينُك)، و(قوموا أنتم أنفسُكم، أو أعينُكم)، (زيد قام هو نفسُه ،أو عينه)، ولا يصح: (قم نفسُك، أو عينُك)، ولا (قوموا أنفسُكُم، أو أعينُكم)، ولا (زيد قام نفسُه، أو عينه).

وإنما امتنع ذلك في النفس والعين لعلة لم يختلف فيها النحاة، وقد تناولها ابن القصّاب بقوله: «لئلا يلتبس بالفاعل إذا وقع تأكيد المستكن، نحو: (زيدٌ ضربَ هو نفسهُ أو عينهُ)[٣]، ولو قيل: (زيدٌ ضربَ نفسهُ) بلا تأكيد، لا يُعلَم أنَّ النفس فاعلٌ أو تأكيد، وأكد في صورة عدم الالتباس؛ للطرد»[٤].

أي أنَّ النفس والعين ليستا من الألفاظ المختصة بالتوكيد، بل الغالب عليها الاسمية فتقعان مبتدأين وفاعلين ومجرورين ومضافين، نحو: (طابتْ نفسه)، و(وصحتْ عينه)، فإن جاءت بعد العوامل تسلطت عليها العوامل وعملت بها بحكم الاسمية لا بحكم التبعية، فأن قلنا: (زيد ضرب نفسه)، فقد وقع (نفسه) بعد العامل وهو الفعل (ضرب)، فلا يُعلم إن كان في الفعل ضمير مستكن فاعل لزيد والنفس أكدته، أو أن الفعل خلا من الضمير ورفع النفس على أنه الفاعل، ولأمن اللبس بين الحالتين وأُريد بالنفس أو العين التوكيد توجب توكيد الضمير المستكن في الفعل بمنفصل أولا، ثم توكيد بالنفس أو العين نحو: (زيد ضرب هو نفسه)، وأما بقية الألفاظ فمعنى التوكيد فيها يغلب على الاسمية وان لم تقع للتوكيد فلا يقع اللبس فيها، فالعلة قائمة على (علة أمن اللبس).

وقد سبق سيبويه (ت:١٨٠هـ) النحاة في بيان هذه العلة، فقال: «واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول فعلت نفسك، إلا أن تقول: (فعلت أنت نفسك)، وإن قلت: (فعلتم أجمعون حسن)؛ لأن هذا يعم به، وإذا قلت نفسك فإنما تريد أن

---

[١] يقال له توكيد ويقال تأكيد، وبالواو أشهر، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢١٩/٢، وشرح الأشموني: ٣٣٤/٢، والأزهار: ٤٠٣.

[٢] اللمحة في شرح الملحة: ٧٠٥/٢.

[٣] المثال للبركوي.

[٤] الأزهار: ٤٠٦.

تؤكد الفاعل، ولما كانت نفسك يتكلم بها مبتدأة وتحمل على ما يجر وينصب ويرفع، شبهوها بما يشرك المضمر، وذلك قولك: (نزلت بنفس الجبل)، و(نفس الجبل مقابلي)، ونحو ذلك، وأما الأجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة، وكلهم قد تكون بمنزلة أجمعين لأن معناها معنى أجمعين، فهي تجرى مجراها»[١].

وقد تابع سيبويه في تفصيل العلة المبرد (ت:٢٨٥هـ)، وابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)، والشريف الكوفي (ت:٥٣٩هـ)، وابن عصفور (ت:٦٦٠هـ)، وابن أبي الربيع (ت:٦٨٨هـ)، وابن الصائغ (ت:٧٢٠هـ)، وملا جامي (ت:٨٩٨هـ)، والأزهري (ت:٩٠٥هـ)[٢].

د - البدل:

٢- علة وصف النكرة المبدلة من المعرفة في بدل الكل:

البدل[٣]كما يعرفه ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) هو: «التابع المقصود بالحكم بلا واسطة»[٤]. فقوله (المقصود بالحكم) يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنهم مكملات للمقصود بالحكم، قوله (بلا واسطة) يخرج العطف النسق[٥]، وأقسامه أربعة عند أغلب النحاة[٦]، وأما الغرض منه فهو فهو للبيان، ورفع الوهم أو الالتباس[٧].

ويشترط في البدل موافقته المبدل منه في الإفراد والجمع، والتأنيث والتذكير، ولا يشترط موافقته في التعريف والتنكير خلافًا للنعت والتوكيد؛ لأنهما في حكم التبع فهما كالتتمة له بخلاف

---

[١] الكتاب: ٣٧٩/٢-٣٨٠.

[٢] يُنظَر: المقتضب: ٢١٠/٣-٢١١، والأصول في النحو: ٢٠/٢، والمقدمة المحسبة: ٤٠٨/٢، والبيان في شرح اللمع: ٢٧٩-٢٨٠، وشرح الجمل: ٢٣٩/١، والبسيط: ٣٧٢/١-٣٧٣، واللمحة في شرح الملحة: ٧٠٦/٢، والفوائد الضيائية: ٥٢٣/١-٥٢٤، وشرح التصريح: ١٤٠/٢.

[٣] البصريون يسمونه البدل، والكوفيون يسمونه التكرار، ينظر: معاني القران للفراء: ٣٨٢/٢، وقيل يسمونه الترجمة، توضيح المقاصد ١٠٣٦/٢، وشرح الأشموني: ٣/٣.

[٤] شرح الكافية لابن مالك: ١٢٧٤/٣.

[٥] يُنظَر: توضيح المقاصد: ١٠٣٦/٢، وأوضح المسالك: ٣٦٢/٣.

[٦] وهي: ١- بدل مطابق، ويسمى كل من كل، نحو: (مررت بزيد أخيك)، ٢- بدل بعض من كل، نحو: (أكلت الرغيف ثلثه)، ٣- بدل اشتمال، نحو: (أعجبني زيد علمه)، ٤- بدل مباين مطلقا، وهو على نوعين، الأول: بدل إضراب، نحو: (أعط السائل رغيفا درهما)، وبدل الغلط والنسيان ولا يقع في كلام الله ولا الشعر وكلام الفصحاء، نحو: (مررت برجل امرأة)، ينظر: ضياء السالك: ٢٣١/٣-٢٣٢-٢٣٣.

[٧] يُنظَر: أسرار العربية: ٢١٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٨/٢.

البدل فهو منقطع من المبدل منه ويقدر في موضعه[1]، إذ يجوز إبدال المعرفة من النكرة، نحو: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ ﴾ (الشورى: ٥٢ - ٥٣)، وإبداله من النكرة من المعرفة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾ (العلق: ١٥- ١٦).

وفي أبدال النكرة من المعرفة تفصيل، فالكوفيون اشترطوا في النكرة أمرين، الأول: أن توصف، والثاني: أن تكون من لفظ المبدل منه[2]، قيل الثاني شرط البغداديين[3]، أما البصريون البصريون فلم يوجبوا وصفها بل هو عندهم حسن، ولا كونها من لفظ المبدل منه[4].

وقد تابع البركوي (ت:٩٨١هـ) مذهب الكوفيين في وجوب وصف النكرة[5]، وذكر ابن القصّاب بأن وصفها ليس بواجب عند أغلب النحاة بل هو حسن، متابعًا لمذهب البصريين، وعلل بقوله: «لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه، فأتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص الناكرة،...ذهب المصنف إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب في وجوب النعت، أما عند أكثر النحاة فحسن، ولكن وجوبه أو حسنه إذا كان البدل عين المبدل منه لا مطلقًا، وهو مذهب الكوفيين، وأما عند البصريين فلا يشترط كونه على لفظ المبدل منه، كذا في اللباب[6]»[7]. يفهم من كلامه بأنه لا يوجب وصف النكرة، إلا أنّه علل لوصفها بأن الغرض من البدل البيان، والمعرفة أبين من النكرة فإن أُبدلتْ النكرة كانت في البيان أنقص من المبدل منه، فجاءوا بالوصف ليجبر النقص، فالعلة أقرب (لعلة العوض)، كما أشار إلى اختلاف المذهبين في وجوب كونه من لفظ المبدل منه نقلاً عن سراج الدين النعماني (ت: ٧٧٥هـ).

لتفصيل المسألة أوضحها بما جاء فيها على النحو الآتي:

فأما **علة وصف النكرة** المبدلة من المعرفة فجاء فيها علتان:

---

[1] يُنظَر: المنهاج: ٤٥١/١، وشرح المفصل: ٢/ ٢٦٦.
[2] يُنظَر: شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ٣٣١.
[3] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٧/١، و توضيح المقاصد: ١٠٤٢/٢.
[4] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٧/١.
[5] يُنظَر: الإظهار الأسرار: ١٢٠.
[6] يُنظَر: اللباب في علوم الكتاب: ٥١١/٢.
[7] الأزهار: ٤٠٨

العلة الأولى: وهو قول من أوجب الوصف - الكوفيون-، احتج بأنَّ النكرة لا تفيد إلا إذا كانتْ موصوفة، فقولنا: (مررتُ بمحمدٍ رجلٍ)، معلوم أن محمدًا رجلٌ، أما إذا وصفنا النكرة أفادت[١].

ورد قولهم البصريون بأن وصف النكرة جائز، ويجوز ترك الوصف إذا أفادت النكرة، ومنه قول الشاعر[٢]:

فلا وأبيك خيرٍ منك اني ..... إنِّي لَيُؤْذِيني التَّحَمْحُمُ والصَّهيلُ

ومنه قول الشاعر[٣]:

إنَّا وَجَدْنا بَني جُلاَّنَ كُلَّهُمُ ..... كَساعِدِ الضَّبّ لَا طُولٌ وَلا قِصَرُ

ففي البيت الأول (خير منكٍ) بدل نكرة من المعرفة (أبيك) ولم توصف، وهو نكرة غير موصوفة[٤]، وفي البيت الثاني (لا طول ولا قصر) بدلان من المعرفة (ساعد الضب) ولم يوصفا[٥].

العلة الثانية: من استحسن الوصف ولم يوجبه، قالوا إن البدل مرتبط بالبيان والمعرفة أبين من النكرة، فوصفت حتى لا يكون البدل أنقص من المبدل منه، وبهذا قال العكبري (ت: ٦١٦هـ)، ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)[٦].

وأما **العلة في شرط كون النكرة من لفظ المبدل منه،** فاحتج من أوجبه - الكوفيون أو البغداديون- بعدم السماع من العرب، ورُدّ احتجاجهم بالشاهدين الشعريين المذكورين فـ (خير منك) ليس من لفظ (أبيك)، و(طول) و(قصر) ليسا من لفظ (ساعد الضب).

ويستخلص مما تقدم بأنّ ابن القصّاب استحسن وصف النكرة المبدلة من المعرفة، ولم يوجبه، وهو الراجح فيما يبدو لي؛ فمجيئه في الشعر ما يجوز ترك الوصف لعلة السماع، وتجدر

---

(١) يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٧/١، والمغني في النحو(تحقيق: محمد النهاري): ١١٨٠.

(٢) البيت من الوافر ينسب إلى شمير بن الحارث في خزانة الأدب: ٥/ ١٧٩، ويلا نسبة في لسان العرب: ١/ ٥٢، وتاج العروس: ٣٤/ ١٦٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الحجة: ١٥٠/١، وشرح ابن عصفور: ٢٥٨/١، وخزانة الأدب: ٥/ ١٨٣.

(٤) يُنظَر: الحجة للقراء السبع: ١٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٨/١، وشرح الكافية لابن مالك: ٣/ ٣٣١، والدر المصون: ١٣٢/٢.

(٥) يُنظَر: الحجة للقراء السبع: ١٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٨/١، والمغني في النحو (تحقيق محمد محمد النهاري): ١١٨٠.

(٦) يُنظَر: اللباب: ٤١٢/١،والايضاح في جمل المفصل: ٤٥١/١، وشرح المفصل: ٢/ ٢٦٦.

الإشارة إلى أن ابن القصّاب توهم سهوًا في نسبة وجوب وصف النكرة المبدلة من المعرفة إلى ابن الحاجب، وهذا الظاهر من كلام ابن الحاجب في الكافية[١]، إلا أنه صرح بحسن الوصف في المنهاج ولم يوجبه؛ إذ قال: «وإنما لم يحسن أبدال النكرة من المعرفة إلا بوصفها؛ لأنها إن كانت بدل كل من كل فهي في المعنى، فلا يحسن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير مقصود»[٢].

[١] يُنظَر: الكافية في النحو: ٣١.
[٢] الإيضاح: ٤٥١/١.

الخاتمة:

وفي نهاية رحلتي في دراسة العلة النحوية لدى عالم من أعلام الدولة العثمانية في القرن الحادي عشر الهجري وهو الشيخ إبراهيم القصّاب، أضع بين أيديكم خلاصة دراستي مجسدة بالنتائج الآتية:

١. يمثل التعليل سمة بارزة عند ابن القصّاب فلا تكاد تخلو مسالة من تعليل إلا في النادر، فبعد إحصاء العلل الواردة في الكتاب وجدتُ أنَّها تتجاوز المئتين تعليل، بالإضافة إلى أنّ له التفاتات إلى تعليلات صرفية في مواضع قليلة، ومن البديهي أن يكثر عنده التعليل لأن الكتاب شرح على متن، والشارح يحتاج إلى بيان علة استعمال دون آخر، أو علة امتناع، أو وجوب، أو جواز وغير ذلك.
٢. اعتمد ابن القصّاب في تعليلاته على من سبقه من العلماء فلا يوجد له انفراد في علة في جميع المسائل، وغالبا ما يتفق تعليلاته مع تعليلات الرضي مع أنه لم يشير إلي الرضي، إلا أنّه أشار إلى شروح الكافية بعض المواضع من الكتاب .
٣. غالبا ما يذكر ابن القصّاب اختلافات النحاة في الحكم على علة ما، ويرجح ما يميل إليه مع ذكر علته، ولا يردّ على بقية الأقوال إلا في مواضع قليلة، منها ردّه على من قال بنصب المستثنى لفظة (إلا) بمعنى استثني، فأحتج عليهم أن ذلك يوجب نصب جميع أقسام المستثنى.
٤. لم يصرح ابن القصّاب بلفظة علة أو اشتقاقاتها في أي موضع من مواضع تعليلاته، وإنما كان يسوق العلة لتفسير الحكم النحوي، وغالبا ما نجد العلة بعد (لام) التعليل.
٥. كانت أغلب علل ابن القصاب من علل مشابهة، وعلل معادلة، علل أمن اللبس، وعلل فرق، وهي من العلل التي تنساق تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قوانين لغتهم، فضلا عن العلل التي يستخرج حكمتها في الأصول التي وضعها العرب.
٦. وقع ابن القصاب في سهوًا في موضعين، الموضع الأول: في علة ترتيب المفاعيل بحسب الأولوية: ما نقله عن السكاكي في أنه أخر المفعول المطلق عن المفعول فيه ظرف مكان، والصحيح أن السكاكي أخر المفعول به عن المفعول فيه، الموضع الثاني في علة وصف النكرة المبدلة من المعرفة بدل كل: ما نقله عن ابن الحاجب في أنه أوجب وصف النكرة المبدلة من المعرفة بدل كل، والصحيح أن ابن الحاجب أجاز ترك الوصف ولم يوجبه بل الوصف عنده حسن.

٧. اضطرب تعليله في مسالة اتصال (ما) الكافة بـ (أنَّ وأخواتها)، فعلل بإهمالها؛ لفوات فتح أواخرها، والصحيح أنها تبقى مفتوحة الأواخر عند اتصالها بـ (ما) ولم سيبق لاحد من العلماء قال بها التعليل، ولا يوجد شاهد على إهمال فتح أوخرها عند اتصالها بـ (ما).

٨. يميل ابن القصّاب في أغلب اكثر مواضع علله إلى ترجيح المذهب البصري، مما يدل على ميوله إلى المذهب البصري.

التوصيات:

- أوصي بدراسة معاني النحو عند ابن القصّاب، إذ يبدو لي أن شخصية ابن القصّاب كانت حاضرة في هذا المجال أكثر من التعليل فقد اعتمد على التحليل والتنظير، والاستشهاد بالأمثلة القرآنية على أغلب المواضع.

ختامًا أحمد الله وأشكره على إنهاء هذه الدراسة، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

- القران الكريم.

(أ)

- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى (ت:١٣٨٢هـ)، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ط ٢/ ١٩٣٧م.
- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١/ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- أسرار النحو: لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت: ٩٤٠هـ)، تحقيق: د. احمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ٢/ ١١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر- القاهرة، ٢٠٠٧م .
- أصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للدكتور تمام حسان، نشر : عالم الكتب – القاهرة، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- إظهار الأسرار في النحو، للإمام زين الدين محمد بن بير علي بن إسكندر البركوي الرومي الحنفي(ت ٩٨١هـ)، عني به: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، نشر: دار المنهاج- المملكة العربية السعودية، دجة، ط١/ ١٤٣٠هـ .
- إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر: مكتبة الخانجى - مطبعة المدني - القاهرة، ط ١٤١٣/١هـ - ١٩٩٢م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، نشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١/ ١٤٢١ هـ.
- الإعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، نشر دار العلم للملايين، ط ١٥/ ٢٠٠٢م.

- الاغراب في جدل الإعراب، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الافغاني، نشر مجلة الجامعة السورية، سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الاقتراح في أصول النحو، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدمه: علاء الدين عطية، نشر: دار البيوتي، ط ٢/ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، نشر: دار التعاون.
- أمالي ابن الحاجب، لابي عمرو عثمان بن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، نشر: دار الجيل – بيروت، ودار عمار- عمان.
- أمالي الزجاجي: لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر: دار الجيل – بيروت، ط ٢/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- أمالي السهيلي، لابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الاندلسي(ت:٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة – مصر.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الفكر- دمشق.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بي أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت: ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، ط ١٤٠٧/١هـ - ١٩٨٧م.
- إيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، تحقق: حسن شاذلي فرهود - كلية الآداب – جامعة الرياض، ط ١/ ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ابن عمرو عثمان المعروف بأبن الحاجب(ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد.

- الإيضاح في علل النحو، لابي القاسم الزجاجي(ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن مبارك، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية – مصر، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، نشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان.

(ب)

- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقق: صدقي محمد جميل، نشر: دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبدالله بن احمد بن عبد الله القرشي الإشبيلي السبتي (ت: ٦٨٨هـ)، تحقيق: عيَاد بن عيد الليثي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط ١/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- البلاغة العربية، لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت: ١٤٢٥هـ)، نشر: دار القلم- دمشق، الدار الشامية- بيروت، ط ١/ ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- البيان في شرح اللمع لابن جني، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت:٥٣٩هـ)، تحقيق: علاء الدين حموية، دار عمار للنشر والتوزيع – عمان، ط١/١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- البيان والتبيين، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، نشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت: ١٤٢٣ هـ.

(ت)

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الهداية.
- التبين على مذهب النحويين البصريين والكوفيين، لابي البقاء العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت- لبنان، ط ١/١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، لمحمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الإسلامي – بيروت، نشر: دار الخاني –الرياض، ط ١٤١٣/١هـ - ١٩٩٢م.
- تحقيقات نحوية، للدكتور فاضل السامرائي، نشر: دار الفكر، ط ١٤٢١/١هـ - ٢٠٠١م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لابي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، من الجزء الأول إلى الخامس، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط: ١، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.
- التطبيق النحوي، للدكتور عبده الراجحي، نشر: مكتبة المعارف، ط ١/ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ): حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، ط ١ / ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة – القاهرة، ط١/ ج١ - ١٩٩٠م،ج٢ -١٩٩٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة: علي محمد فاخر، جابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد مبارك، وعلي السنوني محمد. ومحمد راغب نزال، نشر: دار السلام – مصر، ط ١٤٢٨/١هـ - ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ١/ ٢٠٠١م.
- تهذيب النحو، للدكتور عبد الحميد السيد طلب، نشر الصدر لخدمات الطباعة، ط ٢/ ١٩٨٩م.
- توجيه اللمع في النحو، للعلامة احمد بن الحسين بن الخباز (ت: ٦٣٩هـ)، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، نشر: دار السلام، ط ١٤٢٣/١هـ – ٢٠٠٠م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١/ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، نشر: عالم الكتب - القاهرة، ط ١/ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

(ث)

- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الملقب بالجليس (ت: ٤٩٠هـ)، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، طبع بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية – المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(ج)

- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقق: أحمد محمد شاكر، نشر: مؤسسة الرسالة، ط ١/ ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، نشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط ٢٨/ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- جامع الشروح والحواشي معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها، لعبد الله محمد الحبشي، نشر: المجمع الثقافي - أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٥ ه – ٢٠٠٤.
- الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، نشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط ٢/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني (ت: ٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١/ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر - ناشرون وموزعون، ط٢/١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت: ١٧٠هـ): تحقيق: علي محمد البجادي، نشر: نهضة مصر .
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، نشر: دار العلم للملايين – بيروت، ١/ ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقق: د. فخر الدين قباوة - والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١/ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(ح)

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق : تركي فرحان المصطفى، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٤/ ١٤٣٢هـ -٢٠١١م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، نشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١/ ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، نشر: دار الشروق – بيروت، ط ٤/ ١٤٠١هـ.
- الحجة للقراء السبعة، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، نشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط ٢/ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- الحدود في النحو، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، (ت:٣٨٤هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٨٤م.
- الحدود في علم النحو، لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيٌّ، شهاب الدين الأندلسي (ت:٨٦٠هـ)، تحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١١٢ / ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- الحيوان، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١٤٢٤/٢ هـ.

(خ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي- القاهرة، ط ٤/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- خزانة التراث - فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، يشتمل على فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات، ومراكز المخطوطات في

العالم تشتمل على معلومات عن أماكن، وجود المخطوطات، وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- خليج البحار في ملتقي شرح الأبحر، لمحمد بن إبراهيم القصّاب الرومي (ت:١٠٥٥هـ)، حققه مجموعة من أساتذة كلية الإمام الأعظم: د. مصطفى ديب البغا، د. محمد الزحيلي، د. يوسف خطار، نشر: دار ابن حزم - بيروت، ٢٠٢١م.

(د)

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وتخريج: د. أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية – بور سعيد، ط ١/ ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، نشر: دار المعارف – القاهرة، ط ٣.
- ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، نشر: الدار القومية – القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- ديوان رؤبة بن العجاج المجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر- الكويت.
- ديوان عباس بن مرداس اللمى، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، نشر: دار الجمهورية – بغداد، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨هـ
- ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، جمع: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، ط ١٣٨٠/٢هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان الفرزدق، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ١٤١٤/٢هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان كعب، حققه وشرحه وقدم له: علي فاعور، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ١١٧هـ - ١٩٩٧م.

- ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقق: خليل إبراهيم العطية، عبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري – بغداد، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتعليق: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ١٤١١/١هـ - ١٩٩١م.

(ر)

- الرّد عَلى النّحاة، لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت: ٥٩٢هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام للنشر، ط ١/ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- رصف المعاني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار العلم - دمشق، ط ٢/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(س)

- السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تحقق: شوقي ضيف، نشر: دار المعارف – مصر، ط ٢/ ١٤٠٠هـ.
- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، عالم الكتب- القاهرة، ط ١.

(ش)

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١/١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)،تحقيق: محي الدين عبد الحميد نشر: مكتبة الكمال.
- شرح الأزهرية، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق- القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١/١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- شرح التبريزي على بانت سعاد لكعب بن زهير، تحقيق: عبد الرحيم يوسف الجمل، نشر مكتبة الآداب – القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١/ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل للمرادي: لابي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد عبد النبي محمد احمد عبيد، نشر مكتبة الأيمان – المنصورة، ط ٢٠٠٦/١م – ١٤٢٧هـ.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط١/ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت:٦٦٩هـ)، قدم له: فواز الشعار، أشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان.
- شرح جمل الزجّاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت:٦٠٩هـ)، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة، ١٤١٩هـ .
- شرح ديوان الحماسة، لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط ١/ ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- شرح ديوان الحماسة، ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت: ٥٠٢هـ)، نشر: دار القلم – بيروت.
- شرح الرضي على الكافية، تأليف: لرضي الدين الأستراباذي (ت:٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن هشام الأنصاري المصري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، نشر: دار الطلائع.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، أصل الكتاب رسالة ماجستير، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ١/ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م.
- شرح شواهد المغني، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وقف عليه وطبعه وعلق حواشيه، أحمد ظافر كوجان، تذييل وتعليق: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، نشر: لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١/، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.
- شرح كتاب سيبوبه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م. شرح اللمع، لابن برهان العكبري (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، نشر: سلسلة التراث – الكويت، ط ١/١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- شرح اللمع في النحو، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني، (ت:٥٤٣هـ)، تحقيق : الدكتور محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، ط ١/ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لجمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر احمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة- الرياض، ط١/ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن احمد بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، مطبعة العصرية - الكويت، ط١/١٩٧٧م.

(ص)

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط١/ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الالفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي، تحقيق: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، ١٤١٥هـ.

(ض)

- ضرائر الشِّعْر، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، تحقق: السيد إبراهيم محمد، نشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١/ ١٩٨٠ م.
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، لإبراهيم بن صالح الحندود، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ٣٣/ ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط ١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(ط)

- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت: ٢٣٢هـ)، تحقق: محمود محمد شاكر، نشر: دار المدني – جدة.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي(د.ت)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار المعارف - القاهرة، ط ٢.

(ع)

- العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، وهو نيل الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، علي بن بالي بن محمد اوزن(ت: ٩٩٢هـ)، نشر: دار الكتاب- بيروت، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- علل التثنية، لأبي الفتح عثمان ابن جني النحوي الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية- مصر،١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض – السعودية، ط١/ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

(غ)

- غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقق: أحمد صقر، نشر: دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

(ف)

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي- مكة المكرمة، ط ١/ ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، نشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقق: إحسان عباس، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ١/ ١٩٧١ م.
- الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو، للمولى عبد الرحمن بن احمد نور الدين الجامي (ت:٨٩٨هـ)، تحقيق: احمد عزو عنكابة وعلي محمد مصطفى، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، ط ١/ ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.
- فيض الانشراح في روض طيّ الاقتراح ،للإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيّب الفاسي ، (ت١١٧٠هـ) ، تحقيق : الدكتور محمود يوسف فجال ، نشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، ط٢ ، ٢٠٠٢م .

- في حركة تجديد النحو وتسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي، نشر: دار الشؤون الثقافية - بغداد، ١٩٩٥م.
- في النحو العربي نقدٌ وتوجيه، لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان ، ط١/ ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م .

(ك)

٩. الكافية في النحو، لجمال الدين بن عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط ١/ ٢٠١٠م.

- الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: ٢٨٥هـ)، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ط ١٤١٧/٣ هـ - ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، ١٩٤١م.
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد- بغداد، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، نشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت – لبنان، ط ١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
- كلتسان روضة الورد، لسعدي الشيرازي، ترجمة محمد الفراتي، نشر: الهيئة العامة السورية للكتاب – دمشق، ٢٠١٢م.
- الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة(ت:٧٣٢هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المطبعة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

- الكنز في القراءات العشر، لأبي محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط ١/ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

(ل)

- اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحقق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط ٢/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١/١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١/ ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، لمحمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر – دمشق، ط١/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت: ٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، و محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، نشر: دار المعارف - القاهرة
- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١/، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

(م)

- ما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت: ٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، نشر: دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لابي إسحاق الزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية - مصر، ١٣٨٠٦هـ - ١٩٧١م.
- متن الآجرومية، لابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (ت:٧٢٣هـ)، نشر: دار الصميعي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- المثل العقلية الأفلاطونية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، نشر: مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، وكالة المطبوعات - الكويت ١٩٤٧ م.
- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار المعارف - مصر.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، نشر: دار المعرفة – بيروت- لبنان.
- مجمل اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ٢/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المحرر في النحو، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور منصور علي محمد عبد السميع، نشر دار السلام، ط ٢/ ١٤٢٩هـ -٢٠٠٠م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١/ ١٤٢٢ هـ.
- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (ت:٧٢١هـ)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- المدارس النحوية، لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ) نشر: دار المعارف.
- مدرسةُ البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، ط ١/ ١٩٦٨م.

- المرتجل، لابي محمد عبد الله بن احمد بن احمد بن الخشاب (ت:٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المسائل المشكلة، لأبي علي الحسين بن احمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: يحيى مراد، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ٢٠٠٣/١م - ١٤٢٤هـ.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار - عمان الأردن، ط ١/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المساعد في تسهيل الفوائد على كتاب التسهيل لابن مالك، لبهاء الدين بن عقيل (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، نشر: جامعة أم القرى – دار الفكر- دمشق- دار المدني جدة، ط ١٤٠٠/١هـ - ١٩٨٠م.
- مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- المطول في تلخيص مفتاح العلوم، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، نشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.
- معاني القرآن للأخفش، لأبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١/ ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقق: عبد الجليل عبده شلبي، نشر: عالم الكتب – بيروت، ط ١/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب- القاهرة، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م.

- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط ١٤١٤/١ هـ - ١٩٩٣ م.
- معجم التأريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم(المخطوطات والمطبوعات)، علي الرضا قره بلوط- أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة- قيصري- تركيا، ط ١٤٢٢/١هـ - ٢٠٠١م.
- معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، نشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- معجم العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، نشر: دار ومكتبة الهلال.
- مفتاح العلوم، للإمام سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر بن علي السكاكي (ت:٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١/ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ١٩٨٥م.
- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد كحالة الدمشقي، (ت١٤٠٨هـ)، نشر: مكتبة المثنى - دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط ١/ ١٩٩٣م.
- المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت: نحو ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، و عبد السلام محمد هارون، نشر: دار المعارف – القاهرة، ط ٦.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم سجد المرجان، سلسة كتب التراث- الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

- المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، نشر: عالم الكتب. – بيروت.
- ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: عبد الستار جواد، الناشر مجلة الموارد العراقية.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، تأليف يحيى بن حمزة العلوي (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشيد- ناشرون- الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١/١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
- الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي (ت: ١٣٤٩هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق.

(ن)

- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/ ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، للدكتور احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- النحو العربي، للدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، نشر دار الجامعات – مصر، ٢٠٠٧هـ.
- النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية، لمازن المبارك، المكتبة الحديثية - مؤسسة الرسالة ودار النفائس - بيروت، ١٩٧٣م.
- النحو الوافي، لعباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، نشر: دار المعارف، ط ١٥.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الزرقاء - الأردن، ط ٣/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، نشر: المطبعة التجارية الكبرى.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، للدكتور حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق - عمان- الأردن، ط ١/ ٢٠٠م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتموي (ت:٤٧٦هـ)، تحقيق: رشيد

بلحبيب، مطبعة فضالة- المملكة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(هـ)

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت:١٣٩٩هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

(ي)

- ينابيع الألفاظ شرح الإظهار، تحقيق: شامل شاهين، نشر: مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، ط١/ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

الاطاريح والرسائل غير مطبوعة

- الأزهار في شرح إظهار الأسرار في النحو، لإبراهيم القصاب الرومي (ت:١٠٢٩هـ)، تحقيق: ميثاق فاضل علي الخليفاوي، أشراف الدكتور خليل محمد سعيد مخلف، أطروحة دكتوره مقدمة إلى جامعة الأنبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية، سنة ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م.
- الإمام البركوي وجهوده في مقاومة البدع في تركيا، أعداد سالم وهبي سانجاقلي، أشراف محمد حسان كسية، أطروحة دكتوره مقدمة إلى جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ .
- شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني (ت:٣٨٤هـ)، المجلد الأول من أول الكتاب إلى نهاية باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك، تحقيق: محمد إبراهيم شيبة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، سنة ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ.

- شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني (ت:٣٨٤هـ)، من باب لبيك وأخواتها إلى نهاية الترخيم في ضرورة الشعر، تحقيق: المتولي بن رمضان الدميري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر، سنة ١٤٠٢هـ.
- شرح كفاية المبتدي في التصريف، لإبراهيم القصّاب الرومي (ت:١٠٢٩هـ)، تحقيق: عطا الله زايم مهيدي العيساوي، أشراف الدكتور أسامة محمد سويلم النعيمي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأنبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية، سنة ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م.
- المغني في النحو لابن فلاح اليمني ، المجلد الأول والثاني والثالث، تحقيق عبد الرزاق عبد الله اسعد السعدي، أشراف الدكتور احمد مكي الأنصاري، أطروحة دكتوره مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود - كلية اللغة العربية – قسم النحو والصرف وفقه اللغة، سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- المغني في النحو والصرف، لأبن فلاح اليمني (ت: ٦٨٠هـ)، من باب المبنيات إلى نهاية الكتاب، تحقيق: حسن بن يحيى بن أحمد فقيه ضائحي، أشراف الدكتور الحسيني بن محمد الحسيني القهوجي، أطروحة دكتوره مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٢٤هـ.
- المغني في النحو، لابن فلاح اليمني (ت: ٦٨٠هـ)، من باب المنصوبات إلى نهاية التوابع، تحقيق: محمد بن أحمد مهدلي النهاري، أشراف الدكتور عبد الرحمن محمد العمار، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٤٢٧هـ.
- في رسالة بيان رسوم بيان المصاحف العثمانية الستة، للإمام محمد بن بير على البركوي (ت: ٩٨١هـ) تحقيق: صالح بن أحمد العماري، أشراف الدكتور أحمد بن سيدي محمد الأمين، رسالة مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة كلية القران الكريم – قسم القراءات، سنة ١٤٣٢هـ -١٤٣٣هـ.
- العلة النحوية في المنح الإلهية للجلوتي (ت:١١٦٤هـ)، رسالة ماجستير، أعداد: أحمد صلاح الكبيسي، أشراف الدكتور محمد جاسم الساطوري، مقدمة إلى جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية، سنة ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.
- العلة النحوية في البيان في شرح اللمع، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت: ٥٣٩هـ)، أعداد: ضياء محمد حنظل الشعيبي، أشراف الأستاذ المساعد

الدكتور: وعد محمد سعيد، مقدمة إلى جامعة الأنبار للعلوم - كلية التربية الإنسانية - قسم اللغة العربية، سنة١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

- العلة النحوية في شرح ألفية ابن معط لابن القواس (ت:٩٩٦هـ)، أعداد: عطاالله زايم مهيدي،، أشراف الأستاذ الدكتور: محمد جاسم عبد، مقدمة إلى جامعة الأنبار للعلوم - كلية التربية الإنسانية - قسم اللغة العربية، سنة١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.

المجلات

- الموفقي في النحو، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، (ت:٢٩٩هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد حسين الفتلي، وهاشم طه شلاش ، نُشر في مجلة المورد - بغداد، المجلد الرابع - العدد الثاني ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.